

Distr.: General
15 October 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن.

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8877 لمجلس الأمن، التي انعقدت في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في إطار البند المعنون "بناء السلام والحفاظ على السلام: التنوع وبناء الدولة والسعي إلى إحلال السلام". ستُنشر مداخلات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس في محضر رسمي لمجلس الأمن (S/PV.8877).

وفقاً للتقاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس للجلسة رقم 8877، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق نسخ منها: إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إكوادور، ألمانيا، أمانة دول الكمنولث، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تايلند، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، سلوفاكيا، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصومال، غواتيمالا، قطر، لبنان، لجنة بناء السلام، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، نيبال، نيجيريا، هايتي، هولندا، اليابان.

ستصدر هذه البيانات باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن وفقاً للإجراءات المبينة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسيُشار إلى الوثيقة في S/PV.8877.

(توقيع) مارتن كيماي
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، يشار عليه.

أشكر وفد كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

كما تؤكد المذكرة المفاهيمية (S/2021/854)، فإن معظم الحالات المعروضة على مجلس الأمن ونظرائه الإقليميين تنبع من نزاعات داخلية يمكن أن تُهدد السلم والأمن الإقليميين أو الدوليين، وكثير منها إما ناجم عن صدامات حول الهوية تستغل الاختلافات العرقية أو العنصرية أو الإقليمية أو الحزبية أو الدينية أو تصبح كذلك.

وتتطبق خصائص مماثلة على معظم النزاعات بين الدول، والتي غالباً ما تكون مدفوعة بالتعصب والأيديولوجيات العنصرية التي تتغذى على الكراهية.

ومن بين مظاهر أخرى، التطهير العرقي وتدمير التراث الثقافي والمواقع الدينية وتدنيسها بوصفها إحدى وسائل الحرب وأداة من أدوات الاستعمار أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياسة واستراتيجية تهدفان إلى القضاء على التنوع وتحقيق مآرب سياسية.

تُعدّ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الإطار المعياري التأسيسي للعلاقات الدولية، إذ أنها مُلزمة عالمياً وتظل مهمة كما كانت دوماً لصون السلم والأمن الدوليين والإقليميين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعدالة.

يجب على جميع الدول بداية وقبل كل شيء أن تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية، بخاصة تلك المتعلقة بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية؛ واحترام هذه المبادئ شرط مسبق أساسي للحفاظ على السلم والاستقرار وبناءهما واستدامتهما، ولتطوير التعاون وتعزيزه.

علاوة على ذلك فإن العدالة أئنة أساسية لبناء السلام والسلام المستدام، ومن الضروري التصدي للاعتداءات والانتهاكات المتصلة بالنزاعات بكل الوسائل المتاحة، ويجب أن تكون الجهود المبذولة من أجل ذلك غير انتقائية وخالية من المآرب ذات الدوافع السياسية.

إن جسامه استدامة السلام وطبيعتها تتطلبان شراكات استراتيجية وتنفيذية أوثق بين الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، شراكة تلتزم بالسيادة الوطنية للدول وتراعي أولوياتها وسياساتها الوطنية.

إن التحديات التي تواجه العالم اليوم، إلى جانب الحاجة إلى التصدي الفعال لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي من هذه الجائحة، وإعادة بناء الاستدامة وتحقيق نتائج محورها الإنسان في كل البلدان، تُحتم تعزيز التضامن العالمي وتعددية الأطراف.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تواصل الأمم المتحدة حشد العالم ضد العنصرية وخطاب الكراهية، بل والكراهية بكل أشكالها، والمعلومات المضللة والتضليل الإعلامي والتحريض على الانقسام والعنف والتطرف.

إن الحوار بين الثقافات والأديان على المستويات الوطنية والدولية هو أحد السُبل المهمة ضمن الأهداف الأوسع لبناء السلام، والحفاظ على السلام والمصالحة. وتحرص أذربيجان على مواصلة جهودها لتعزيز التفاهم المشترك واحترام التعددية.

لقد عانت أذربيجان أشد المعاناة من الآثار الوخيمة للحرب التي شنتها عليها أرمينيا في أوائل تسعينات القرن الماضي، والتي كانت تقوم على مزاعم إقليمية غير مشروعة وروايات تاريخية ملفقة ونعرات عرقية. وقد تم الاستيلاء على جزء كبير من الأراضي السيادية لبلدي ورزح تحت وطأة الاحتلال قرابة 30 عاماً.

وقد ارتكبت خلال هذا العدوان انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، مما أسفر عن مقتل عشرات آلاف المدنيين والتطهير العرقي لأكثر من 700,000 أذربيجاني في كافة المناطق المحتلة، ولقد سويت بالأرض معظم المدن والبلدات والقرى الأذربيجانية المستولى عليها.

وتبين الوثيرة المستمرة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها أرمينيا ضد العنصر الأذربيجاني ونطاقها الهدف الواضح المتمثل في طردهم وترويعهم وقتلهم على أساس من العداء العرقي، ومحو كافة آثار التراث التاريخي والثقافي الأذربيجاني، وإنشاء دولة أحادية العرق تتألف حصراً من العنصر الأرمني في أرمينيا وفي الأراضي المحتلة من أذربيجان.

وقد أصبح أحد الأعمال العدوانية الأرمينية الأخرى المرتكبة في الخريف الماضي نتيجةً منطقيّة للحصانة التي تمتعت بها أرمينيا لأكثر من ثلاثين سنة، فقد شملت الهجمات الأرمينية المسلحة استخدام القوة العسكرية ضد مدن أذربيجانية مكتظة بالسكان بعيدة عن المسرح الفعلي للأعمال العدائية، مما أسفر عن مقتل وجرح مئات المدنيين وتدمير العديد من الأهداف المدنية أو إتلافها.

وقد شنت أذربيجان عملية هجومية مضادة لتحرير أراضيها المحتلة وحماية شعبها والسماح للنازحين منهم بالعودة إلى بيوتهم، وقد فعلت ذلك وفقاً للقانون الدولي.

فتحررت نتيجة لذلك أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية أذربيجانية من هذا الاحتلال، وقد نصّ بيان رئيس جمهورية أذربيجان، ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا، ورئيس الاتحاد الروسي، الموقع في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، على وقف كامل لإطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العدائية؛ وانسحاب القوات الأرمينية المتبقية من أراضي أذربيجان؛ ونشر قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي؛ وعودة النازحين واللاجئين؛ وتبادل الأسرى والرهائن وغيرهم من المحتجزين؛ ورفع الحظر عن جميع العلاقات الاقتصادية والنقل في المنطقة.

لقد تم حل النزاع المسلح المتواصل منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وفي الوقت نفسه، أعربت أذربيجان عن استعدادها لتطبيع العلاقات الثنائية مع أرمينيا على أساس الاعتراف والاحترام المتبادلين من كل دولة لسيادة الأخرى ووحدة أراضيها ضمن حدودها المُعترف بها دولياً، ومن ضمن ذلك التوقيع على معاهدة سلام تقوم على هذه المبادئ.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أعطت أذربيجان الأولوية لتعزيز حدودها الدولية، وإعادة تأهيل الأراضي المحررة وإعمارها وترميم المساكن واستعادة الخدمات الأساسية والبنية التحتية للنقل والاتصالات فيها لضمان العودة الآمنة للنازحين ومستوى معيشي مرتفع. وعملاً بمرسوم رئيس أذربيجان المؤرخ 7 تموز/

يوليه 2021، أنشئت مناطق اقتصادية في أذربيجان في غاراباغ (التي تتكون من مدينة خانكندي ومقاطعات أغجبادي وأغدم وباردا وفوزولي وخوجالي وخوجافاند وشوشا وتارتار) وشرق زانغازور (التي تضم مقاطعات جبرائيل وكالباجار وغوبادلي ولاشين وزانغيلان).

إن أذربيجان بلد متعدد الأعراق، ويحق لجميع مواطنيها والمقيمين فيها التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات على قدم المساواة ودون تمييز، وذلك وفقاً لدستور أذربيجان وتشريعاتها. إننا نعد التنوع أحد ثرواتنا وسنواصل جهودنا للحفاظ على التماسك المدني وتعزيز الشمولية وحقوق الإنسان.

بيان الممثلة الدائمة لبنگلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة.

أهنئ دولة كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وعلى تنظيم هذه المناقشة المهمة عن التنوع وبناء الدولة من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

وأعرب عن خالص تقديري للأمين العام وغيره من مُقدمي الإحاطات لإطلاعنا على آرائهم القيمة حول هذه المسألة.

نحن نعتقد أن بناء السلام والحفاظ عليه هو عملية شاملة واسعة النطاق، حيث يجب أن تكتمل المسؤولية الوطنية بالمشاركة الحقيقية لكل شرائح المجتمع، فكما يرتبط الحفاظ على السلام ببرنامج التنمية المستدامة من الضروري التأكد من عدم ترك أي أحد خلف الركب في السعي نحو السلام في مجتمعاتنا.

الشرط الأساسي للاستقرار والحفاظ على السلام هو احترام الثقافات والأديان والهويات العرقية المتنوعة، وللأسف نحن نشهد حتى في القرن الحادي والعشرين التمييز والعنف ضد الناس بسبب ثقافتهم وأديانهم وأعراقهم وألوان بشرتهم.

لقد أدى التعصب واستبعاد الأقليات العرقية والدينية في جارتنا ميانمار إلى غرق البلد في أزمت متعاقبة، والتهجير القسري لمسلمي الروهينغيا من ميانمار في مواجهة الاضطهاد الممنهج والكرهية التي ترعاها الدولة لهو مثال تقليدي على فشل جهود بناء الدولة، ولا يمكن أن يساعد البلد على الخروج من أزماته المتواصلة إلا اتباع نهج شامل تجاه التنوع في مجتمع ميانمار والاعتراف به واحترامه.

وبوصف بنغلاديش البلد الرائد في المساهمة بجنوده وعناصر الشرطة فإنها تدعم جهود بناء الدولة في عدة بلدان متأثرة بالنزاعات من خلال تنفيذ ولاياتها؛ ويدعم حفظة السلام لدينا، في السياق الانتقالي على الخصوص، بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية وتمكين المنظمات التي تقودها النساء والشباب، كما تُشارك بنغلاديش مشاركة نشطة في عمل لجنة بناء السلام في تعزيز دورها الاستشاري ودورها كصلة وصل.

وفي سياقنا الوطني، حققنا نجاحاً ملحوظاً في إحلال السلام من خلال إدماج الأقليات العرقية في عملياتنا الإنمائية الوطنية، وقد مكن اتفاق السلام لأراضي هضبة شيتاغونغ الموقع مع الجماعات العرقية المسلحة من وضع حد للنزاعات الممتدة عقوداً في الجزء الجنوبي الشرقي من بنغلاديش، وتُشكل الأقليات العرقية اليوم جزءاً لا يتجزأ من تطلعاتنا الإنمائية الوطنية.

واسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض الأفكار المتعلقة بالتنوع وبناء السلام والحفاظ عليه.

أولاً، من أجل الحفاظ على الطابع المتنوع للمجتمع من أهم الأمور الأساسية إرساء المساواة أمام القانون - نظرياً وعملياً، فلا ينبغي أن يكون هناك أي قانون أو ممارسة تسمح بالتمييز على أساس العنصر أو الدين أو العرق أو نوع الجنس.

ثانياً، من الأهمية بمكان ضمان مشاركة الجميع في بناء الدولة، فينبغي للدولة أن تكفل شمول عملية بناء الدولة لجميع شرائح المجتمع دون تمييز؛ كما أن النهوض بالمجتمعات الضعيفة والمهمشة من خلال إجراءات إيجابية لا يقل أهمية، ويجب علينا أيضاً أن نضمن مشاركة الجميع في ثمار التنمية.

ثالثاً، إن بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع أمر مهم لتحقيق السلام والحفاظ عليه، فيمكن للجنة بناء السلام أن تكون عاملاً حاسماً في التمكين بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء المعنيين لوضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لدعم المؤسسات الوطنية، كما يمكن للجنة أن تسهم من خلال دورها كصلة وصل بغية اتباع نهج منسق من جانب جميع أصحاب المصلحة، وينبغي لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين العمل معاً بصورة متسقة للتوصل إلى حلول سياسية مشتركة.

رابعاً، لم تعد عمليات حفظ السلام مجرد مراقبة لهدنة، ودور حفظة السلام في تنفيذ الاستراتيجية السياسية الشاملة لا يقل أهمية. وفي هذا الصدد، التزام بين حفظ السلام وبناء السلام أمر حيوي، لا سيما خلال الفترة الانتقالية، ولذلك ينبغي تصميم التدريبات وبناء القدرات لحفظة السلام من أجل تيسير أنشطة بناء السلام مع التركيز على الفترة الانتقالية.

خامساً، يساعد التحول الرقمي على الحد من الفساد وضمان الحكم الرشيد، غير أن الفضاء الرقمي، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، كثيراً ما تستخدم للتحريض على الكراهية والتعصب تجاه الأقليات واللاجئين والمهاجرين. وينبغي مع دعم جهود بناء الدولة من خلال التعاون الرقمي تقديم الدعم الكافي للبلدان المستقبلة من أجل وضع إطار قانوني يمكن من خلاله مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت وغيره من الظواهر المثيرة للشقاق.

سادساً، إن دور المرأة في ضمان بناء الدولة الشاملة للجميع دور بالغ الأهمية، فالمرأة تستطيع التأثير على المجتمع للحفاظ على التماسك المجتمعي وتجنب النزاعات. ومن خلال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الحالات الهشة والمتأثرة بالنزاعات يمكن تعزيز السلام الدائم.

وأخيراً، يجب ضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام والحفاظ عليه. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية العمل بشكل منسق لضمان التنمية الشاملة للجميع. وينبغي أن يكون هناك تدفق سلس للمساعدة الإنمائية الرسمية في السياقات الهشة لدعم عملية بناء الدولة.

وستواصل بنغلاديش العمل على تعزيز المبادئ الأساسية للتنوع ضمن مشاركتها في الجهود الدولية لحفظ السلام وبناء السلام، فهذا الأمر بالنسبة لنا هو أولوية وطنية.

المرفق 3

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تعرب البرازيل عن امتنانها لرئاسة كينيا لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى حول موضوع: "التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام"، في إطار بناء السلام والحفاظ عليه. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين على آرائهم الثاقبة.

تود البرازيل اغتنام هذه الفرصة لتؤكد مجدداً دعمها لبناء السلام. تتطابق خطة الحفاظ على السلام من جوانب عدة مع قيم السياسة الخارجية البرازيلية التي تتبناها منذ فترة طويلة، ولا سيما الحل السلمي للمنازعات، والترابط بين السلام والتنمية، وأولوية الوقاية.

وبغية مواصلة تحسين جهود الأمم المتحدة وقدراتها في مجال بناء السلام، تود البرازيل أن تتناول بإيجاز ثلاثة اعتبارات.

أولاً، لقد علمتنا تجربتنا الجماعية في جهود السلام أن الظروف التي قد تقود المجتمع إلى مسارات السلام أو النزاع كثيراً ما تكون بالغة التعقيد. وأن تحليل الأسباب الجذرية أو الدوافع المحتملة للنزاع وعدم الاستقرار يتطلب دائماً ممارسة شاملة تهدف إلى تحقيق فهم واسع النطاق للتفاعل بين مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وجوانب الهوية - كما أبرزتها هذه المناقشة - لأي حالة محددة.

لذلك ينبغي أن نرفض الحجج التبسيطية التي ترفع عاملاً واحداً على أنه الدافع الرئيسي لعدم الاستقرار، وأن ندرك أنه لا يوجد نموذج واحد لمنع نشوب النزاعات أو لبناء السلام.

ثانياً، هذا يعني أن الكثير مما نريد إنجازه ببناء السلام له صلات بمواضيع تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة وينبغي مناقشته وتنفيذه تحت قيادة محافل سياسية أخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لولاية كل منهما، إلا أن العنصر المتعدد الركائز لبناء السلام والحفاظ عليه يتطلب الاحترام التام للسيادة والمسؤولية الوطنية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن نرفض التفسيرات التي توجي بأنه يمكن اعتبار الحفاظ على السلام على أنه إطار شامل، إذا أن الاعتراف بالترابط بين مختلف ركائز الأمم المتحدة يتطلب منا أن نعترف بالقيمة الجوهرية والولاية المحددة لكل ركيزة، وأن تعزيز التنمية وتمكين المرأة والشباب وحماية حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات قد تسهم كلها في بناء السلام، ولكن ينبغي أيضاً تقييم جهودنا في كل مجال من تلك المجالات بحسب مزاياها.

ثالثاً، لدى لجنة بناء السلام موقع فريد يسمح لها أن تكون صلة وصل بين المناقشات حول مختلف ركائز الأمم المتحدة، ومن أجل تعزيز فعالية جهود الأمم المتحدة لبناء السلام واتساقها ينبغي للجنة بناء السلام مواصلة تعزيز قدراتها الاستشارية بغية تقديم توصيات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حسبما تراه ضرورياً.

في الختام، تود البرازيل أن تعرب مجدداً عن تميمها للفرصة التي أتاحت لها للمشاركة في هذا النقاش، ونرحب بقرار كينيا عقد هذه الجلسة بصورة شفافة وشاملة ومفتوحة لمشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة، ونعتقد أن هذه ممارسة جيدة تستحق التكرار ونشجع أعضاء مجلس الأمن على ضمان الشمولية الكاملة في جميع المناقشات المقبلة بشأن المسائل الشاملة المتصلة ببناء السلام.

المرفق 4

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تعبر شيلي عن اتفاقها مع الرأي المعرب عنه في قرار مجلس الأمن 228 (2016) وهو أن: "استيعاب الجميع أمر أساسي للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني ضمناً لأخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار".

ترى شيلي أنه أمر أساسي أن تُطور الحكومات وتعزز مؤسسات متينة تدعم التماسك الاجتماعي والمدني بين الناس داخل حدودها، والاستفادة بالتالي من التنوع الغني للهويات العرقية والعنصرية والدينية الموجودة في كل مجتمع وبين البشر الذين يشكلون تلك المجتمعات بكل تنوعها.

إن الواقع الحالي للمجتمعات الأكثر تنوعاً وترابطاً في جميع أنحاء العالم يطرح التحدي المتمثل في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من خلال تيسير وصول الجميع إلى العدالة والفرص الإنمائية، ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد وجود مؤسسات خاضعة للمساءلة على كافة المستويات، كما هو مذكور بحصافة في هدف التنمية المستدامة 16.

فالتنوع يثري الناس والمجتمعات وبلداناً بأكملها إذا كان لدى شعوبها شعور بالانتماء، ويسهم في تمتيتها المشتركة مع اعتناق التنوع، وهذا يتطلب بيئة مواتية للتعايش، ولكن يتطلب أيضاً حوكمة تحترم حقوق الإنسان بوصفها أداة أساسية للقضاء على العنف والتمييز ضد الناس والمجتمعات والمعاقبة عليهما. والقيام بذلك ليس بالأمر السهل عموماً بالنظر إلى الأزمات المختلفة التي تواجه المجتمعات التي لديها توترات عديدة، ومن ذلك الأكاذيب المنتشرة حول الحقائق والجماعات والتي قد تصل إلى حد إلحاق الضرر البالغ بمختلف الجماعات والناس المنتمين إليها. وعلى مختلف القادة الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز روح الاحترام والتسامح هذه في مجتمعاتهم، وإلا فلن يكون هناك استيعاب فعال للجميع. لذلك فإن من الأهمية بمكان تطوير نظام للإنذار المبكر من أجل التحذير من مواطن الضعف والتهديدات التي تتعرض لها قطاعات الأقليات التي لا يجري إدماجها أو التي تتعرض للتهديد، وذلك لمنع نشوب نزاعات واعتداءات وانتهاكات أكبر.

وتعتقد شيلي أنه من خلال الديمقراطية والمؤسسات المتينة والالتزام بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون يمكن بناء هياكل تعزز مشاركة المواطنين وتحد من الاستبعاد والعزلة؛ وتُمكن هذه العوامل المجتمع وأفراده من الازدهار على أساس الاحترام المتبادل، مع إيجاد معايير أساسية مشتركة في التعايش الاجتماعي.

إن التأقلم بفعالية مع تنوع السكان وإدماجهما أمر جوهري لأي تقدم نحو بناء السلام والسلام المستدام. وإلا فسيكون في غاية الصعوبة على البلدان التي تشهد حالات نزاع أن تنتقل إلى حالة ما بعد النزاع.

يجب أن يكون لخارطة الطريق الوقائية للأمن الدولي دائماً إطار متجذر في القانون الدولي، ويجب أن تشمل على التعاون بين المنظمات الإقليمية، وأن تشمل بطبيعة الحال الهيئات الرئيسية لمنظومة الأمم

المتحدة المشاركة في بناء السلام، وهي لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

وفي هذا الصدد تتخذ شيلي إجراءات ملموسة لتبني التنوع والتعددية الثقافية الموجودين في مجتمعنا، وذلك مثلاً من خلال القيام بمبادرات لتعزيز قيادة نساء الشعوب الأصلية، وتقدير الدور التعليمي للمدرسين التقليديين بين الشعوب الأصلية، وإنشاء قواعد جديدة للمناهج الدراسية لتعليم لغة الشعوب الأصلية وثقافتها في المدارس الابتدائية، وتعزيز دور السلطات التقليدية للشعوب الأصلية.

ولذلك فإن من بين 155 عضواً في الجمعية الدستورية يقومون حالياً بصياغة دستور مستقبلي لشيلي والذين انتخبوا على أساس نظام الحصص، هناك 17 عضواً يمثلون الشعوب الأصلية من خلال "مقاعد محجوزة" لتلك المجتمعات، وهذا أمر غير مألوف في تاريخ الانتخابات في شيلي، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها وضع نص قانوني كهذا.

وثمة اعتراف قانوني أيضاً بالسكان القبليين الشيليين المنحدرين من أصل أفريقي، وهو ما يمثل خطوة أخرى نحو الإدماج المؤسسي لمجتمع محلي في النسيج الاجتماعي والسياسي للبلاد.

المرفق 5

بيان أمانة الكومنولث

إن السلم والأمن الدوليين القائمين على نظام متعدد الأطراف فعال ومتجذر في الشمولية والإنصاف والعدالة والقانون الدولي هما أحد المبادئ الأساسية للكومنولث. والسلام مكرس في ميثاقنا كأحد الأركان الأساسية لأسرة الكومنولث، إلى جانب التسامح والاحترام والتفاهم على أساس كرامة جميع البشر.

إن المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى لمجلس الأمن تأتي في الوقت المناسب ومرحب بها، إذ ثمة تحديات تواجه شروط السلام في جميع الدول الأعضاء في الكومنولث وخارجها، وقد ذكرتنا بشدة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بمدى ترابطنا، فبناء السلام وحمايته مسؤولية جماعية.

إن الجائحة وآثارها الاقتصادية تشكل تحديات محددة.

فبالإضافة إلى كونها أزمة صحية خطيرة تتطلب اتخاذ قرارات وتدابير حاسمة واستثنائية لإدارة انتشار المرض، فقد فاقمت الجائحة بعض التوترات الاجتماعية، وأثارت مظالم جديدة، ووضعت أوجه عدم المساواة في دائرة الضوء. ويقترن ذلك بصدمة اقتصادية عالمية أسوأ بثلاث مرات من الأزمة المالية في عام 2008.

إن أمانة الكومنولث، بالعمل مع الدول الأعضاء والشركاء، ترى بوضوح أن السلام العالمي قد واجه تحدياً، بل وتدهور خلال العام الماضي. والتكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية المباشرة للجائحة على الدول الأعضاء واضحة، حيث يكلف العنف والاضطرابات الاجتماعية خلال الجائحة بلدان الكومنولث ما يزيد على 2,4 تريليون دولار من تكافؤ القوة الشرائية.

وسيتطلب التعافي العادل والسلمي من الجائحة اتخاذ إجراءات عملية على الصعيدين المحلي والوطني، ولكنه يتطلب أيضاً تحولاً عالمياً. إن مسؤولية إعادة تقويم منظومة السلام والأمن أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث تتيح الفرصة لبدء عصر ذهبي جديد للدبلوماسية الإنسانية متعددة الأطراف، عصر يعزز المساواة ويضمن عدم إهمال أي بلد في التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتشجع أمانة الكومنولث الفريق رفيع المستوى على التفكير في الحاجة إلى ضمان قوة التعافي من الجائحة وعمليات بناء السلام المتزامنة معه ومراعاتها للبيئة ومرونتها وشمولها للجميع. ويمكن أن تركز الجهود متعددة الأطراف على الابتعاد عن مسار التعافي الحالي غير المتكافئ إلى ضمان تعافي العالم مع بعضه البعض "من أجل عالم منصف ومستدام".

وإلى جانب ذلك، تشجع أمانة الكومنولث الفريق رفيع المستوى على التفكير في أثر النزعة القومية تجاه مسألة اللقاحات على الدول منخفضة الدخل والضعيفة والصغيرة. ونحن على ثقة بأن تحقيق هدف إقامة عالم أكثر سلاماً ومرونة سيتقدم إذا وفرت الدول الغنية والقوية لقاحات كافية للدول منخفضة الدخل والصغيرة والضعيفة التي تواصل التصدي للآثار المدمرة للفيروس على اقتصاداتها ومجتمعاتها. ومن شأن هذا الالتزام، إذا تم الوفاء به بسرعة وبدون شروط، أن ينفذ الأرواح، وأن يساعد على إعادة بناء الاقتصادات وبناء الثقة في جميع أنحاء النظام متعدد الأطراف وتحسين ظروف السلام.

لقد تزامنت هجمة الجائحة مع استمرار اشتداد آثار تغير المناخ، والنظرة المحقة لتغير المناخ هي أنه التحدي المميز لعصرنا - فهو تهديد وجودي وفي الوقت ذاته عامل مضاعف للتفاوتات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، ويسرّع بالتالي الوصول إلى نقطة حاسمة تؤدي إلى نشوب النزاعات.

ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل عبء تغير المناخ بصورة غير متكافئة، إذ يتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر، وتزداد شدة الأحوال الجوية أكثر وبتواتر أعلى. فيجب أن تكون مكافحة تغير المناخ الأولوية الجماعية للحاسمة للنظام المتعدد الأطراف - ويجب عدم تقويت الفرصة لإحداث فرق حقيقي في المؤتمر السادس والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو.

وتشجع أمانة الكومنولث الفريق رفيع المستوى على التفكير في حقيقة تفاقم آثار تغير المناخ على الدول الأضعف بينما تتعامل هذه الدول في الوقت ذاته مع صدمات الجائحة. فلقد فاقمت الآثار المناخية الأوضاع وعرقلت جهود التعافي وعمقت من حالة الضعف.

ونحث الفريق على ضمان وضع الطبيعة الشمولية لهذه الأزمات المتشابكة في صميم مداولاته.

وتشجع أمانة الكومنولث الفريق على التفكير في التدابير العملية المتوفرة للحد من المظاهر الجنسية والمتعلقة بتعاقب الأجيال والمتعددة الجوانب للعنف الهيكلي والعنف القائم على الهوية.

قد تساعد الجهود متعددة الأطراف في توسيع نطاق النهج التي تُعزز القدرات الوطنية والمحلية لآليات الإنذار المبكر والهياكل المرتكزة على الأدلة لمنع نشوب النزاعات، وتعمل أمانة الكومنولث جاهدة لرعاية ونشر مبادرات سلام متكاملة ومحلية الأصل مع الدول الأعضاء، مع بناء التماسك الاجتماعي الرأسي والأفقى وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع. وقد عززت تجربة الأمانة في بناء السلام الاحترام السياسي وبنيت الثقة بالانتخابات السلمية التي أجريت في الدول الأعضاء أثناء انتشار الجائحة، وذلك من خلال المساعي الحميدة للأمين العام.

وتُشجع أمانة الكومنولث الفريق رفيع المستوى على إدانة آفة العنف المستمر ضد النساء والفتيات - وهو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وله عواقب مدمرة فورية وطويلة الأجل على الصحة البدنية والجنسية والعقلية. تعيش نحو 1,2 بليون من نساء العالم في دول الكومنولث، ويؤكد ميثاقنا والولايات الصادرة عن رؤساء الحكومات على المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصراً رئيسياً في عملية بناء الدولة وبناء السلام، ويجب أن يؤدي البحث عن السلام المستدام إلى تمكين المرأة حتى تضطلع بدور مركزي في مبادرات السلام وأطر العمل والسياسات والتشريعات.

وتلقت أمانة الكومنولث نظر الفريق رفيع المستوى إلى مبادرة "الكومنولث يقول كفى"، والتي تُجهز الدول الأعضاء للتصدي لارتفاع معدل حوادث العنف المنزلي والجنسي ضد النساء والفتيات، وتساعد الدول الأعضاء في دعم الضحايا والناجين والمعرضين للخطر. كما تكرر الأمانة التزامها بأهداف التنمية المستدامة وتشجع الفريق رفيع المستوى على التداول بشأن العمل العاجل الذي لا يزال مطلوباً لتحقيق التطبيق المحلي لقراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015)، إلى جانب خطط العمل الوطنية المتعلقة بهما.

وترحب أمانة الكومنولث بالأثر الإيجابي للتقدم في مجال التكنولوجيا الرقمية على فرص الحصول على التعليم وحرية التعبير والتماسك المدني والمشاركة الديمقراطية. ويؤكد إعلان الكومنولث للأمن المعلوماتي (2013) على الأثر الإيجابي للفضاء الإلكتروني والاتصال والمواطنة الرقميين كأداة قوية لبناء الدولة وبناء السلام. ومع ذلك فإننا ندرك سلبيات الفضاء الإلكتروني، التي يمكن أن تسهم في عدم الاستقرار والاضطرابات والعنف. وقد أكدت الدول الأعضاء في الكومنولث مجدداً التزامها باتباع نهج جريء وعملي ومتعدد الأطراف للتصدي للجرائم الإلكترونية والإرهاب الذي ييسره الإنترنت والعنف الذي ييسره الإنترنت ضد النساء وغيرهن من الفئات السكانية الضعيفة. وتقوم أمانة الكومنولث حالياً بناء على تلك الولاية وبالشراكة مع الدول الأعضاء بحساب التكاليف الاقتصادية للعنف ضد النساء والفئات وغيرهن من الفئات السكانية الضعيفة المتأثرة بالعنف القائم على الإنترنت.

وتشجع أمانة الكومنولث الفريق رفيع المستوى على التداول بشأن خطر الإرهاب الذي ييسره الإنترنت وأهمية اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره في مكافحة التطرف العنيف. وينبغي أن نقابل باليقظة وبالإجراءات المعلومات الإلكترونية المضللة التي تروج للروايات المثيرة للانقسام والكراهية - وتتغذى غالباً على التوترات الراهنة القائمة على الهوية، والتي يتم الترويج لها وتداولها في الفضاء الإلكتروني. وينبغي حماية سلامة الفضاء الإلكتروني ليكون فضاءً قوياً وحرراً وصحياً وديمقراطياً يمكن أن يزدهر فيه الحوار البناء حول العدالة والمساواة والسلام - فيما بين المواطنين، وبين المواطنين والحكومات، وبين الحكومات بعضها البعض. وتشجع أمانة الكومنولث الفريق رفيع المستوى على التفكير فيما يمكن لشركات التكنولوجيا العالمية أن تفعله أيضاً للمساهمة في ذلك.

وأخيراً، تحت أمانة الكومنولث الفريق رفيع المستوى على التفكير في دور الشباب في بناء السلام، فحوالي 60 في المائة من سكان الكومنولث البالغ تعدادهم 2,5 بليون نسمة هم دون سن الثلاثين، وجهودهم في منع نشوب النزاعات وبناء الدولة وبناء السلام لها دور متزايد الأهمية في إحلال السلم والاستقرار العالميين، ويدفع برنامج الكومنولث للسلام طاقة الشباب إلى الأمام على المسار المدني نحو إحلال السلام والحل غير العنيف للمظالم.

بيان مشترك لبلدان الشمال الأوروبي صادر عن بعثة الدانمرك الدائمة لدى الأمم المتحدة باسم آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

نرحب بهذه المناقشة التي جاءت في وقتها حول التنوع وبناء السلام، ونشكر الرئيس كينياتا على عقد جلستنا هنا اليوم.

يقف العالم الآن عند مفترق طرق. فما زلنا نكافح جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي عمّقت أوجه عدم المساواة واستُخدمت لنشر المعلومات المضللة. إن أزمة المناخ أكثر حدة من أي وقت مضى وتؤثر تأثيراً غير متكافئ على أضعف الفئات وعلى الناس المهمشين أصلاً. علاوة على ذلك، نشهد ضغطاً هائلاً على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويمكن لجميع هذه العوامل مجتمعة أن تدفع نحو الانقسام، وأن تقاوم الهشاشة، وأن تشكل خطر التحريض على النزاع والعنف.

لقد علّمنا التاريخ كيف يمكن استغلال الاختلافات القائمة على الهوية بأكثر الطرق بشاعة مما ينتج عنه فظائع واسعة النطاق كالإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وفي كل مرة كان العالم يتعهد لنفسه بأنه "لن يتكرر ذلك أبداً". وهذا في الواقع هو الوعد الذي أُسست عليه الأمم المتحدة.

وللوفاء بهذا الوعد، يجب أن نصر على حل النزاعات وعلى ممارسات بناء السلام التي تتمحور حول إدماج الفئات المهمشة - أي الجماعات التي تواجه حواجز إضافية على أساس العرق أو الدين أو نوع الجنس أو العمر أو الميول الجنسية، على سبيل المثال.

إن تعزيز حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك الكفاح من أجل تغيير الدين، أو عدم الإيمان على الإطلاق، شرط أساسي للتعايش السلمي. فعندما تتعرض الحرية الدينية للتهديد يدفع التماسك الاجتماعي الثمن، ويزداد النزاع.

ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في صنع القرار السياسي وعمليات السلام. فهي ليست هدفاً في حد ذاتها فحسب، بل إنها ضرورية أيضاً في السعي إلى تحقيق سلام دائم. ولذلك فإن استمرار الدعم لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر بالغ الأهمية - من تقديم الدعم للقيادات النسائية والناشطات إلى محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أهمية إشراك الشباب. إن إشراك الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام يمكن أن يسهم في بناء سلام شامل ودائم.

إن المجتمع المدني وسيلة مهمة لبناء التماسك الاجتماعي وتسليط الضوء على المظالم بالوسائل السلمية، ولذلك من المهم تمكين المجتمع المدني - وخاصة على المستوى المحلي - من الدعوة إلى إقامة مجتمعات شاملة وسلمية والمساهمة في ذلك.

ويجب أن تقوم جهودنا كلها على الالتزام القوي بحقوق الإنسان. وفي نهاية المطاف، فإن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، هما أحد أفضل أدواتنا الوقائية، إذ يوفران ضماناً ضد أنواع الممارسات التمييزية والإقصائية التي تعزز الهويات المثيرة للانقسام وتقمع

الأقليات وتتطوي على خطر الاتجاه إلى النزاعات العنيفة والفظائع. وبالمثل، يجب لممارساتنا وحلولنا السياسية في تسوية النزاعات أن تستند إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان والمساءلة، وهذه ليست بالمهمة السهلة، ولكنها تبقى ضرورية لتحقيق سلام دائم ومستدام.

ومن الواضح أنه يجب علينا أن نتأكد من امتلاك الأمم المتحدة للأدوات والآليات الجاهزة للمساعدة في منع نشوب النزاعات العنيفة التي تدفعها الشرخ في النسيج الاجتماعي للمجتمعات والتصدي لها. وهذا يستلزم وجود أمم متحدة ممكنة وقادرة على المصارحة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كتلك المدفوعة بالتمييز واستبعاد بعض الجماعات. وعلينا بوصفنا المجتمع الدولي أيضاً التصرف بحزم عند مواجهة إنذار مبكر بشأن عنف مستجد مدفوع بالهوية، وبسبب الفظائع المحتملة. وفي هذه الحالات، من الأهمية بمكان أن يجتمع مجلس الأمن في مواجهة هذا العنف ومنع المزيد من التصعيد.

ونشجع مجلس الأمن على زيادة انخراطه مع لجنة بناء السلام، للجنة دور فريد في تقديم المشورة وتنظيم الاجتماعات وكحلقة وصل، وهي تتبع نهجاً شاملاً إزاء بناء السلام والحفاظ عليه. عملها موجه نحو الشمولية، ونعتقد أن عمل المجلس سيستفيد من زيادة الاعتماد على مشورة اللجنة في المستقبل.

وأخيراً، تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية ضمان عدم تحول التنوع إلى انقسام وإلى عنف ونزاع واسع النطاق. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية الوفاء بالتعهد بأن "ذلك لن يتكرر أبداً".

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا

[الأصل: بالإسبانية]

أهنئ كينيا على طريقة إدارتها لأعمال مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر وعلى عقد هذه المناقشة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "بناء السلام والحفاظ عليه". وأود أن أسلط الضوء على الدور القيم الذي قامت به كينيا في إدارة الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وفي النتائج التي تحققت.

وبالنظر إلى أن معظم الوفيات ومعظم أعمال العنف ناجمة عن النزاعات الداخلية وعن الجريمة والإرهاب والتطرف العنيف، فمن الواضح أن الجهود المبذولة في هذا المجال بالغة الأهمية ولكنها غير كافية لبناء السلام. وإنني أقدر البيان الذي أدلى به اليوم الأمين العام للأمم المتحدة والخطب التي ألقاها ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، والمتكلمون الضيوف الموقرون الآخرون.

وأود أن أذكر باختصار ثلاث نقاط أساسية بالنسبة لإكوادور.

أولاً، يجب النظر إلى هذه المناقشة في ضوء نتائج استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة الوارد في القرارين المتطابقين: القرار 201/75 للجمعية العامة والقرار 2558 (2020) لمجلس الأمن. وقد ساهمت إكوادور في المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ هذين القرارين في كانون الأول/ديسمبر 2020.

ولو أننا نكثف جهودنا العالمية والإقليمية والوطنية لتنفيذ هذين القرارين والقرارات السابقة لكان نتجه نحو عالم أكثر أماناً.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يستفيد من الأدوات والتحليلات القيمة التي طورتها الدول وأصحاب المصلحة المتعددون في لجنة بناء السلام كجزء من الاستعراض. وقد أشادت إكوادور في هذا السياق بالدور الذي تؤديه المرأة في حل النزاعات ومنع نشوبها.

وأود أن أسلط الضوء على المساهمة التي قدمها صندوق بناء السلام في تعزيز القدرات المؤسسية في المناطق الواقعة على طول الحدود بين إكوادور وكولومبيا، والتي أفادت النساء والأطفال بصفة خاصة، ويجب على هذه المنظمة أن تكثف جهودها في هذا المجال.

ثانياً، تدعم إكوادور النهج الوقائي الذي يروج له الأمين العام وتتفق مع عدد من الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" والتي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعدالة.

وكما ذكر في ذلك التقرير، فإن السلام هو الوعد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة. لذا فإن الخطوة الأولى لجميع الدول هي تجديد التزامها السياسي بمقاصد الميثاق ومبادئه والتحرك نحو تعددية الأطراف المعززة والمتجددة.

وعليه يجب أن يواصل مجلس الأمن تشجيعه لتعزيز الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز الدعم من جانب الأمم المتحدة للجهود التي تشكل جزءاً من الهيكل العالمي للسلام والأمن.

ثالثاً، على الرغم من أن التنوع يرد ذكره كثيراً بوصفه أحد عوامل النزاع، فإنني أود التأكيد مجدداً أن إكوادور ترى أن التعصب هو السبب الجذري للعنف، ولذلك فإننا ندرك أن التنوع يثري الشعوب ويجعلها أقوى. إن تعزيز المشاركة والمساهمة الكاملتين للشعوب كافة هو أمر بالغ الأهمية؛ ولن تنجح التنمية المستدامة إذا لم تكن شاملة للجميع.

الحوار بين الثقافات والتسامح والتعليم واحترام التنوع أمور أساسية للمجتمع الدولي والدول، وعلينا تكثيف جهودنا لمنع أعمال العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب بجميع أشكالها وفي كل مكان ومكافحتها والقضاء عليها.

ونحن قلقون إزاء انتشار المعلومات المضللة التي تهدد الاستقرار والأمن الدوليين، ولها تأثير مباشر على المؤسسات الديمقراطية وعلى القيم والعدالة، وتقوض التنمية المستدامة وسيادة القانون.

وأخيراً، إذا انتُخبت إكوادور في شهر حزيران/يونيه 2022 لتشغل مقعداً شاغراً في مجلس الأمن للفترة 2023-2024 فإننا سنسهم في جهود المجلس لتطوير سبل تآزر من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان الجاهزية والوقاية والقدرة على الاستجابة.

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تؤمن مصر بأن التنوع الثقافي والديني والعرقي هو أحد أهم مظاهر ثراء وقوة الإنسانية، وينبغي العمل على تقويته من خلال الحوار والاعتراف المتبادل لتعزيز التعايش السلمي، وعدم السماح للمساوي السلبية للبعض من استخدامه كأداة لإنهاء النزاعات والفتنة. ولقد أثبتت المسيرة البشرية على مر العصور أن إساءة إدارة التنوع واتباع سياسات الإقصاء وتسييس وتوظيف التنوع لأهداف تتعلق بالتنازع على السلطة والسيطرة على الموارد الاقتصادية، تقوض تماسك النسيج المجتمعي والعقد الاجتماعي ومن ثم استقرار الدول.

من هذا المنطلق، تولي مصر أولوية متقدمة لمسألة بناء مؤسسات الدولة الوطنية من منظور يراعي احترام التنوع والتسامح ويعزز من الحوار والتعايش السلمي بين كافة أطراف المجتمع. فبناء مؤسسات وقدرات الدول الخارجة من النزاعات يعد أساساً لتفعيل مبدأ الملكية الوطنية لجهود إعادة الإعمار وبناء السلام. كما تؤكد مصر دوماً على مبدأ إعلاء منطق ومفهوم تثبيت أركان الدولة الوطنية لتحقيق مصالح الشعوب، والانتصار دائماً لدولة المؤسسات على حساب كل فكر آخر يهدف إلى بث الفرقة والانقسام والفتنة بين أهل البلد الواحد. ولعل ما شهدته المنطقة العربية منذ عام 2010 خير دليل على ذلك.

لقد أسهمت مصر بشكل فاعل، على الصعيدين الأممي والأفريقي، بما في ذلك من خلال "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين"، في ترسيخ أهمية بناء مؤسسات وطنية فاعلة كضمانة لتمكين الدول من الاستجابة للتحديات المعقدة التي تشهدها، وتلبية احتياجات وتطلعات مواطنيها، وتقادي انزلاقها في براثن النزاع مُجدداً. ففي إطار ريادتها لملف إعادة الإعمار والتنمية في الاتحاد الأفريقي، بادرت مصر بطرح تصور لتفعيل وإعادة إحياء سياسة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة ومواءمتها مع التطورات المعاصرة، فضلاً عن استضافة القاهرة للمركز الأفريقي المعني بتنفيذ أنشطة وبرامج إعادة الإعمار وبناء السلام في القارة الأفريقية، الذي تعمل مصر جاهدة بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على البدء في تشغيله في القريب العاجل للشروع في حشد الدعم الدولي اللازم للاستجابة لاحتياجات بناء القدرات والمؤسسات الوطنية في القارة.

أما على الصعيد الأممي، تمثل مسألة بناء المؤسسات والقدرات الوطنية إحدى أولويات الرئاسة المصرية الحالية للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، حيث عقدت مصر اجتماعاً للجنة في شهر أيار/مايو الماضي حول "بناء واستدامة السلام من خلال المؤسسات"، خلص إلى تأكيد أهمية توفير الدعم الكافي للجهود الوطنية في بناء مؤسسات فاعلة ومسؤولة وشاملة وقادرة على حماية مقدرات الشعوب ورعاية مصالحها، لتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع وإرساء دعائم الاستقرار والتنمية المستدامة، كما أبرز الحاجة الماسة إلى تحقيق ذلك الآن أكثر من أي وقت مضى في ظل التحديات الإضافية الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

وفي هذا السياق، نود طرح الأفكار والتوصيات التالية على المجلس:

أ - دعوة مجلس الأمن إلى إيلاء الأهمية الكافية للمقاربة الشاملة في بناء السلام التي تُعلي من مبدأ الدولة الوطنية لتحقيق مصالح الشعوب، وتنتصر لدولة المؤسسات على حساب الأفكار الهادمة التي تبث الفرقة والانقسام والفتنة بين أهل البلد الواحد.

- ب - إبراز محورية مراعاة جهود بناء السلام للأبعاد الإقليمية، خاصة في المناطق التي تتخطى فيها الروابط العرقية والثقافية والدينية وغيرها حدود الدولة الوطنية، أخذاً في الاعتبار تأثير إرث الحقبة الاستعمارية وترسيم الحدود لا سيما في القارة الأفريقية، وتركيز مبدأ التعاون الإقليمي وإعلان مبادئ حسن الجوار وتكامل المصالح المشتركة.
- ج - تأكيد أهمية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، أخذاً في الاعتبار أن النسبة الأكبر من قضايا بناء السلام تقع في القارة الأفريقية؛ والاستثمار في دعم بناء القدرات وتفعيل الأدوات الأفريقية، بما في ذلك مركز الاتحاد الأفريقي، لإعادة الإعمار والتنمية في أعقاب النزاعات.
- د - تأكيد ضرورة الحفاظ على مكتسبات بناء السلام في الدول الخارجة من نزاعات والعمل على منع انتكاس الأوضاع فيها من خلال مواصلة تقديم الدعم لبناء المؤسسات والقدرات الوطنية لتمكينها من التصدي للجائحة التي تفاقمتهما مع عدم المساواة والمظالم الاجتماعية.
- هـ - الإشارة إلى أن تحقيق السلام المستدام يستلزم استدامة الدعم والتمويل، ومن ثم نكرر أهمية استكشاف كافة السبل المؤدية لتوفير التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لجهود بناء السلام، والاستفادة في هذا الصدد من الفرصة التي يوفرها الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول تمويل بناء السلام المزمع عقده خلال الفترة القادمة.
- و - إبراز أهمية تعزيز تنافس واتساق الجهود الدولية والإقليمية مع أهداف بناء السلام المحددة وطنياً، لضمان توجيه الدعم والتمويل للمجالات الأكثر احتياجاً وفقاً للرؤية والملكية الوطنيتين، بما يُعزز من فاعلية الجهود.
- ز - التنويه بأهمية تزويد الأمم المتحدة ميدانياً بالموارد والإمكانات الكافية لتمكينها من دعم الجهود الوطنية في بناء القدرات والمؤسسات اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين.
- ح - دعوة المجلس لمواصلة الاستفادة من الدور الاستشاري الهام للجنة بناء السلام، لا سيما أثناء عمليات الانتقال من عمليات حفظ السلام إلى النماذج الأخرى للتواجد الأممي، اتصالاً بخبرة اللجنة الممتدة والمتنوعة في حشد الدعم لمعالجة الجذور المُسببة للنزاعات وبناء السلام في العديد من الدول والمناطق، فضلاً عما توفره اللجنة من محفل لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والحلول.
- ختاماً، نود التأكيد على أن السيادة الوطنية تتطوي على مسؤولية رئيسية للدول في الوفاء بوظائفها الأساسية من خلال تقديم الخدمات العامة ورعاية مصالح كافة أطراف المجتمع وتعزيز الحوكمة الرشيدة وإدارة التنوع بشكل إيجابي وفعال يُعزز من التعايش السلمي ويحدد الواجبات ويصون الكرامة والحقوق والحريات.

بيان البعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

نشكر كينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة حول موضوع "بناء السلام والحفاظ عليه: التنوع، بناء الدولة، والبحث عن السلام".

ونقدر حضور رئيس كينيا، أوهورو كينياتا، ورؤاسته لهذه الجلسة المفتوحة. ونعتقد أن موضوع الجلسة مهم وفي وقته المناسب. كما أن له أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم حالات التوتر السياسي والنزاع، ولا سيما في البلدان المتعددة الثقافات. وكما شهدنا في مختلف حالات النزاع، فإن التجانس ليس ضماناً للسلام، والتعددية الثقافية ليست بالضرورة سبباً للأزمات، فالتوترات السياسية والمواجهات المسلحة داخل الدول وفيما بين الدول تدور حول تضارب المصالح لا على سمات التعددية الثقافية. هذه كانت تجربتنا الخاصة في الدولة وثقافة الحكم منذ أجل طويل والتي استمرت عصوراً ليس فقط في وجه التعايش المنسجم بين المجموعات الدينية واللغوية، بل بسبب هذا التعايش بالتحديد.

ولكن التنوع استُغل لفترة طويلة لرسم خطوط الانقسام والمواجهة لصالح الغرباء، بل ولصالح النخب السياسية المحلية في الآونة الأخيرة. ونتيجة لذلك يمكن القول إن التعددية لم تصبح بعد حافزاً لإقامة الوحدة وبناء الدولة وضمن السلام المستدام.

إن الأساليب العدوانية لمبدأ "فرق تسد" التي كانت السمة المميزة للاستعمار أوجدت العلاقة المفرطة في التبسيط بين التنوع والنزاع في المجتمعات متعددة الثقافات. إضافة لذلك، أعقبتها آلية معيبة لتأسيس الدول، والتي لا تقوم إلا على أساس رغبات المستعمرين واحتياجاتهم، مع تجاهل تام للعوامل التاريخية والاجتماعية، بل وحتى الطبيعية على أرض الواقع، مقوضة بذلك التماسك الاجتماعي الأصيل.

لقد استمر وجود مبدأ "فرق تسد" إلى ما بعد الاحتلال الاستعماري وما زال مستمراً بصور مختلفة. وقد ورث النظام السياسي الذي تقوده النخبة هذا التصور للتعددية الثقافية بوصفها إحدى المشاكل التي يجب التعامل معها، عوضاً عن أن تكون ذخراً يُنتفع به.

ويتفاقم هذا الوضع نتيجة للفقر والضغط السكاني والتنافس على الموارد. وتعتقد إثيوبيا أن القضاء على الفقر شرط مسبق لنجاح تعزيز الحكم القائم على إرادة الشعب، ولتأكيد السيادة الشعبية. إن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية أداتان محورتان للدفاع في مواجهة التطرف وفي جهود التوعية الرامية إلى إثارة عدم الاستقرار من منطلق التعددية.

كما أن التقدم المحرز في العولمة وتكنولوجيا المعلومات يُستفاد منه أيضاً بوصفه وسيلة للنشر السريع للتوجهات والقيم المستعارة التي تعرض على النزاع في المجتمعات متعددة الثقافات. وفي هذا الصدد فإن سيادة القانون والحكم الذي يتكيف مع التكنولوجيا المستخدمة لإدامة الانقسام يكتسيان أهمية بالغة.

يتطلب بناء الدولة المستدام والمتقدم مساحة وحرية في مجال السياسات. ومن المحتم أن تشهد المجتمعات متعددة الثقافات تحولات متكررة في السياسات وتعديلاً لنظمها في الجهد المبدول لتحقيق توازن عملي في خدمة المصالح المعنية في سياقها. والدول التي لديها القدرة والبيئة الإقليمية والعالمية المواتية للنهوض بالسياسات المتجاوبة مع السياقات هي التي تتجح في إدارة هذا التوازن.

إن أيديولوجيات الاقتصاد السياسي التي يُروج لها كمخطط وشرط للشرعية في النموذج العالمي تقشل في استيعاب المجتمعات متعددة الثقافات وكثير من التطلعات نحو التقدم. الدول غير القادرة على انتزاع حرية صنع السياسات لنفسها، وتلك التي تستسلم للإملاءات المثقلة بالسياقات، تقشل في إدارة تنوعها ومنع الصدامات. وقد تجلى هذا في كثير من المجتمعات متعددة الثقافات في أفريقيا، وتفتقر البلدان ذات التاريخ القديم والتنوع الثقافي مثل بلدنا إلى الدعم العالمي في جهودنا لتمهيد طريق يتناسب مع سياقنا.

قلما يكون السير في هذا الطريق يسيراً، بل يكون في العديد من الحالات محفوفاً بالأزمات والتوترات السياسية، ونستطيع أن نسوق عدداً من الأمثلة الشاهدة على هذه الحالة في أفريقيا وآسيا.

ونرى في هذا الصدد أن ثمة حاجة ماسة للتعاون الدولي من أجل النظر في المجتمعات متعددة الثقافات وسعيها إلى إزالة بذور المواجهة والتوتر واستغلال التنوع بما يحقق أفضل المصالح لشعوبها. وهذا يحتاج إلى ممارسة العزوف عن الاتجاه إلى إملاء الشروط على الدول النامية متعددة الثقافات، كما يتطلب نهجاً في التعاون الإنمائي يتمحور حول الإنسان ويقوم على الحقوق.

إن مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية" هو مبدأ راسخ في هذا الواقع، إذ تتشكل أصول النزاع والتحديات التي تواجه بناء السلام والعقبات التي تعترض بناء الدولة من واقع التجارب الفريدة والسوابق التاريخية لكل بلد، فينبغي أن تتبع الحلول الدائمة لهذه المشاكل المعقدة من عملية التأمل الذاتي التي يقوم بها كل مجتمع.

وعليه فإن أفريقيا لم تكتب بعد قصتها حسب روايتها هي وحسب مسارها الذي تحدده بنفسها. وكل فرصة لحل النزاعات داخل الدول وفيما بين الدول في القارة هي فرصة لمعالجة الأسباب الجذرية وإيجاد حلول دائمة للتحديات التي تواجه السلام والأمن.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تضطلع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي بأهم دور محوري في دعم الدول لبناء السلام وتعزيز بناء الدولة، وتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن مراعاة هذه الخصائص في برامجها في المجتمعات متعددة الثقافات.

بيان الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، كاها إيمانادزه

أهنئ جمهورية كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأشكر الرئيس على وضع موضوع بناء السلام، هذا الموضوع المهم، في صدارة جدول أعمال المجلس.

لقد اتخذت الأمم المتحدة على مرّ السنين تدابير مهمة لتعزيز بناء السلام المستدام في جميع أنحاء العالم، وقد أثمرت هذه الجهود تقدماً ملحوظاً بالفعل. إلا أنه ما زال أمامنا الكثير من العمل، إذ أن كثيراً من المجتمعات والمناطق التي مزقتها النزاعات والحروب معرضة لتجدد الحروب والنزاعات. إن بناء السلام الناجح والمستدام يتطلب اتخاذ البلدان المتضررة والمجتمع الدولي تدابير تعاونية حازمة.

وأود أن أوجز في هذا البيان التحديات الراهنة في الأراضي الجورجية المحتلة وأن أعرض بإيجاز التدابير التي اتخذتها جورجيا لتعزيز التسوية السلمية للنزاع بين روسيا وجورجيا.

إن جوهر المشكلة هو احتلال روسيا غير القانوني لأراضي جورجيا - أي أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. ونحن نشهد باستمرار أعمالاً استفزازية وغير مشروعة من جانب روسيا، مثل تكثيف الجهود لضم الأراضي المحتلة بالأمر الواقع؛ وتعزيز العسكرة غير المشروعة؛ وما يسمى بإقامة الحدود بشكل نشط (إقامة أسوار الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز الاصطناعية على طول خط الاحتلال)؛ وإغلاق ما تسمى بالمعابر؛ وانتهاك حقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التعذيب والحرمان من الحياة على أساس العرق؛ وعمليات الاختطاف والاحتجاز غير القانوني؛ وتقييد حرية التنقل وزيادة العزلة عن بقية جورجيا؛ والتمييز العرقي والفرض المكثف للهوية الروسية المصحوب بحظر التعليم باللغة الجورجية الأصلية.

على السكان المقيمين في المناطق الجورجية المحتلة تحمل ضغوط لا تطاق، وقد يضطرون في بعض الحالات إلى مغادرة ديارهم كمئات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين الذين طردوا بالفعل من هذه المناطق نتيجة لموجات عديدة من التطهير العرقي. إن وضع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية مزرية، نظراً لعدم السماح بوجود دولي في الأراضي المحتلة، كآليات حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه فإن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تفاقم من تدهور الظروف الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع.

وفي ظل هذه الظروف الحرجة كثيراً ما نرى الخطوات المدمرة التي تقوض أشكال التفاوض القائمة - مباحثات جنيف الدولية وآليات منع الحوادث ومواجهتها - من خلال تعطيل المناقشات الجوهرية والخروج من المفاوضات عندما يتعلق الأمر بمسألة النازحين واللاجئين.

وعلى الرغم من محاولات روسيا التملص من المسؤولية وخلق رواية ما تُسمى "الحقائق الجديدة"، فقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤخراً (21 كانون الثاني/يناير 2021) حكماً يثبت قانوناً أن روسيا تحتل وتمارس سيطرة فعلية على المناطق الجورجية أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وخلصت محكمة العدل الدولية إلى أن روسيا مسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان على أرض الواقع، بما في ذلك التطهير العرقي، فضلاً عن إعاقة عودة النازحين إلى ديارهم.

إن جورجيا التي عقدت العزم على حل النزاع سلمياً تستخدم جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة لها، وتنتهج بثبات سياسة شاملة لحل النزاعات بالطرق السلمية والتي تعتمد على المهام

المتمثلة في (أ) إنهاء احتلال المنطقتين الجورجيتين؛ و (ب) المصالحة والتفاعل بين المجتمعات التي مزقتها الحرب.

ولا تزال جورجيا تمثل امتثالاً تاماً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008، وتلتزم بمبدأ عدم استخدام القوة، بعد أن أعادت تأكيد التزامها هذا مرات لا تحصى على الصعيدين التنفيذي والتشريعي، ولا تزال تنتظر المعاملة بالمثل من الجانب الروسي. وتحاول جورجيا الاستفادة الكاملة من أشكال مفاوضات السلام وتشارك بشكل بناء واستباقي في مباحثات جنيف الدولية للتوصل إلى نتائج ملموسة من أجل تحقيق سلام دائم للسكان المتضررين من النزاع وأمنهم وحماية حقوقهم الإنسانية.

وفي الوقت نفسه تتبنى جورجيا سياسة المصالحة والمشاركة مع السكان الذين يعيشون في المناطق الجورجية المحتلة. وفي ضوء ذلك، فإن مبادرة السلام المعنونة "خطوة نحو مستقبل أفضل" هي مثال حي على تصميمنا، وهي مبادرة تهدف إلى تحسين الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق وتعزيز التواصل والتفاعل وبناء الثقة بين الناس في المجتمعات المنقسمة.

وبغية ضمان المزيد من الفعالية في جهودنا أطلقت حكومة جورجيا عملية لوضع استراتيجية وافية وشاملة للدولة من أجل إنهاء الاحتلال وتسوية النزاع تسوية سلمية مستدامة، تشمل تعزيز المصالحة وبناء الثقة والتفاعل بين المجتمعات المنقسمة عبر خط الاحتلال. ونعتقد أن هذه العملية ستساعد على إيجاد السبل وتأسيس دعائم السلام والأمن الدائمين.

وفي هذه الأثناء، فإن الموقف القوي والمشاركة الموجهة نحو تحقيق النتائج من جانب المجتمع الدولي هما أمران أساسيان للدفاع عن المبادئ والقيم الأساسية التي توحد أسرة الأمم المتحدة وترد رداً سليماً على الانتهاكات الجسيمة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه الجهود المتبادلة ستؤدي إلى إحراز تقدم أفضل نحو بناء السلام المستدام والدائم في منطقتنا.

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

ترحب ألمانيا بمبادرة كينيا لتركيز المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن على بناء السلام والحفاظ عليه، والدور المركزي للتنوع وشمول الجميع في كافة جهود بناء السلام، من منع نشوب النزاعات وتسويتها والوساطة وصولاً إلى المصالحة وبناء الدولة.

وتود ألمانيا أن تسلط الضوء على أربع نقاط.

أولاً، لا يمكن ضمان جهود السلام الناجحة والمستدامة إلا من خلال إشراك جميع أفراد المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة، وكذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

إن أصوات ووجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأقليات الدينية والعرقية هي بالغة الأهمية لضمان "عدم ترك أي أحد خلف الركب" بحق. وإشراك المرأة أمر ذو أهمية خاصة، لأنه محوري في مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل عملية السلام والمصالحة برمتها. إن قيادة المرأة ومشاركتها ضروريتان لنجاح جهود بناء السلام والحفاظ عليه. وينبغي أيضاً سماع أصوات الشباب، لأنهم هم المستقبل.

وقد أظهرت أمثلة كثيرة لجهود حل النزاعات وبناء السلام في مختلف مناطق العالم أن لحقوق الإنسان دوراً حاسماً طوال دورة السلام والنزاع برمتها. إنها عنصر أساسي في منع نشوب النزاعات. وانتهاكات حقوق الإنسان تقوض السلام، وبالتالي فإنها تمثل نُظْماً مهمة للإنذار المبكر. كما أن احترام حقوق الإنسان أمر ضروري لبناء مجتمعات قادرة على التعافي وشاملة للجميع وحماية جميع شرائحها المختلفة، بما في ذلك أشد الفئات ضعفاً.

ثانياً، يجب ترجمة هذا الإدراك إلى عمل ملموس، مؤسسياً وعلى أرض الواقع. ولذلك تود ألمانيا أن تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز التعاون عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تشارك الممارسات الجيدة داخل مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، وفقاً لولاية كل منهما، بشأن الروابط بين استدامة السلام والتنمية وحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على إشراك جميع شرائح المجتمع في عمليات بناء السلام.

لقد كان انخراط لجنة بناء السلام فعالاً، إذ دفعت إلى إعطاء الأولوية لإدماج الشباب والنساء وغيرهم من الفئات المهمشة عادة ومشاركتهم في بناء السلام وبيئات المراحل الانتقالية وما بعد النزاع. وألمانيا مساهم رئيسي في صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وهو صندوق ذو سجل حافل في المشاركة في مشاريع تعزيز إدماج النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة. هناك حاجة إلى مزيد من هذه المشاريع، وينبغي إنشاء آليات لاستخلاص الدروس المستفادة من المشاريع الناجحة لتطبيقها في سياقات بناء السلام الأخرى.

وفي جهودها الرامية إلى تسوية النزاعات الثنائية وتحقيق الاستقرار ودعم بناء السلام، تشدد ألمانيا أيضاً تشديداً بالغاً على إدماج ومشاركة جميع شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة وشديدة الضعف. وأحد الأمثلة الكثيرة هو دعمنا في كولومبيا لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في نهجه القائم على السلام والمصالحة بقيادة الشباب. ويساهم عمل المعهد في عملية السلام من خلال تعزيز القدرة على الصمود ومنع

نشوب النزاعات لدى الشباب والأسر والمجتمعات المهمشة المعرضين للخطر ولدى المجتمع عموماً. كما تساعد ألمانيا الاتحاد الأفريقي على تطوير منظومة السلم والأمن الأفريقية، وفي مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة فيها، وإدارة النزاعات وبناء السلام بعد النزاعات، وذلك من أجل المساعدة في تمكين الوسيطات الإناث من المشاركة الفاعلة في عمليات السلام. علاوة على ذلك، ومنذ حزيران/يونيه 2021، نقوم بتمويل "اتحاد مبادئ إثبات السلام"، وهو إحدى اللبنة الرئيسية الأربع لمبادرة "مبادئ السلام"، التي تشكل جهداً جماعياً لوضع مجموعة جديدة من المبادئ من أجل تمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية على نحو أفضل من صياغة نهج أكثر شمولاً تؤدي إلى سلام مستدام طويل الأجل. كما ساهمت ألمانيا في مبادرة "خطتنا المشتركة" التي كان هدفها إشراك المفكرين الشباب في تكوين مستقبل تعددية الأطراف.

ثالثاً، إن بناء السلام الدائم يتمحور أيضاً حول منع نشوب النزاعات، وهو ما يعتمد أساساً على القدرة على التنبؤ بالأحداث وإعداد الرد الفعال في الوقت المناسب. إن إدراك أهمية مفهومي الإنذار المبكر والعمل المبكر أمر أساسي للاستعداد لحالات نزاع تتدلع أو في طور النشوء، ويشمل ذلك نهجاً تحليلية ونهجاً قائمة على البيانات على حد سواء. وقد قامت ألمانيا للتو بالاشتراك مع الأمم المتحدة وعدد من الشركاء بإطلاق صندوق لتحليلات المخاطر المعقدة من أجل تحسين هذا النوع الثاني من النهج.

أخيراً وليس آخراً، من أجل المنع الفعال لنشوب النزاعات يتعين علينا التكيف مع التحديات الراهنة. ونظراً لأن الانتشار السريع للمعلومات المضللة من الممكن أن يؤدي إلى استقطاب المجتمعات وتعطيل الانتخابات وتغذية التشكيك في تحديات عالمية مثل تغير المناخ وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأن يكون بالتالي حجر عثرة لجهودنا من أجل السلام، فإنه مصدر قلق كبير وينبغي التصدي له بنهج يشمل المجتمع بأسره. وتؤدي الحكومات والصحفيون والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية دوراً لا يقل أهمية في التشجيع على بيئة إعلامية تعددية ورفع قدرة المجتمع على الصمود في وجه التلاعب بالمعلومات.

وتتطلع ألمانيا إلى مواصلة المناقشات بشأن هيكل بناء السلام بغية زيادة تعزيز تركيزنا المشترك على أمثلة ناجحة لإشراك جميع شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة، في جهود منع نشوب النزاعات وحلها وفي جهود السلام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تعرب غواتيمالا عن امتنانها لوفد جمهورية كينيا، بوصفه بترأس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2021، لعقده هذه المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "بناء السلام والحفاظ عليه: التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام". كما نشكر الأعضاء الموقرين في فريق المناقشة على عروضهم.

تتفق غواتيمالا مع المعايير الواردة في المذكرة المفاهيمية التي عممها وفد جمهورية كينيا، والتي يُرجى أن يأخذ بها مجلس الأمن وهيئات بناء السلام المرتبطة به على نحو فعال في منع نشوب النزاعات وتسويتها. يجب على هذه الهيئة النظر في المبادرات والأساليب والأطر التي تعكس اعترافاً بازدياد النزاعات التي تدفعها أو تفاقمها أسباب مختلفة.

وقد سلّم مجلس الأمن بأن شمول الجميع هو مفتاح النهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني ضماناً لمرعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع والنظر فيها. كما أكد المجلس مجدداً على أن الملكية والقيادة الوطنيتين في بناء السلام، بحيث تتقاسم الحكومة وسائر الجهات المعنية الوطنية مسؤولية الحفاظ على السلام على نطاق واسع، هما أمران أساسيان لتنمية المجتمع. إن التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام يستدعي إقامة شراكات استراتيجية وتنفيذية وثيقة بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية.

وقد أثبتت التجربة في الميدان أن توفير منبر للإدماج والمشاركة وإتاحة الفرصة للمواطنين للإدلاء بدلوهم وإشراكهم مباشرة في تقديم الخدمات يمكن أن يحسن نظرة المواطنين إلى الدولة تحسناً كبيراً؛ وأن تتحسن نظرة الأهالي، وخاصة على المستوى المحلي، حين يُستشارون، وحين يشعرون أن أصواتهم مسموعة، والأهم من ذلك حين يتم إشراكهم مباشرة في العملية ذاتها.

في غواتيمالا، "اتفاق السلام الوطيد والدائم"، الموقع في 29 كانون الأول/ديسمبر 1996، قد أرسى الأساس اللازم للمساهمة في تعزيز عملية المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في البلد، والاعتراف بهوية الشعوب الأصلية وحقوقها بوصفها أساساً لبناء أمة متعددة الأعراق والثقافات واللغات.

وقد نوقشت الجوانب الجوهرية الأخرى لبناء السلام خلال العملية الوطنية وتمت الموافقة عليها، لتُشكّل بذلك حواراً حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الغواتيمالي وتنميته في المستقبل، في إطار العدالة الاجتماعية والمشاركة والتسامح. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للعملية الوطنية أن تتناول الجوانب التقنية المتصلة بانتهاء النزاع المسلح فحسب، بل أن تتناول أيضاً المسائل الجوهرية المتصلة بتطوير البلد.

وتكرر غواتيمالا تأكيد موقفها بأن بناء السلام ليس أبداً مهمة سهلة، وما لم تُتخذ إجراءات فعالة في مجال السياسات تدعم البلدان التي تواجه أشد المخاطر فقد تضيع المكاسب التي تحققت بشقّ الأنفس على أرض الواقع في مجالات السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل استكشاف سبل تعزيز المنع ونظم الكشف المبكر والإجراءات التنفيذية لتجنب نشوب النزاعات، بالنظر إلى النهج المترابط مع السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وختاماً، تغتتم غواتيمالا هذه الفرصة لتؤكد أن استدامة السلام تتطلب شراكات استراتيجية وتنفيذية وثيقة، بما في ذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية، ومنظمات الشباب، والقطاع الخاص، مع مراعاة الأولويات والسياسات الوطنية، على النحو الذي أقر به هذا المجلس في سياق استعراض هيكل بناء السلام لعام 2015. وفي هذا الصدد، تعتقد غواتيمالا أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل مع منظمة الدول الأمريكية بوصفها المحفل الإقليمي الرئيسي متعدد الأطراف للأمريكتين.

بيان الممثل الدائم لهائتي لدى الأمم المتحدة، أنطونيو رودريغ

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية أود باسم حكومة هايتي أن أهني حكومة كينيا على اتخاذها، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، مبادرة تنظيم المناقشة المواضيعية رفيعة المستوى الحالية بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، حول موضوع "التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام". هذا موضوع لا جدال في أهميته، وهو في صلب جهود مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي عالم دائم التغير ويواجه تهديدات عالمية متنوعة وقضايا أمنية معقدة ومتغيرة، برهنت عمليات حفظ السلام يقيناً على ضرورتها منذ نشأتها، بوصفها وسيلة رئيسية لإدارة النزاعات.

ومع ذلك لا بد من التسليم بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان التكيف الفعلي لهذه العمليات مع تعقيدات التحديات الجديدة، ومع الأخطار الجديدة على السلم والأمن الدوليين، ومع السياقات المختلفة التي تُنشر فيها، ومع البيئات الصعبة والعدائية في كثير من الأحيان التي تعمل فيها.

ومما يزيد من ضرورة تحديث أساليب عمل هذه العمليات هو الطابع المحلي للنزاعات بصورة متزايدة، وكما تبين ذلك المذكرة المفاهيمية التي قدمتها كينيا. ومن هنا تأتي أهمية الموضوع الذي اختارته كينيا لمناقشة اليوم، مع التركيز على التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام بوصفها شروطاً مسبقة لإحلال سلام دائم في أي بلد يعاني من النزاع.

وهناك دعوات متزايدة في كل مكان إلى اتباع نهج عقائدي جديد إزاء حفظ السلام. ومن الواضح أنه يجب استكشاف سبل جديدة وواعدة لحفظ السلام وصنع السلام. إن كينيا، التي نود أن نهنئها على رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، تُحدد في مذكرتها المفاهيمية عدة سبل من هذا القبيل، والتي تحظى باهتمام كبير.

لا يمكن للحفاظ على السلام أن يتمثل فقط في الحيلولة دون نشوب النزاعات أو تكثيفها أو استمرارها أو تكرارها، كما تذكرنا المذكرة المفاهيمية بحق. وسيكون حفظ السلام بالضرورة ناقصاً ما لم يشمل أيضاً أنشطة ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ويتبين من نظرة فاحصة على عمليات حفظ السلام القائمة أن معظمها لم يعد ينطوي على مجرد نشر قوة تفصل بين طرفين أو ترصد وقف إطلاق النار بين قوات متحاربة، بل تتطلب تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة المترابطة والمصممة لدعم العملية السياسية، وفي نهاية المطاف إرساء سيادة القانون أو استعادتها، وإحراز تقدم نحو السلم والأمن والاستقرار والديمقراطية وإحياء التنمية.

وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في هايتي، حيث تتواجد الأمم المتحدة منذ نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام 2004، والتي خلفتها بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي في عام 2017. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي يضطلع بدور استشاري، يواصل عمل المنظمة حالياً في مساعدة الحكومة على تحديد أفضل السبل لتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد وسيادة القانون، ومكافحة انعدام الأمن والحد من العنف المجتمعات المحلية والعصابات المسلحة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإجراء حوار شامل.

وفي الوقت الذي يواجه فيه البلد أزمة متعددة الأبعاد فاقمتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تود حكومة هايتي أن تؤكد من جديد الأهمية التي توليها لتعزيز التضامن الدولي. ولا تزال هايتي تعول على دعم مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها في جهودها للنهوض بعملية الإعمار وإحراز تقدم مطرد نحو الديمقراطية وسيادة القانون، والتي هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها تحقيق التطوير الاجتماعي والاقتصادي والحد من الفقر والتنمية المستدامة.

وأود أن أشدد على أن المناقشة المتعلقة بالحفاظ على السلام لا يمكن أن تستبعد مسألة الفقر المدقع، الذي يؤدي دوراً رئيسياً في كثير من النزاعات داخل الدول، إذ تعود جذور الحروب الأهلية الداخلية إلى البؤس الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع السياسي والتهميش والإقصاء. ولكسر حلقة الفقر المفرغة يجب تقديم مساعدة أكبر إلى البلدان النامية التي تمر بحالات نزاع أو في مرحلتي التعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، والتي بدونها قد يظل "السلام المستدام" مجرد عبارة فارغة.

وأخيراً، هدف السلام المستدام لا ينفصل عن هدف التنمية المستدامة. وتكرر جمهورية هايتي التزامها برؤية للسلام المستدام تتطلب، في مواجهة التحديات الراهنة، استجابات عالمية تمكّن من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتركز على السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان بصورة متكاملة، كما قال الأمين العام.

وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى لهذا التحدي بإنشاء آليات تضامن جماعية، وهي آليات ضرورية لتحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، مؤتمر القمة بين أفريقيا والجماعة الكاريبية الذي عُقد في 7 أيلول/سبتمبر 2021 برئاسة كينيا يمثل مبادرة فريدة لتعزيز التضامن والتعاون العالميين. وأرحب ترحيباً خاصاً بالدور القيادي الذي قام به رئيس جمهورية كينيا، أوهورو كينياتا، في رأب الانقسامات والجمع بين شعوب أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

وبهذه الروح، أشكر بلدان أفريقيا والجماعة الكاريبية، وكذلك جميع البلدان التي تتضامن مع شعب هايتي وحكومتها في سعيهما إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

بيان القائم بأعمال البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

ويثني وفد بلدي على مبادرة كينيا لتسليط الضوء على هذه المسألة المهمة. إن هذه المسألة قريبة من قلب إندونيسيا، بوصفها ثالث أكبر ديمقراطية في العالم ولديها مجتمع متنوع متعايش في وئام.

ومن واقع تجربتنا في بناء السلام، بما في ذلك تعزيز السلام والوئام في 300 مجموعة عرقية مختلفة في جميع أنحاء 17 ألف جزيرة، نود أن نطرح النقاط التالية.

أولاً، ضمان الملكية الوطنية.

يبدأ السلام الدائم من المجتمع المتضرر، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل يداً بيد لتعزيز جهود بناء السلام بملكية وقيادة وطنيتين.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نعمل معاً لتعزيز قدرات المؤسسات في البلدان المتأثرة بالنزاعات حتى يتسنى لأصحاب المصلحة الوطنيين اتباع نهج شامل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ويشمل ذلك الاستثمار في القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات.

وينبغي أن يظل ذلك إحدى الولايات ذات الأولوية للبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ولكي ينجح ذلك، نحتاج إلى ملكية وطنية قوية ومشاركة شاملة للجميع من أصحاب المصلحة المحليين المعنيين كافة، حيث أن لديهم فهماً أفضل لمخاطر النزاع التي يتعين التصدي لها، ونحتاج أيضاً إلى الشراكة والموارد وتبادل الخبرات مع أصحاب المصلحة الدوليين.

ثانياً، ضمان انتقال مستدام من خلال نهج شامل للجميع.

تعتقد إندونيسيا اعتقاداً راسخاً أن لجميع عناصر المجتمع مصلحة في تعزيز جهود بناء السلام، وهذا أمر ذو أهمية خاصة في مجتمع متنوع ومتعدد. وأي جهود لبناء السلام ستكون عقيمة إذا تركت وراءها أيّاً من فئات المجتمع.

وبالاستفادة من التجربة الإندونيسية فإن تشجيع الحوار السلمي بين مختلف الجماعات داخل المجتمع أمر أساسي لبناء هذا النهج الشامل للجميع وضمان سلام مستدام بين المجتمعات المحلية.

ومن هذا المنطلق تشعر إندونيسيا بقلق بالغ إزاء الانتشار المتزايد للخدع والأخبار المزيفة والمعلومات المضللة. وهذا الأمر ضار على وجه الخصوص بالنسبة إلى مجتمع متنوع يشرع في طريق الانتقال إلى السلام.

إن المعلومات المضللة تستخدم التنوع سلاحاً وتعطل الحوار السلمي بين المجتمعات المحلية. لذلك ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معاً لتخفيف حدة هذا التحدي المتعاظم وزيادة تعزيز الحوار السلمي بين المجتمعات المحلية.

ثالثاً، دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ظلت إندونيسيا دائماً مؤمنة إيماناً راسخاً بأن الجيران هم أفضل العارفين، فكثيراً ما تواجه بلدان منطقة ما تحديات متماثلة، وأحياناً تكون هذه التحديات أيضاً عابرة للحدود وذات طابع مترابط.

لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معرفة عميقة ومنظورات فريدة وروابط محلية قوية، وهذه أمور ذات أهمية حاسمة في دعم جهود بناء السلام.

وفي منطقتنا، أصبحت اليوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي أنشئت في عام 1967 في وقت كان جنوب شرق آسيا تبتليه المنازعات وانعدام الثقة، من بين أسرع الاقتصادات نمواً وأحد محركات النمو العالمي.

إن مفتاح هذا النجاح هو الجهود الجماعية التي تبذلها رابطة آسيان وثقافة الحوار وبناء توافق الآراء لديها - والتي نسميها طريقة آسيان - التي بددت عناصر انعدام الثقة وأطلقت دورة رائعة من السلام والثقة والازدهار.

ونعتقد أن المنظمات الإقليمية، التي أدمجت فيها ثقافة الحوار، يمكنها أن تزيد من استخدام دورها في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلاً عن معالجة أسبابها الجذرية بشكل جماعي. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

وفي الختام، تكرر إندونيسيا تأكيد التزامها بتعزيز جهودنا المشتركة في الاستفادة من التنوع لتعزيز جهود بناء السلام.

وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معاً لتعزيز التنوع والتعددية باعتبارهما عنصري توحيد يؤديان إلى السلام والازدهار.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، ماجد تخت رافانشي

قد لا يكون هناك وصف للارتباط بين التنوع والنزاع أفضل من وصف دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الذي ينص على أن "الحروب تتولد في عقول البشر". وقد أثبتت الأمم المتحدة هذه الحقيقة أيضاً، حيث أن "ثلاثة أرباع النزاعات الكبرى في العالم لها بعد ثقافي".

وكثيراً ما تكون العوامل الثقافية كالدين والعرق والعنصر واللغة وما إلى ذلك من بين الدوافع الرئيسية للعنف في العديد من النزاعات أو تكون عوامل محفزة على زيادة تأجيج الحروب وإذكائها. وللأسف فإن الآثار السلبية لهذه العناصر في حالات النزاع أو ما بعد النزاع تزداد سوءاً عندما تقترن بعوامل أخرى مثل التدخل الخارجي.

والسؤال البالغ الأهمية هو كيف يمكن معالجة هذه الآثار، سواء باعتبارها سبباً للنزاع أو ثقافته، وكيف يمكن استخدامها بدلاً من ذلك كعوامل لحل النزاعات وبناء السلام وضمان استدامته؟ ومرة أخرى، يمكن إيجاد الجواب في دستور اليونسكو، الذي ورد فيه أنه "في عقول البشر يجب أن تُبنى حصون السلام".

وبناء على ذلك، فإن المطلوب هو زيادة الوعي بأهمية وفوائد التنوع الثقافي بوصفه قاطرة للسلام، لا مسبباً للحرب، وبوصفه مصدراً للوحدة، لا عاملاً للتفكك.

ولهذا السبب بالتحديد أعلنت اليونسكو عن حق في المادة 1 من الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي أن "التنوع الثقافي هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للطبيعة". وأكدت اليونسكو أيضاً من خلال ذلك الإعلان على أن "احترام تنوع الثقافات، والتسامح، والحوار، والتعاون، في جو من الثقة المتبادلة والتفاهم، هي من بين أفضل الضمانات للسلام والأمن الدوليين". وبالفعل، إذا أهمل التنوع الثقافي أو أسيء إليه فإن العواقب ستكون كارثية، والمثل الحي على ذلك هو الحالة في أفغانستان.

ولهذا السبب بالذات، يدعو المجتمع الدولي الآن بقوة إلى الاحترام الكامل لحقوق جميع الأقليات العرقية والدينية واللغوية والنساء في ذلك البلد، فضلاً عن إنشاء حكومة شاملة حقاً للجميع هناك.

وكما قال رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في بيانه خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، "إذا لم تنشأ حكومة شاملة للجميع تشارك فيها جميع الأعراق مشاركة فعالة لإدارة أفغانستان فلن يستعيد البلد أمنه".

إن نجاح بناء السلام في جميع المجتمعات ذات الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية المختلفة يتوقف، في جملة أمور، على ضمان حقوق جميع الأقليات ضماناً عادلاً، وليست أفغانستان استثناء من هذا.

وأود أيضاً اغتناماً لهذه الفرصة أن أشدد على الأهمية التي يوليها القرآن الكريم للتنوع البشري، حيث يقول: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا " (13: 49).

في الواقع، لا تتبع قيمة الإنسانية من الاختلافات في لون الشعر أو الجلد أو فصيلة الدم أو الجنس أو العرق وما إلى ذلك. ومع أن هذه الاختلافات حقيقية إلا أنه لا ينبغي إساءة استخدامها للتحريض على الكراهية والانقسام والعنف والحرب، سواء داخل الدول أو فيما بينها.

وقد صور هذه الحقيقة ببلاغة وبشكل ممتاز الشاعر الإيراني العظيم سعدي في القرن الثالث عشر، حيث قال:

بنو آدم أعضاء لجسد واحد

خُلقوا من عنصر واحد وبروح واحدة

إذا مس الأذى عضواً

يبقى الأعضاء الآخرون بلا راحة

ما لم تترفق بالبشر في ألمهم

لا يمكنك الاحتفاظ بقلب آدمي

وكما ورد في المادة 1 من الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي، فإن هذا التنوع هو "التراث المشترك للبشرية وينبغي الإقرار به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل".

ولذلك، فإن الإقرار بالتنوع الثقافي ورفض استغلاله للتحريض على الكراهية والعنف أو التسبب في النزاعات أو تأجيجها يجب أن يكونا مبدأً توجيهياً في جميع الجهود الرامية إلى حل النزاعات وبناء السلام وضمان الحفاظ عليه.

من الناحية العملية، بناء السلام هو مسؤولية وطنية، وأفضل ما يمكن أن تفعله الجهات الفاعلة الخارجية هو مساعدة البلد الخارج لتوه من الحرب في منع التكرار المحتمل للنزاع وتوطيد أسس السلام الدائم. ويجب حتماً تقديم كل هذا الدعم والمساعدة بناءً على طلب وموافقة صريحين من البلد المعني، فضلاً عن الأولويات والاستراتيجيات التي يحددها هذا البلد لتحقيق هذه الغاية.

والأهم من ذلك هو أن تكون هذه الجهود وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وخاصة الاحترام الكامل لسيادة البلد المعني ووحدته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

وبالمثل، يجب التقيد بمبدأ الملكية الوطنية تقيداً تاماً وصارماً في جميع هذه الجهود.

ونحن نشعر بالقلق أيضاً إزاء الازدياد المطرد للأخبار المزيفة في السنوات الأخيرة ودورها في نشر خطاب الكراهية، الذي يمكن أن يكون له آثار سلبية على حالات النزاع وما بعد النزاع.

كما نحذر بشدة من المحاولات الممنهجة التي تقوم بها بعض الدول بهدف الاستيعاب الثقافي، الذي يمكن أن يقوض التنوع الثقافي وينتهك حقوق الأقليات ويؤدي إلى الاستبعاد والظلم، وكلها من بين أسباب النزاعات أو تأجيجها.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلداً ظل مؤيداً قوياً للإقرار بالتنوع الثقافي وظل رائداً في الدعوة إلى الحوار بين الحضارات والثقافات، تقف على أهبة الاستعداد لزيادة الإسهام في الحفاظ على التنوع الثقافي واستخدامه مصدراً للوحدة والتضامن داخل الدول وفيما بينها.

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

نشكر الرئاسة الكينية لمجلس الأمن على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة في وقتها المناسب ونعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

ثمة وعي متزايد اليوم بوجوب معالجة مسائل السلم والأمن من خلال نهج متكامل ومتعدد الأبعاد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمفهوم استمرارية السلام والصلة بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية.

إن منع نشوب النزاعات بالطرق السلمية وتسويتها بالتفاوض هما من أكثر الأدوات فعالية من حيث التكلفة لتعزيز السلم والأمن. ولكي تتجح هذه العمليات يجب أن تكون شاملة للجميع حقاً، وأن تضم جميع الأطراف وجميع الجهات الفاعلة في المجتمعات الوطنية.

ومشاركة المرأة على وجه الخصوص أمر حاسم لضمان هذه الشمولية، فهناك الكثير من الأدلة على أنه حين تشارك المرأة مشاركة مجدية يصبح على الأرجح أن تعالج محادثات السلام الأسباب الجذرية وتقرّر نتائج أكثر استدامة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في جهود عملية السلام، هذا إن وجد أصلاً، وذلك على الرغم من مساهمتها البناءة في حل النزاعات على مستوى القاعدة الشعبية. وفي السنوات القليلة الماضية كثفت إيطاليا جهودها لتعميم مشاركة المرأة في عمليات السلام في جميع سياساتنا وأنشطتنا ذات الصلة. نحن نشارك بقوة في تعزيز شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تستجيب للحاجة الملحة إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وجهود الوساطة وبناء السلام في منطقة أساسية للسلام والاستقرار العالميين. وهذه الشبكة، التي أُطلقت في عام 2017، تجمع تحت مظلتها مجموعة من أجيال متعددة تضم أكثر من 60 وسيطة مؤهلة من 21 بلداً من جميع البلدان الساحلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وتوفر التدريب وبناء القدرات، فضلاً عن فرص التواصل.

ونحن فخورون للغاية بالنتائج التي حققتها الشبكة حتى الآن: فقد انضم إليها أعضاء جدد، وتم إنشاء أول ثلاثة فروع محلية لها - في قبرص وتركيا وكوسوفو - وسيتم فتح فروع جديدة في المستقبل القريب.

كما يؤدي الزعماء الدينيون والمنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في تعزيز آفاق السلام وتعزيز الحوار والمصالحة، حيث أن وضعهم الفريد يمكنهم من المشاركة وتمثيل قطاعات كبيرة من المجتمع. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الدعم الذي تقدمه منظمة "كومونيتا دي سانت إيجيديو" لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تهدف إلى تفضيل المصالحة مع ضمان المساءلة. كما أن عمل المنظمة الإيطالية غير الحكومية "رونديني سيتاديل ديل باتشي" هو شهادة أخرى على المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها ما تُسمى "دبلوماسية المسار الثاني" لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من أجل السلام وتعزيز حقوق الإنسان.

وحتى بعد إحلال السلام على أرض الواقع، مع وقف الأعمال العدائية والعنف، يجب رعاية المصالحة وتوطيدها باستمرار. ويتطلب السلام طويل الأجل إجراء حوار ومبادرات لبناء الثقة، فهذه عملية معقدة وحساسة تستغرق وقتاً ولا يمكن الاستعجال فيها، وأن يتم الاضطلاع بها وطنياً لا أن يتم إملؤها إملاءً، وأن تُنفذ على جميع المستويات، من المستوى الوطني إلى المستوى الشعبي، وأن تشمل الجميع

اجتماعياً وجنسائياً. ولتعزيز آفاق السلام والمصالحة المستدامين في سياقات الأزمات من المهم ضمان تمكن جميع شرائح المجتمع من إسماع أصواتها والمساهمة في تشكيل مستقبل المجتمع الذي تعيش فيه.

وفي بعض الحالات، تتوقف عمليات بناء السلام الفعالة على عمليات انتقال تُدار جيداً من حفظ السلام. ولذلك ينبغي تحديد استراتيجيات الخروج بوضوح في ولايات البعثات، استناداً إلى تحليل واقعي للأهداف التي يفترض أن تحققها البعثة، بالتعاون الوثيق مع حكومة البلد المضيف وبمشاركة مجدية من الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2594 (2021) المتخذ مؤخراً أمر أساسي، وهو أول قرار مستقل على الإطلاق بشأن الانتقال الذي يلي نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

كما أن لدى إيطاليا نفس المخاوف بشأن التأثير الخطير الذي يمكن أن ينتج عن التضليل والأخبار المزيفة وخطاب الكراهية في سياقات الأزمات، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات الرقمية الجديدة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ونؤيد باستمرار عمل الأمم المتحدة لمكافحة خطاب الكراهية، ولا سيما من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها ذات الصلة، اللتين أُطلقتا في عام 2019.

وأخيراً، يجب اعتبار أن النزاعات والأزمات تزداد ترابطاً مع تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فوفقاً للبنك الدولي، ما يقرب من نصف فقراء العالم سيكونون بحلول عام 2030 مقيمين في بلدان متأثرة بالهشاشة أو النزاع أو العنف. ولذلك من الضروري أكثر فأكثر أن تكون جميع المبادرات المتصلة بمنع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام مقترنة بالتزامات موازية وكافية لمعالجة الأسباب الجذرية والدوافع طويلة الأجل لعدم الاستقرار في ميدان التنمية المستدامة.

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

أود أن أعرب عن تقديري لأوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

تتيح لنا المناقشة المفتوحة اليوم فرصة فريدة لتسليط الضوء على أهمية التنوع والإدماج بوصفهما عنصراً أساسياً في البناء الفعال للدولة وشرطاً مسبقاً للحفاظ على السلام. كما أنها تتيح فرصة جيدة للتفكير فيما تعلمناه من الأزمة المستمرة للأمن البشري، التي تفاقم بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي زادت من حدة التوترات بين مجموعات الهوية والمستضعفين المتضررين بصورة غير متناسبة كالنساء والفتيات.

وأود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط بشأن التنوع وبناء الدولة.

أولاً، إنه من الأمور الأساسية ضمان أن يكون اتخاذ القرارات شاملاً للجميع وأن يحترم التنوع على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية. إن عمليات صنع القرار التي تشمل مجموعات الهوية المستبعدة تقليدياً، مثل الأقليات العرقية والنساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة، تكفل مراعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع. وهذا ما يعزز بدوره شرعية القرار المتخذ والثقة العامة في الحكومة، وهما شرطان أساسيان لمجتمعات عادلة وسلمية. وعلى النقيض من ذلك، أظهر التاريخ مراراً أن استبعاد بعض جماعات الهوية في عملية صنع القرار قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، وإلى نشوب نزاعات عنيفة في نهاية المطاف.

ثانياً، إن بناء مؤسسات شاملة وعادلة على الصعيدين الوطني والمحلي أمر بالغ الأهمية. فالمؤسسات التي تقيد الجميع على قدم المساواة ودون تمييز هي أفضل ضمانة ضد التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وستسهم في التخفيف من الأسباب الجذرية للنزاعات وتساعد على منع التطرف العنيف والإرهاب. ومن المهم بصفة خاصة بناء مؤسسات أمنية وقضائية فعالة ومحايدة لتحقيق سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب تحقيقاً كاملاً. ومن المهم بنفس القدر بناء نظم في القطاع الاجتماعي لضمان المساواة في وصول جميع فئات الهوية إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة. إضافة إلى ذلك، ينبغي التشديد أيضاً على بناء قدرات الموظفين لإدارة واستخدام المؤسسات على النحو السليم بوصفه عنصراً لا غنى عنه في بناء المؤسسات.

ثالثاً، علينا تعزيز الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية من أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من النُهُج المتكاملة والمنسقة والمتناسكة التي تتبعها مجموعة واسعة من الشركاء في مساعيهم لبناء الدولة.

وبغية معالجة هذه النقاط الثلاث بفعالية ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد استفادة كاملة من الإمكانيات الكبيرة لدى لجنة بناء السلام في ضمان تنسيق أفضل بين مختلف الجهات الفاعلة داخل الأمم المتحدة وفي تعزيز الشراكات خارج منظومة الأمم المتحدة. إن بناء الدولة الشامل للجميع هو عملية طويلة الأجل، ويشمل الروابط بين السلم والأمن، والتنمية والقضايا الإنسانية، وحقوق الإنسان. وهذه هي بالتحديد ما تملك فيه لجنة بناء السلام ميزة نسبية. ويمكن للمجلس أن يخرط مع اللجنة وأن يلتزم منها المشورة بشكل أنشط لضمان اتساق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة في دعم بناء الدولة على نحو شامل.

لطالما دعمت اليابان بناء الدولة بمنظار التنوع واستيعاب الجميع في أفريقيا. وقد كان مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في عام 2019 علامة بارزة، حيث طرحت اليابان فيه النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا، والذي يؤكد على أهمية دعم البلدان الأفريقية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافع الهشاشة. وتتطلع اليابان إلى مواصلة المناقشة بشأن بناء الدولة في الطريق إلى مؤتمر طوكيو الدولي الثامن المعني بالتنمية في أفريقيا، والمقرر عقده في تونس العام المقبل.

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي البدء بتهنئة جمهورية كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أعرب عن امتناني البالغ لكينيا لعقدها هذه الجلسة في وقتها المناسب. إن تبني التنوع هو في الواقع المفتاح لعالم سلمي.

لقد أسفرت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بالفعل عن آثار متلاحقة متعددة، فأثرت على بلدان وشعوب في جميع أنحاء العالم، وأيضاً على دور تعددية الأطراف ومستقبل الأمم المتحدة. إننا نعتقد أن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في جعل الدروس المستخلصة من الأزمة الحالية توجه عملية تصميم نماذج جديدة تركز بشكل أكبر على التحدي الأعم المتمثل في تلبية الاحتياجات البشرية من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من أطر التعاون الدولي.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء التحديات الإضافية التي يفرضها الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في مناطق النزاع، ولا سيما على أكثر السكان ضعفاً. لقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة أصلاً، بما في ذلك وضع المرأة والأطفال والمجتمعات المحلية. إن هذه الأزمة تعكس مسار المكاسب المحققة في التنمية وبناء السلام، وتُفاقم النزاعات وتقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ينطبق بناء السلام على جميع مراحل النزاع. ولطالما قامت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي يفتخر الأردن بكونه جزءاً منها منذ عقود، بالمساعدة على تهيئة مجال لإحلال السلام؛ بيد أن بعثات حفظ السلام لا تستطيع تحقيق السلام الدائم وحدها. كما يجب أن يشمل الحفاظ على السلام استراتيجية متعددة الأبعاد وأوسع نطاقاً، تقوم فيها الحكومات والجهات المعنية الوطنية بدورها في الوفاء بالمسؤوليات والالتزامات على أرض الواقع.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والبشرية لا غنى عنها لبناء الدولة والحفاظ على السلام. ويتطلب هذا الأخير نظاماً تعليمية قوية وبناء القدرة على الصمود لزيادة قدرة المجتمعات المحلية المعرضة للنزاعات على التكيف والتعافي.

ويؤكد الأردن أهمية استيعاب الجميع بغية ضمان مراعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع، ويؤكد أيضاً من جديد أهمية المساءلة للحفاظ على السلام وبناء الدولة.

إن شمول الجميع هو الطريق إلى التعايش الذي نحتاج إليه لبناء دول ناجحة قوية. فهذا أقوى حصن لدينا في وجه الاضطرابات وأعظم وعد لنا بمستقبل يحظى بالازدهار والأمن والسلام. كما يجب الإقرار بالتنوع أيضاً دون التأثير على المساواة أمام القانون.

في عام 2015، وبناء على مبادرة الأردن، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2250 (2015)، وهو أول قرار للمجلس بشأن الشباب والسلام والأمن. ويؤكد القرار على أهمية الشباب بوصفهم عوامل تغيير في صون السلم والأمن وتعزيزهما. ويسلط الضوء على المشاركة والشراقات والمنع والحماية وفك الارتباط وإعادة الإدماج باعتبارها الركائز الخمس للعمل المتصل بمساهمة الشباب في عمليات السلام وحل النزاعات.

ونرحب في هذا السياق بكون الإطار المعياري الذي يدعو إلى مشاركة وتمكين النساء والشباب في عمليات بناء السلام لا يزال يتشكل، وإن كان هناك الكثير مما ينبغي عمله لإدراجه بصورة مجدية في الجهود المحلية والوطنية والإقليمية لبناء السلام وعمليات السلام.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز واستدامة الجهود التي تقدر إمكانات الشباب كعنصر دفع رئيسي للتغيير الإيجابي، وإتاحة المجال أمامهم لكي يمارسوا ذلك في عمليات السلام وجهود بناء السلام، على صعيدي صنع القرار والتنفيذ على السواء.

وبنفس سرعة تطور الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى تقريباً، تجد قوى الكراهية سبلاً لإساءة استخدامهما: تجنيد الضعفاء؛ والاتجار بالأسلحة والسلع غير المشروعة؛ والتخطيط للأعمال الإرهابية وإدارتها؛ ونشر الفظائع التي صدمت الضمير الإنساني في جميع أنحاء العالم. علينا أن نتحرك، وهذا يتطلب القدرات المشتركة والرؤى الاستراتيجية لشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني والحكومات في جميع أنحاء العالم.

إن الكثير مما نراه اليوم على الإنترنت حول الدين يتمحور حول ما يفرق الناس عن بعضهم البعض. ففي جميع أنحاء العالم تتفجر الشكوك بسبب ما تجهله المجموعات البشرية المختلفة عن غيرها. إن أحد أهداف عملية العقبة، التي أطلقها الأردن في عام 2015، هو تحسين جهود مكافحة التطرف، وزيادة الوعي وشرح القيم الحقيقية للإسلام مع التركيز على الرسائل المضادة، وتوفير فرصة للبلدان غير الإسلامية لفهم كيفية معالجة القضايا الحساسة والدينية والاجتماعية والثقافية فهماً أفضل.

إن الإدارة الفعالة للتسامح الديني والتنوع الثقافي هي حافز رئيسي للإبداع والابتكار، ويمكن للتنوع الديني والثقافي أن يكون إثراءً للمجتمعات، وهو مطلوب للمساهمة في بناء السلام والتضامن من خلال الحوار والمبادرات المشتركة.

ولقد أطلق العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في عام 2010 أسبوع الوئام العالمي بين الأديان خلال الجلسة العامة الثانية عشرة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في نيويورك. وأكد أنه "من الضروري مقاومة قوى الانقسام التي تنتشر سوء الفهم وانعدام الثقة، لا سيما بين الشعوب من مختلف الأديان. والواقع أن البشر في كل مكان مرتبطون ببعضهم البعض، ليس فقط بالمصالح المتبادلة ولكن بالوصايا المشتركة: حب الله والجار؛ وحب الخير والجار".

في الختام، نحن لا نحتاج إلى معاهدات واتفاقات بل نحتاج إلى روح الشراكة لبناء السلام والحفاظ عليه. ومن الضروري أن يفهم المتعلمون من جميع الأعمار أن هذه قضايا عالمية وليست محلية وأنهم كمواطنين عالميين، يتحملون مسؤولية عالمية ويجب أن يصبحوا مروجين نشطين لمجتمعات أكثر سلمية وتسامحاً وشمولاً وأمناً واستدامة.

المرفق 19

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدلي

أود أن أبدأ بتهنئة كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأن أرحب بالرئيس كينياتا في الأمم المتحدة وأشكره على جهوده التي بذلها في إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه.

ليس هناك وقت أفضل من اليوم لمناقشة بناء السلام والحفاظ عليه في سياق التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام. إن عالمنا يعج بالنزاعات ويفتقر للسلام.

وكما أشارت كينيا بحق في الورقة المفاهيمية التي أعدتها لهذه المناقشة فإن معظم الحالات المعروضة على مجلس الأمن تتبع من نزاعات داخلية، ومصدر عدد كبير من هذه النزاعات هو للأسف منطقتنا، الشرق الأوسط. وفي حين أن هناك عوامل عديدة تُعد الأسباب الجذرية لهذه النزاعات، مثل الاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والنزاع على الموارد، فإن ما تشترك فيه غالبية هذه النزاعات هو بروز جوانبها العرقية والدينية والثقافية.

إن الأطراف المختلفة تستخدم الصدمات حول الهوية للوصول إلى السلطة أو لتعزيز قبضتها على السلطة. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم هذه النزاعات. فكما تبين من دراسة أجرتها منظمة "ميرسي كور"، فقد انتقصت الجائحة من الثقة في القيادات والمؤسسات الحكومية، وزادت من المصاعب الاقتصادية وندرة الموارد، وأعطبت التماسك الاجتماعي وقوضته.

هذا الواقع الجديد يجعل المنع ودعم بناء السلام أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولمواجهة عدم الاستقرار وانعدام الأمن اللذين أفرزتهما الجائحة، بالإضافة إلى النزاعات القائمة، فإن عملنا على بناء السلام والحفاظ عليه يأخذ طابعاً ملحاً جديداً يتطلب نهجاً على نطاق "المجتمع الدولي بأسره" ونهجاً على نطاق "المجتمع بأسره".

لقد كان العالم يسير في الاتجاه الخاطئ حتى قبل انتشار الجائحة، فالنزاعات كانت تتزايد، تاركة وراءها سيلاً من المعاناة والقتلى والجرحى، وأعداداً قياسية من المشردين، وتصاعداً في خطاب الكراهية والنزعة القومية والعنصرية.

وقد عملت الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة بالتوازي وكان ردهما بإصدار قرارات (قرار الجمعية العامة 70/262 وقرارات مجلس الأمن 2282 (2016) و 2413 (2018) و 2558 (2020)) التي تعهدت بالالتزام باتباع نهج أكثر شمولاً تجاه السلام والعمل على بناء السلام وحل النزاعات. كما أنها أشارت إلى مسؤولية كل واحد منا عن العمل معاً لبناء واستدامة مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود، مع التركيز على دور مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني.

لقد ثبت أن الجائحة عامل مضاعف للآزمات وكاشف لها أيضاً. فقد كشفت عن مواطن ضعف البلدان والمجتمعات ونهنتنا إلى واقع أن تعددية الأطراف أثبتت أنها الحلقة الأضعف لدينا - وليست الأقوى، كما كنا نرجو - عندما كنا في أمس الحاجة إليها.

وأظهرت الجائحة أيضاً أن التنوع، الذي يُفترض أن يكون مصدراً للقوة في مجتمعاتنا، أصبح مصدراً للانقسام والاستبعاد.

ولمواجهة التحديات التي تشكلها النزاعات في جميع أنحاء العالم للسلام وبناء السلام يجب أن نستند إلى مبادئ الأمم المتحدة وعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة لأنها تمثل إرادة المجتمع الدولي.

ولكن السلام ليس من عمل الدول الأعضاء أو الأفراد وحدهم، بل هو نهج "على نطاق المنظومة" ونهج شامل ومستدام يستوعب الجميع.

وينبغي أن يكون التنوع مصدر قوة للبلدان لا مصدر ضعف. ويجب أن يشمل تولي زمام مسؤولية بناء السلام على المستوى الوطني جميع قطاعات المجتمع ومكوناته، ولا سيما النساء والشباب. فيجب أن تكون المرأة جزءاً من عمليات السلام، وقد أثبتت الأبحاث فعالية المرأة في تحقيق الحلول السلمية. كما لا يمكن أن يكون السلام أيضاً حكراً على النخبة؛ بل يجب أن يكون محققاً للمساواة وشاملاً للمجتمع بأسره، بغض النظر عن مكانة الفرد.

ويمكن للمساواة والإنصاف أن يكون لهما أثر كبير في ترسيخ تماسك المجتمع بسائر مكوناته وفي تكوين ثقافة سلام صحية.

الدافع الآخر للنزاع هو الظلم، إذ أن غياب سيادة القانون أو ضعفها، الذي يسبب الظلم والقمع، قد يؤدي إلى نشوب النزاعات، لا سيما عندما يضطر الناس إلى التماس العدالة خارج نطاق سيادة القانون ومنظومة الدولة، كما في حالات الثأر. العدالة هي أساس وشرط مسبق للسلام، وبدون عدالة لن يكون هناك سلام.

إن أحد التهديدات الرئيسية للسلام والتماسك هو ظهور الأخبار الزائفة، أو ما يوصف في الأمم المتحدة بأنه "وباء معلوماتي"، أو استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضللة والمعلومات الكاذبة عن الجائحة أو غيرها من شؤون المجتمع والحياة. وسيل الأخبار المزيفة الذي تضخم خلال الجائحة لم يهدد التماسك الاجتماعي في المجتمعات فحسب، بل أدى أيضاً إلى العنف ونشر الانقسامات واستخدام التنوع كسلاح.

يجب أن يبدأ السلام وبناء السلام وأن ينتهيا بوقف هذا الوباء المعلوماتي وأن ينشأ بدلاً من ذلك ثقافة السلام والتفاهم. وبدلاً من أن نخبرنا المعلومات بعيوب الآخر ينبغي لها أن تعلمنا احترام وتقدير الاختلافات في ثقافتنا وآرائنا. وبدلاً من العنف، ينبغي أن تعلم الشعوب التعايش والسلام. إن دور صانعي السلام حاسم في مكافحة آفة الأخبار المزيفة هذه. وينبغي أن تكون أصوات صانعي السلام وبناء السلام أعلى وأقوى من أصوات الانقسام والإقصاء.

كما يجب أن يغطي السلام على العنف والنزاع في بحر المعلومات عما يجمعنا وليس ما يفرقنا، وأن تصبح تعددية الأطراف المبدأ الموجه لنا وليس مجرد طموح. ولن نستطيع بناء السلام إلا معاً، وكما قال مارتن لوتر كنغ عند تلقيه جائزة نوبل، "عاجلاً أم آجلاً، سيتعين على جميع شعوب العالم أن تكتشف طريقة للعيش معاً في سلام، وأن تحول بذلك هذه الرثائية الكونية المعلقة إلى مزمر مبدع للأخوة".

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيسر

شكراً لكم على لفت انتباه المجلس اليوم إلى هذا الموضوع، الذي لم يُدرس كفايةً بالنظر إلى شيعه بين حالات المجلس. بالنسبة لتعليقاتنا، نحن نبني موقفنا على تحليلكم بأن غالبية حالات المجلس تبدأ كتوترات طائفية تعود جذورها إلى الاختلافات العرقية والعنصرية والإقليمية والحزبية والدينية. وعلى الرغم من صحة هذا الأمر واقعياً، إلا أنه لا يغير من حقيقة أن التنوع هو مصدر قوة لكل بلد. ولتحقيق هذه القوة تحقيقاً كاملاً يجب أن تكون المجتمعات المحلية في أي بلد، وخاصة التي تشكل أقلية داخل دولة ما، قادرة على الاستفادة من ترتيبات الحكم التي تسمح لها بالازدهار وتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وترى ليختنشتاين أن عملية السعي إلى ترتيبات الحكم هذه هي امتداد لحق تقرير المصير، المُعبر عنه داخلياً ضمن الدول. وأشكال التعبير عن تقرير المصير المطبقة بهذه الصورة يمكن أن تشمل الحكم الذاتي والاستقلالية وترتيبات نقل السلطة داخل الدولة، وكتدبير وقائي، بهدف منع التوترات الداخلية بشأن مسائل الحكم من أن تتحول إلى نزاع عنيف. ويمكن للأمم المتحدة، باستخدامها "منظار تقرير المصير" عند النظر في أسباب النزاعات وحلولها، أن تعزز هيكلتها الخاصة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها تعزيزاً كبيراً. ويجدر تسليط الضوء على ثلاثة عناصر في هذا النهج لينظر المجلس فيها.

ينبغي للمجلس أولاً تشجيع الجهات الفاعلة ذات الصلة على دعم حقوق الإنسان لطوائف الأقليات كوسيلة لتعزيز منع نشوب النزاعات. وليس هذا هو ما يمليه الصواب بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضاً وسيلة قوية لنزع فتيل التوترات ومنع نشوب النزاعات وتيسير الازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالنظر إلى أن كثيراً من النزاعات تنشأ عن أشكال عدم المساواة والظلم والاستبعاد من السلطة والحرمان من الفرص والخدمات والأمن، مما يؤثر بشكل خاص على جماعات الأقليات والشعوب الأصلية. وقد قام المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات بعمل هام بشأن الصلة بين منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان للأقليات، وينبغي أن تسترشد بهذا الموضوع جهود المجلس لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك تكرار نشوبها، كما في عمليات السلام وعمليات الانتقال بعد انتهاء النزاعات على سبيل المثال.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يكفل شمول الجميع في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها. وتبين الأرقام الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن مشاركة المرأة تزيد من احتمالية استمرار اتفاقات السلام سنتين بنسبة 20 في المائة، واحتمالية استمرارها 15 عاماً بنسبة 35 في المائة. الدرس هنا بسيط: الشمولية أمر ناجح. وبطبيعة الحال، ينبغي ألا تقتصر العمليات على إشراك المرأة بل ينبغي أن تشمل جميع الفئات المتضررة، بما في ذلك الشباب والأقليات العرقية والدينية والشعوب الأصلية، فضلاً عن المجتمع المدني. وبذلك تخلق عمليات السلام أوسع ولاية ممكنة وتوسع دائرة التأييد لسلام يدوم. فإشراك الجميع هو جزء مهم من عمل كل من لجنة بناء السلام والمجلس، وتأمل ليختنشتاين أن يواصل كلاهما التمسك بمعايير عالية لشمول الجميع في الحالات المدرجة في جدول أعمال كل منهما.

ثالثاً، يمكن للمجلس أن يشجع ترتيبات الإدارة الداخلية التي تلي تطلعات المجتمعات المحلية ذات الصلة، وتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا تسهم أشكال الحكم الذاتي واللامركزية ونقل السلطات في دعم الهدف 16,7 من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل وكما لوحظ في مطبوعة الأمم

المتحدة والبنك الدولي المعنونة "سبل تحقيق السلام"، "أثبتت ترتيبات الحكم الذاتي، مثل الفيدرالية، فعاليتها في كثير من الحالات في الحد من النزاعات العنيفة المحلية". ولذلك فإن أحد الطرق لتحقيق تطلعات هذه المجتمعات ودعم حقوق الإنسان الخاصة بها هي نقل السلطة نقلاً مجدياً إلى مستوى يمكن فيه ممارستها عملياً من أجل خدمة السلام المستدام.

وكجزء من انخراطنا في هذه المسألة، نشرت ليختنشتاين في وقت سابق من عام 2021 كتيباً عن تقرير المصير في منع نشوب النزاعات وحلها. يحدد هذا الكتيب طائفة من الممارسات للدول والوسطاء وغيرهم من المهتمين بمنع نشوب النزاعات وحلها من منظور تقرير المصير، فضلاً عن دراسات حالة لنزاعات ذات صلة. ونحن مستعدون وقادرون على القيام بالمزيد من العمل مع أعضاء المجلس بشأن التوصيات المطروحة في الكتيب. ويمكن للمجلس أيضاً في المستقبل أن ينظر في اتخاذ خطوات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة لتكثيف نظره في موضوع هذه المناقشة المفتوحة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس أن يشجع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على النظر في الكيفية التي يمكن بها للمسائل المتعلقة بتقرير المصير، بمعناها الواسع وكما سبق مناقشتها، أن تكون ذات صلة بأسباب النزاع وحلوله، خاصة في عمليات الوساطة. ومن الممكن أيضاً لزيادة التعاون مع لجنة بناء السلام، التي تناولت من وقت لآخر مسائل الحكم الذاتي والاستقلالية في حل النزاعات، أن تعزز قدرات المجلس في هذا الصدد.

المرفق 21

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

أبدأ بياني بتهنئة كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وبشكركم على تنظيم المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم بشأن بناء السلام والحفاظ عليه.

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارين التوأمين بشأن بناء السلام، اللذين أكد فيهما المجتمع الدولي عزمه على مواصلة العمل الجماعي والاستثمار في بناء السلام والحفاظ عليه بطريقة شاملة. ولقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية عددا من العوامل ومضاعفات المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إن انتهاكات حقوق الإنسان، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والإرهاب، والتشدد، والتطرف العنيف، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ونقص الفرص، كلها عوامل تقاوم أوضاعا صعبة أصلا، بل ويائسة في بعض الأحيان.

لقد أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى مزيد من التقاوم في مواطن الهشاشة القائمة، لا سيما في مناطق النزاع، وتقاوم أوجه عدم المساواة. وللأسف، فإننا سنظل نعانى من عواقبها لسنوات قادمة، ولذلك فإننا نتحمل مسؤولية تكثيف جهودنا لاحتواء وتخفيف أي انتكاسات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قدر الإمكان. ويجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نواصل الاستثمار لمساعدة الدول والمجتمعات الهشة على أن تصبح أكثر قدرة على الصمود والتكيف لمجابهة الصدمات المفاجئة.

وينبغي ألا ننسى الأثر غير المتناسب للنزاعات على النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. ونكرر التأكيد على أن المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين يجب أن تكون دائما في مقدمة اعتباراتنا، ونغتنم هذه الفرصة لنشكر أيرلندا وكينيا والمكسيك مرة أخرى على مبادراتها لتشكيل ثلاث رئاسات ملتزمة للمرة الأولى بإبقاء الأضواء مُسلطة على هذه المسألة المهمة. وكون هؤلاء الأعضاء المنتخبين الثلاثة ينتمون إلى مجموعات إقليمية مختلفة يزيد من تأكيد الأهمية العالمية لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وفي هذا السياق، نؤكد على الدور الذي يتعين على النساء أن يضطلعن به في جميع مراحل العملية السياسية، من التفاوض على السلام إلى تنفيذ اتفاقات السلام إلى بناء السلام. وستكون هذه إحدى أولويات مالطة إذا عهد إليها بعضوية مجلس الأمن من عام 2023 إلى عام 2024، ولن ندخر وسعا لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام.

وللشباب أيضا دور أساسي يجب أن يضطلعوا به في الإسهام في عملية بناء السلام وفي تشكيل المجتمعات التي يعيشون فيها. وعلاوة على ذلك، يجب بذل كل الجهود لتوفير الظروف المناسبة لهم للازدهار والنجاح، لاسيما أن محدودية فرص الحصول على التعليم ونقص فرص العمل قد تؤدي إلى خيبة الأمل والتشدد والتطرف. ومن الأهمية بمكان أن يشعر الشباب بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وأن يفهموا أن إنجازاتهم ستسهم أيضا في تحقيق الصالح العام لمجتمعاتهم وفي النهوض بها.

وتشدد مالطة أيضا على أهمية بناء الدولة وإنشاء مؤسسات الدولة الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة والمحافظة عليها.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا أيضا ارتفاعا في الشعبية وانتشار خطاب "نحن ضدهم". وقد أصبح هذا الخطاب، الذي يجرد مجموعات كاملة من الناس من إنسانيتهم ويستغل التصدعات

القائمة في المجتمع لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل، أوضح من أي وقت مضى في السنوات الأخيرة. وأدى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي دوره في تسهيل انتشار الأكاذيب والمفاهيم الخاطئة التي لا تؤدي إلا إلى زرع الشكوك وتوسيع الانقسامات داخل المجتمعات المحلية. وينبغي عدم الاستخفاف باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لخطاب الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب والتعصب.

لقد أدى التقدم في العالم الرقمي إلى تبسيط حياتنا بطرق عديدة وفتح الباب أمام فرص جديدة للتجارة والتعاون. وعلى الجانب الآخر، زاد هذا التقدم أيضاً بدرجة كبيرة من معدل انتشار المعلومات الخاطئة والمضللة. وقد أكدت هذه التطورات أنه يجب علينا أن نكون يقظين للتأكد من أن مواطنينا يحصلون على معلومات واقعية ودقيقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركات وسائط التواصل الاجتماعي أمر بالغ الأهمية.

ولهذا السبب أيضاً اخترنا محور الأمية كأولوية أخرى لفترة عضويتنا في المجلس. إن محور الأمية الرقمية يزود الناس بالأدوات المناسبة لتحليل المعلومات والاستفسار عن المصادر ومكافحة المعلومات المضللة والمشاركة الكاملة في النظم الديمقراطية. ومن خلال محور الأمية، يمكننا حقاً تمكين الأجيال الحالية والمقبلة من المشاركة والمساهمة بنشاط في مجتمعات تتسم بالشمول والمساواة والاستدامة. ومحور الأمية ضروري أيضاً في التصدي للتطرف العنيف وفي زيادة الوعي بالديناميات المتغيرة باستمرار والمرتبطة بجهودنا الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

وختاماً، تؤكد مالطة من جديد أن بناء السلام ذو أهمية قصوى. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بذلك، وبهذه الروح بدأنا في المساهمة في صندوق بناء السلام اعتباراً من عام 2021. وبمساهمتنا، نريد أن نبعث برسالة مفادها أن بناء السلام جزء لا يتجزأ من مشروعنا المتعدد الأطراف وأن لدينا مصلحة جماعية للاستثمار فيه. ولدينا اعتقاد راسخ بأننا إذا ساهمنا فيه جميعاً، فسنعقد نتائج مهمة.

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

تتني المملكة المغربية على كينيا لعقدها مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في الوقت المناسب تماما لمجلس الأمن تُركّز على موضوع "بناء السلام والحفاظ عليه: التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام"، لا سيما في هذا المنعطف الاستثنائي الذي تغلب عليه جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تواجه البلدان خلالها مجموعة غير مسبقة من التحديات الجديدة، التي بدورها تقاوم القائمة منها.

ولذلك يرحب المغرب ترحيبا شديدا بتسليط مجلس الأمن الضوء على الآثار التي لا يمكن إنكارها للتهديدات الناشئة على السلم والأمن الدوليين والإقليميين، بما في ذلك المخاطر المتصلة بتغير المناخ، التي تتطوي على قدرة شديدة على إعاقة التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى الأضرار البيئية الطويلة الأجل التي تلحقها بمناطق إقليمية ومناطق دون إقليمية بأكملها.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يصبح البحث عن السلام محركا قويا للمجتمع الدولي، لا سيما لإيجاد سبل لمنع نشوب النزاعات. وسيتيح ذلك، على المدى الطويل، تخصيص موارد ثمينة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وفي سياق بناء السلام، فضلا عن ملء الفراغات التي يغتمها ويستغلها عدد متزايد من الجماعات المسلحة والإرهابية وشبكات الاتجار غير المشروع في أجناسها الخبيثة. ويجدر إبراز الأثر المدمر بشكل خاص الذي يحدث عندما تلجأ هذه الجهات الفاعلة غير المشروعة من غير الدول إلى العنف الطاحن والأسلحة، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والواقع أن جائحة كوفيد-19 دفعت البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البيئات الهشة في أفريقيا، إلى أقصى حدود قدراتها، مما سبب ضغوطا أكبر وإضافية على المجالات الحيوية المثقلة بالأعباء أصلا، مثل الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف والصرف الصحي والأمن وإنفاذ القانون. ومما يؤسف له أن الجائحة قد جلبت مجموعة من تدابير الاحتواء التقييدية، التي لا غنى عنها، لكنها أعاقَت إلى حد كبير تنقل المواطنين وحياتهم اليومية، فضلا عن تقديم المساعدة والبرامج الدولية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي قد يؤدي أيضا إلى التسبب في مزيد من نقص الأغذية وانعدام الأمن.

ومن المؤسف أن الإمكانيات الضارة لهذه العوامل مجتمعة على جهود الإدماج والبحث عن السلام وبناء قدرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تُشكّل باعث قلق حقيقيا ومخاطر لعكس مسار بناء السلام الذي دام عقودا من الزمن ومواصلة جهود السلام، فضلا عن إعاقة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وهكذا، دأب المغرب على لفت الانتباه إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان في سياقات هشة أو بناء السلام هي أيضا ذات أهمية قصوى وينبغي ألا تحجبها الجائحة. ولا تزال النساء والشباب هم الضحايا في الخطوط الأمامية لهذه الأزمة العالمية والمحلية، لا سيما أنهم لا يزالون طليعة بناء السلام الطبيعيين في البلد.

وفي هذا المشهد المعقد، يشكل استيعاب الجميع وبناء قدرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسيلة رئيسية لبناء السلام والحفاظ عليه. وهي تدابير بالغة الأهمية لصون جهود وعمليات بناء السلام والحفاظ عليه في جميع مراحل النزاع، دعما للبلدان في السياقات الهشة وسياقات الانتقال وبناء السلام. وقد

أثبتت التجربة أن ثمة ارتباطا وثيقا بين بناء قدرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتكريس بناء المؤسسات والرفاهية والقدرة على الصمود؛ وعمليات المصالحة الوطنية؛ والاستمرارية في تقديم الدولة للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والحوكمة الرشيدة والتماسك الاجتماعي؛ والشمول من خلال إدماج بناء السلام الرئيسيين - النساء والشباب - في الجهود الوطنية لبناء السلام؛ وآليات منع نشوب النزاعات.

إن استيعاب الجميع وبناء قدرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في جميع المجالات، هما التدبيران الحقيقيان لبناء السلام والحفاظ عليه، اللذان يحولان دون العودة إلى النزاع على المدى الطويل ويمهدان الطريق أمام البلدان لتحقيق الصمود والتنمية الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة. ويصدق هذا من باب أولى لأن الهشاشة قد تكون نتيجة للنزاع وفي الوقت نفسه سببا جذريا له. ولذلك، فإن بناء قدرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليس هدفا قائما بذاته. فثمة صلة وثيقة بينه وبين الجهود والعمليات الأخرى التي يعزز بعضها بعضا لبناء السلام والحفاظ عليه على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، يظل التعاون الوثيق مع الشركاء - من المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني - أداة حاسمة لضمان استجابة منسقة ومتماسكة ومتكاملة وموجهة نحو تحقيق نتائج لاحتياجات وأولويات بناء القدرات المحددة وطنيا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشدد الحاجة إلى الشراكات عندما يكون متوقعا اتخاذ إجراءات سريعة ومتضافرة على أرض الواقع، كما اتضح ذلك بجلاء في جائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، ولكي تضطلع الأمم المتحدة بدورها في المساعدة بأنجح طريقة، فإنها تحتاج إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات الرئيسية التي أدخلها الأمين العام وتهدف إلى تحسين تنفيذ ولاية المنظمة وكفالة مزيد من التعاون في جميع ركائز حقوق الإنسان والسلام والأمن، والتنمية، فضلا عن تحقيق نتائج ملموسة للناس على أرض الواقع.

وفي الواقع، لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل إلا استكمالا لعمليات بناء القدرات وبناء السلام المصممة وطنيا، مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء المعنية وسلامة أراضيها. وفي الواقع، ثمة أهمية قصوى لأن تؤكد مجددا أن تظل الدول في صدارة عملياتها لبناء السلام والحفاظ عليه وأن تتولّى زمام الأمور والقيادة على أولوياتها الوطنية كاملة. ويود المغرب أيضا أن يؤكد أن المساهمة في الجهود الوطنية لبناء القدرات لا يمكن أن تتجح إلا إذا استرشدت بمعايير مهمة مثل احترام المقومات الجوهرية للتاريخ والثقافة والمجتمع.

وهكذا، يشيد المغرب بالدور القيم الذي تقوم به لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام باعتبارها حلقات وصل تسهل زيادة الاتساق بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وركائزها والتعبئة، فضلا عن التأثير على أرض الواقع، دعما لأولويات بناء القدرات المحددة وطنيا.

في الختام، أود أنؤكد مجددا التزام المغرب الكامل ببناء السلام على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي وبمواصلة جهود ومبادرات السلام. إن المملكة المغربية، بقيادة الملك محمد السادس، لا تدخر جهدا في تكريس العناصر الهامة لمنع نشوب النزاعات واستيعاب الجميع وحل النزاعات سلميا، إلى جانب الأهمية البارزة للعنصر البشري والتنمية المستدامة في صميم سياستها الخارجية.

وهكذا، يشارك المغرب مشاركة جوهرية وبناءة في إطار تعاون ثنائي وثلاثي ومتعدد الأطراف ودولي بين بلدان الجنوب مع العديد من البلدان الشقيقة، ولا سيما في أفريقيا. ويبقى في صميم هذه الشراكات

الطويلة الأمد تبادل الخبرات والمعارف في مختلف المجالات الحيوية مثل الجهاز القضائي والقطاع الأمني وتقديم أنواع مختلفة من التدريب، سواء في المغرب أو مباشرة في البلد الذي يعرب عن اهتمامه بهذا الصدد. وسيدعو المغرب باستمرار جميع الجهات الفاعلة المالية والمتعددة الأطراف إلى أن تُعزز التزامها بدعم الأولويات الوطنية لبناء السلام، لاسيما في وقتٍ تسببت فيه الجائحة في مواطن ضعف جديدة وفاقمت من الهشاشة القائمة في جميع أنحاء العالم.

بيان الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، أمريت بهادور راى

أود في البداية أن أشكر رئاسة كينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع "بناء السلام والسلام المستدام: التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام".

وأشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الموقرين على إحاطاتهم الشاملة.

لقد شهد العالم في العقد الماضي زيادة في النزاعات العنيفة، ولاسيما النزاعات المسلحة المحلية. وهناك العديد من العوامل المحركة للنزاعات التي أدت إلى إشراك جهات من غير الدول في النزاعات، مما جعلها أكثر تعقيداً وأطول أمداً وأشد عسراً. إن النزاعات اليوم مدفوعة أكثر من أي وقت مضى بالاختلافات العرقية والثقافية والدينية وتحريف الهوية. ويزيد الإقصاء والتهميش وعدم المساواة في المجتمعات المحلية من المظالم القائمة، مما يؤدي إلى توترات واشتباكات.

وفي مثل هذه الحالة المعقدة، بات بناء السلام والحفاظ عليه أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وقبول "التنوع" بوصفه نسيجاً لدولة قومية هو العنصر الأساسي للوئام الاجتماعي والسلام الدائم. ويجب أن يكون لدى كل مجتمع شعور بتولي زمام الأمور في بناء الدولة؛ وفي المقابل، ينبغي للدولة أن تعتني بكل فرد بما يتماشى مع مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة والنزيهة.

إن بناء الدولة عملية طويلة وشاقة. ومن الضروري إجراء حوارات تشاركية وشفافة بين جميع أصحاب المصلحة من أجل ترسيخ شعور وطني قوي بامتلاك مقاليد الأمور وتعزيز التزامهم بالسلام المستدام. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يعطي الأولوية للجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الدولة في رصد علامات الإنذار المبكر بالنزاعات ومعالجتها من خلال إشراك أصحاب المصلحة المعنيين.

وتشدد نيبال على تشجيع اتباع نهج شامل وتشاركي في السياسات الوطنية والحوكمة لتجنب الشعور بالإقصاء والحرمان بين الفئات الضعيفة. ونشدد على ضرورة اعتراف الحكومة بالتنوع الثقافي والعنقي والديني كأساس لتماسك الدولة وقوتها. وينبغي احترام الإرادة الحرة للشعب في بناء الدولة. ولا توجد عملية بديلة ناجعة لبناء أمة متماسكة سوى الحوارات الشفافة والتشاركية والشاملة للجميع.

ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام 2015، أقر المجتمع الدولي بالعلاقات المتبادلة بين السلام والتنمية المستدامة. وينص الهدف 16 بوضوح على أهمية قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف.

ويجب أن نظل ملتزمين بتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك من خلال جهودنا في إطار هيكل بناء السلام.

ونقدر نيبال قرارات الأمم المتحدة وأطرها في إطار هيكل بناء السلام، بما في ذلك القراران التوأمين المتعلقان بالحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016)). وتشيد

نيبال بدور لجنة بناء السلام في تعزيز أوجه التأزر بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية لتحقيق السلام المستدام.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد لضمان تمويل كافٍ يمكن التنبؤ به لبناء السلام من أجل تحسين معالجة المسائل المعقدة والملحة التي تتراوح من الأمن والحكومة إلى الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية في حالات ما بعد النزاع.

وتسلّم نيبال بأهمية المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في مساعدة الحكومات الوطنية أثناء عملية بناء الدولة. وينبغي لجميع الأطراف الفاعلة أن تتكاتف بطريقة متزامنة لتنفيذ الإستراتيجية المتكاملة لبناء السلام التي وضعتها وتمسك بزمامها السلطة الوطنية.

وما زال حفظ السلام اليوم أداة فعالة للإسهام في بناء السلام والحفاظ عليه. ونيبال، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، تفخر بمساهماتها في بناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات. ومن المهم إدماج عناصر بناء السلام في جميع مراحل بعثات حفظ السلام. وسيسهم ذلك في الانتقال السلس من النزاع إلى السلام المستدام.

لقد أظهرت تجربة نيبال في عملية السلام بقيادة وطنية أهمية تعزيز الوثام الاجتماعي والتسامح والتفاهم بين مختلف الجهات الفاعلة. وانتهت النزاعات المسلحة التي دامت عقوداً في نيبال من خلال اتفاق سلام شامل في عام 2006.

وقد نجحت نيبال، وهي بلد متعدد الأعراق واللغات والثقافات والأديان، في إقامة مجتمع نيبالي متماسك ومتناغم، متحد بروح "الوحدة في إطار التنوع".

ويضمن دستور نيبال، الذي أصدرته الجمعية التأسيسية في عام 2015، مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للناس. ويحظر الدستور أي نوع من التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية والطائفة والمنطقة والدين واللغة والهوية الجنسية. إننا نشجّع على التضامن الاجتماعي والثقافي والتعايش والوثام.

وكما هو منصوص عليه في الدستور، يبلغ معدل مشاركة المرأة اليوم 33 في المائة في الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات و40 في المائة في الحكومة المحلية. وهناك أيضاً نص على إدماج الأقليات العرقية والسكان المهمشين في الوظائف الحكومية وكذلك في هيكل الدولة.

وفي تجربتنا، تحول التنوع إلى قوة للوحدة الوطنية لا للانقسام.

ومن المهم ضمان مشاركة النساء والشباب في إنكفاء قيم التفاهم والتسامح والاحترام. والاستثمارات في التعليم وبرامج التوعية وتوليد فرص العمل حيوية للحفاظ على السلام.

وتكرر نيبال التأكيد على أن السياسات الشاملة للجميع في هيكل الدولة تساعد على منع أسباب النزاعات وعلاجها عن طريق إتاحة الفرصة والمكانة اللائقة لكل فرد في بناء الدولة.

وختاماً، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أطراف النزاعات، أن يشاركوا في الحوار وأن يبنوا توافقاً في الآراء بغية بناء دولة شاملة للجميع وعادلة ومزدهرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه

لتقوية الجهود الوطنية. ونيبال على استعداد لاطلاع الآخرين على خبراتها والدروس المستفادة في بناء السلام والمحافظة عليه في حالة ما بعد انتهاء النزاع.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، يوكا برانت

تهنئ مملكة هولندا كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وتود أن تعرب عن تقديرها لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، وتحديدًا بشأن التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام.

التنوع هو ما يثري حياتنا. إنه يتعلق بالمساواة والكرامة. وللأسف، فإن التنوع كثيرا ما يكون مصدرا للنزاع.

وكما نعلم، يسعى جدول أعمال بناء السلام والحفاظ عليه داخل الأمم المتحدة إلى التصدي لعدد لا يحصى من التحديات على محور العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ودعم جهود الوقاية - وهي تحديات تتفاقم بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وتزايد أوجه عدم المساواة، لاسيما بالنسبة للنساء.

وتكمن الإجابات الهامة على هذه التحديات، من بين جوانب أخرى، في قرارات قوية مُصمَّمة خصيصا لحل النزاعات، والوساطة السياسية، ونُهج التنمية الاقتصادية المحددة، كما هو مُبيَّن أيضا في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة. أننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة، لا سيما في مجال بناء السلام والحفاظ عليه، من أجل التصدي بشكل سليم لهذه التحديات. ومن المهم أيضا في هذا الصدد الإشارة إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يشير إلى الدور الهام الذي يمكن للمؤسسات أن تؤديه في الإدارة السلمية للتنوع، على سبيل المثال من خلال إتاحة سبل الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

إن هولندا فخورة بأن تكون عضوا في لجنة بناء السلام، التي تعمل كمُنبر لدعوة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها للاجتماع من خلاله. ويتعين أن تكون لجنة بناء السلام قادرة على التنفيذ الكامل لأدوارها في جمع مختلف الأطراف وتقريب المواقف وتقديم المشورة وفقا لولايتها، على النحو الذي يؤدي فيه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها دورا حاسما.

وفي سياق هذه المناقشة المفتوحة، تود مملكة هولندا أن تتناول النقاط الثلاث التالية: (أ) إدماج كل أصحاب المصلحة ؛ (ب) التمويل الكافي؛ و(ج) الوقاية.

وتتعلق النقطة الأولى بإدماج كل أصحاب المصلحة. ولا يمكننا أن نتحدث عن التنوع دون معالجة الإدماج. ولمنع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام، وتوخي الفعالية في تدخلاتنا، يتعين علينا اتباع نهج يشمل الجميع قدر الإمكان.

وينبغي أن تكون المناقشات بشأن بناء السلام والحفاظ عليه والتدخلات المتعلقة به شمولية في طبيعتها، وأن تتضمن منظور وتحليلات كل أصحاب المصلحة، ولا سيما أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والشباب والنساء وأصحاب المصلحة المحليين. ومن الضروري التأكد من أنهم يشاركون مشاركة بناءة في صنع القرار وفي تحديد الإجراءات ذات الصلة لتحقيق نتائج مستدامة لها تأثير ملموس في الميدان.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تتعاون بشكل متزايد وأكثر عمقا مع المؤسسات المالية الدولية. ومن الأهمية بكان أن يتصدى المجتمع الدولي للتحديات بطريقة متكاملة. لقد أظهرت الأمم المتحدة

والمؤسسات المالية الدولية أن المواءمة الوثيقة، في إطار كل ولاية ذات صلة، تكفل تحقيق نتائج فعالة بشأن التحليلات المشتركة، وذلك من بين جوانب أخرى.

وتؤكد مملكة هولندا على أهمية التنفيذ الناجح لإستراتيجية البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف للفترة من 2020 إلى 2025. ويتطلب ذلك اتباع نهج تراعي خصوصية النزاع مع إيلاء الاهتمام لعوامل الهشاشة. إن التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وصندوق النقد الدولي، أمر أساسي، لأنه يمكن أن ييسر استجابة مشتركة ذات صلة في كل سياق محلي وتلتزم بمبدأ "لا ضرر ولا ضرار". وفي ضوء ذلك، نرحب أيضاً بالإستراتيجية الجديدة لصندوق النقد الدولي بشأن الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

وتلتزم مملكة هولندا بتعزيز الإدماج، وتحديدًا في سياق عضويتنا في لجنة بناء السلام من عام 2021 إلى عام 2022.

والنقطة الثانية هي التمويل الكافي. فجهود الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه لا تزال تعاني نقص التمويل على الرغم من النداءات المستمرة لزيادة التمويل. وهذا أمر مثير للقلق مع الازدياد المستمر للاحتياجات.

وترحب مملكة هولندا، بوصفها أحد كبار المانحين لصندوق بناء السلام، بتوصيات الأمين العام بشأن الحاجة إلى الاستثمار في بناء السلام، على النحو المبين في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" وفي تقريره لعامي 2018 و 2020 عن بناء السلام والحفاظ عليه. وعلينا أن نتحرك صوب اتخاذ إجراءات ملموسة لإنفاذ هذه التوصيات وأن نعمل على توفير التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به، استعداداً للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل بناء السلام في عام 2022. ومن النقاط التي تهم مملكة هولندا أهمية آليات التمويل التي تكفل، عند الاقتضاء، الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

والنقطة الثالثة هي الوقاية. فمنع نشوب النزاعات جزء لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، كما هو واضح أيضاً في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة". وينبغي أن يشمل هذا العمل تحليلاً هيكلياً (باستخدام أدوات تحليل البيانات المناسبة) لأسباب النزاع، وتدخلات وإجراءات هيكلية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، مثل عدم الحصول على الموارد الطبيعية، وعدم المساواة، وأثار تغير المناخ والنمو السكاني. وتزداد أهمية جهودنا في هذا المجال مع تزايد مخاطر حالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث تؤدي جائحة كورونا إلى ارتفاع مستويات الجوع والفقر والبطالة وعدم الاستقرار وتسارع وتيرتها.

وإجمالاً، فإن عمل الأمم المتحدة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه عمل واسع وطموح، ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتعتقد مملكة هولندا أن الإدماج والتمويل الكافي والوقاية ركائز أساسية للعمل الذي ينتظرنا، مع وجود أعمق متحدة قوية في الطليعة.

بيان الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، تيجاني محمد باندي

في البداية، أود أن أهني كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشيد بالمبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع "بناء السلام والسلام المستدام: التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام". ونشيد أيضا بأعضاء مجلس الأمن لدعمهم المستمر للإجراءات الوطنية والإقليمية في تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

إن التنوع في حد ذاته يمكن أن يكون من بين أعظم ثروات الأمة. ولكن عدم القدرة على تسخير التنوع من أجل الرخاء المشترك كان في كثير من الأحيان بمثابة قناة لتوليد الإقصاء والمظالم الطويلة الأمد التي قد تؤدي إلى نزاعات. ويظل أنقى أشكال السلام والأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحوكمة المستقرة وتقوية مؤسسات سيادة القانون.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يكرر ما ورد في البيان الذي أدلى به رئيسنا محمد بخاري، خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، منبها إلى أن الاتجاه المقلق المتمثل في الاستيلاء غير الدستوري على السلطة، كرد فعل أحيانا على التغييرات الأحادية الجانب للدساتير من جانب بعض القادة في غرب أفريقيا، يهدد بتقويض المكاسب الديمقراطية التي تحققت في العقود الماضية.

ونؤيد تأييدا كاملا جهود الأمين العام لتيسير الحوار السياسي كحل للأزمة المستمرة في إثيوبيا بغية إعادة هذا البلد إلى الطريق الصحيح نحو التنمية. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لرئيسنا السابق أولوسيغون أوباسانجو ممثلاً ساميا معنا بالقرن الأفريقي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار لما فيه منفعة المنطقة. إن إنشاء مؤسسات قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع عنصر لا غنى عنه لبناء الدولة والحفاظ على السلام. ويساعد ذلك على تعزيز الثقة بين الشعب والحكومة، فضلا عن المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للمظالم. وفي إطار الجهود الرامية إلى استعادة الأمن وتعزيز التنمية في منطقتي شمال شرق وديلتا النيجر في نيجيريا، أنشأت الحكومة لجنتي تنمية شمال شرق وديلتا النيجر. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز حلول دائمة للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقتين تراعي مصالح الشعوب الأصلية. واعتمدت نيجيريا في الآونة الأخيرة أيضا قانون صناعة البترول لعام 2021، الذي لا يوفر خريطة طريق واضحة لإعادة هيكلة صناعة النفط والغاز في البلد فحسب، بل يمنح أيضا حصة في رأس المال للسكان الأصليين في المجتمعات المضيفة في دلتا النيجر. وستودع هذه الأموال في صندوق تنمية المجتمعات المضيفة للشعوب الأصلية لما فيه مصلحة هذه المجتمعات.

ونيجيريا، بوصفها بلدا يتحدث سكانها بأكثر من 500 لغة أصلية وبه ديانتان مهيمنتان تحت سقف وطني واحد، تواصل سعيها لبناء مستقبل مشترك للجميع. لقد كان إرث البرنامج الوطني للخدمة الشبابية لدينا هو توحيد البلد من خلال الحوار والتوجيه الثقافي لمدة عام لشبابنا من مختلف الأعراق في البلد.

وساعد هذا النظام على سد الفجوات الحرجة بين مختلف الانتماءات العرقية والدينية في نيجيريا.

وتعمل حكومة نيجيريا أيضا على تعزيز الوحدة والإدماج، لا سيما للشباب والنساء، من خلال عدة مبادرات، منها التوقيع في 31 أيار/مايو 2018 على مشروع قانون "ليس أصغر من أن يترشح" ليصبح

قانونا، مما قلل من شرط السن للتنافس على المناصب الانتخابية في البلد. وعلاوة على ذلك، سنت الإدارة الحالية قانون (حظر) التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2018 بما يتماشى مع التزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتلتزم نيجيريا بالتعاون مع الشركاء الدوليين لتقليص فجوات عدم المساواة في البلد. وقد أصبح ذلك ضروريا بشكل متزايد في خضم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة، التي تفرض ضغوطا هائلة على النظام الصحي في البلد وتهدد بتقليص فرص حصول السكان الضعفاء في البلد على الرعاية الصحية. ونحن نقدر تبرعات الدول الأكثر ثراء بلقاحات كوفيد-19 لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19، ونشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة اليابان لمساهمتها في مشروع الاستجابة الشاملة والمتعددة القطاعات لمواجهة جائحة كورونا، الذي حُسِّن توافر الإمدادات والمعدات الطبية لتعزيز استجابة الرعاية الصحية للتصدي للجائحة في البلد.

ويلزم بذل جهود منسقة لمساعدة الدول المتأثرة بالنزاعات على بناء قدراتها على التصدي بشكل أفضل لخطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي لا يزال يزيد من حدة النزاعات وانعدام الأمن في أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه في تموز/يوليه 2021، برئاسة كينيا، والذي أقر بأن النقاش بشأن الأسلحة غير المشروعة يجب أن يشمل أيضا الذخيرة وظهور تقنيات جديدة في تصنيع الأسلحة.

ونفهم أن السلطات المحلية يجب أن تأخذ زمام المبادرة في تعزيز السلام والأمن، وفي هذا الصدد، تؤكد نيجيريا من جديد التزامها بالتصدي لتحديات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد والمنطقة دون الإقليمية. ونتيجة لذلك، وافقت الحكومة الاتحادية مؤخرا على إنشاء مركز وطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتوفير آلية مؤسسية لتوجيه السياسات العامة والبحث والرصد لجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، أود أن أذكر أنه من المهم، في إدارة التنوع، أن ندرك أن الطريق إلى التنمية والتماسك الاجتماعي مهده بالتسامح والتضحية من جانب الحكومة والمواطنين على السواء. ولا يزال بناء قدرات الدول وشرعيتها لإدارة التحديات في المجتمعات المتنوعة مسعى معقدا ولكن يمكن تحقيقه. ومع توافر الإرادة السياسية للنهوض بعمليات بناء السلام الوطنية وأهدافها من خلال الشمولية، فإن الحكومات لديها فرصة قوية لتلبية احتياجات جميع شرائح مجتمعاتها.

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم.

أتقدم بشكر خاص إلى رئاسة كينيا لعقدتها مناقشة مفتوحة اليوم بشأن موضوع مبتكر له أهمية كبيرة بالنسبة للسلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي.

إن التنوع العرقي والثقافي والديني داخل الدول واقع أخذ في الاتساع. وقد أصبحت رغبة البعض في بناء مجتمعات متجانسة غير واقعية مع تصاعد العولمة والهجرة والمجتمعات المتعددة الأعراق والأديان. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الجديدة، أو ربما بسببها، واجهت التحركات الرامية إلى بناء مجتمعات تعددية نكسات خطيرة في السنوات الأخيرة. إن صعود الجماعات اليمينية والفاشية الجديدة إلى السلطة من خلال العمليات الانتخابية في بعض البلدان ظاهرة مزعجة إذ تذكرنا بتاريخ القرن الماضي.

وفي جنوب آسيا، نشهد حكم حكومة شعبية متعصبة، تنتخب على أساس أجندة التفرد الديني والكراهية للمجتمعات الدينية والطائفية الأخرى. وهي تصف الأقلية المسلمة وبعض "الطبقات" بأنها أدنى عرقيا بل وبأنها "منبوذة". وهذا يتعارض مع كل مبدأ من مبادئ المساواة وحقوق الإنسان. ومما يُنذر بشر مستطير إن الحملة الرامية للقضاء على الحرية التي تسعى إليها الأغلبية المسلمة في جامو وكشمير المحتلة توصف بأنها "الحل النهائي".

ومما يبعث على القلق أن هذه الأيديولوجيات المتطرفة تسعى أيضا إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة من خلال حملة منسقة من المعلومات المضللة والأخبار المزيفة كسلاح من أسلحة السياسة الخارجية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك حجم الخطر الذي تشكله "الهندوتفا العالمية" على المثل العليا للديمقراطية والسلام والتنوع وبناء الدولة في المنطقة وخارجها.

وفي القرار 2282 (2016)، أكد مجلس الأمن على نحو مناسب جدا الأهمية الحيوية "للإدماج" في بناء الدولة. وتزداد أهمية هذه العلاقة في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد أدى الفيروس إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد نسيج التماسك الوطني ذاته في عدة بلدان في أنحاء العالم.

وفي هذه الأوقات العصيبة، يُشكّل الإنصاف في الحصول على اللقاحات الشرط الأساسي الأول والأهم لتعزيز الشمولية، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات. وفي الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية من اللقاحات، يجب على العالم أن يتصرف على نحو متجاوب وحاسم وفعال.

ثانيا، تحتاج البلدان الهشة إلى تعاون ودعم إنمائي متسقين وكبيرين لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها ومنع العودة إلى الاضطراب الاجتماعي والصراع. وهي تتطلب تمويلا كافيا لتوليد النشاط الاقتصادي والتغلب على نقص السيولة. وينبغي للدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تدعم هذه المساعي بوسائل مثل إعادة هيكلة شاملة للديون، وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية، وإعادة تخصيص نسبة أكبر من حقوق السحب الخاصة غير المستغلة لهذه البلدان. وتجميع موارد البلدان الخارجة من النزاعات أمر يبعث على بالغ الأسى. إنها وصفة للفوضى وتجدد النزاع.

ثالثا، البنية التحتية المادية، مثل مرافق النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي، جزء لا يتجزأ من تعزيز الاستقرار وبناء الدولة. ومن الحيوي جدا تشجيع الاستثمارات الإقليمية والدولية في البنية التحتية

لإعادة بناء البلدان المتضررة من النزاعات. وينبغي أن يكون الجيران شركاء مهمين في انتقال البلد من النزاع إلى السلام، ثم إلى الاستقرار والازدهار. ويمكن للشراكات الإقليمية أن تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق هذه الغاية.

وهناك أيضا أدلة تجريبية تبين أن الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الاجتماعية، مثل مشاريع سيادة القانون والصحة والتعليم، يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان الهشة. وتؤدي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أيضا هذا الرأي.

ففي مجتمع متنوع، يشكل التعليم الخيط المشترك الذي يمكن أن يوحد الناس. ويمكن أن يساعد على تطوير القيم المشتركة والمصالح المشتركة، وتحويل مجموعة متنوعة من الناس إلى أمة. وقد اتخذت باكستان مؤخرا قرارا تاريخيا باتباع منهج دراسي وطني موحد في جميع المدارس الأساسية والابتدائية والثانوية في البلد. وهي تحدد نظاما واحدا للتعليم للجميع من حيث المناهج الدراسية، ولغة التدريس، وطريقة التقييم. والآن تتمتع النخبة والفقراء والمسجلون في المدارس الخاصة والملتحقون بمراكز التعليم التي تديرها الدولة بفرص متساوية للحصول على تعليم جيد. وتهدف المبادرة إلى تعزيز الوحدة الوطنية والاندماج وبناء مجموعة مشتركة من القيم الأساسية. والأهم من ذلك، أنها تبعث برسالة مفادها تعاطف الدولة مع الشرائح الأقل حظا في المجتمع.

ومن نفس المنطلق، بدأت حكومة باكستان عدة برامج للحماية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، مثل برنامجي "إحساس" و "كامياب جوان" (تألق الشباب)، التي تقدم الحكومة بموجبه رواتب وقروضا بدون فوائد للمواطنين ذوي الدخل المنخفض. إن إخراج الناس من الفقر هو في صميم جهود الحكومة لبناء باكستان مستقرة وقوية ومزدهرة.

ويمكن للدول التي تواجه معارضة داخلية أن تتخذ خطوات عملية نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين من خلال تعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الجهود تعزيز الصلة بين الدولة والمواطن. ويجب أن تعمل الدولة كوصي على كل مواطن وأن تقدم له الخدمات الاجتماعية. ومن الضروري أيضا أن تتيح لجميع المواطنين نصيبا في البنية السياسية والاقتصادية للبلد. فعدد من البلدان المتضررة من النزاعات هي في الواقع بلدان غنية بالموارد الطبيعية. ومن خلال توزيع فوائد هذه الموارد توزيعا منصفًا، يمكن لهذه الدول أن تحفز الفئات المهمشة على نبذ العنف والمساهمة في عملية بناء الدولة. إن بناء السلام هو أكثر من مجرد إنهاء النزاع. فهو يتعلق ببناء الثقة والوئام وتعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة وشعبها بتوفير الأمن وكفالة سيادة القانون وإتاحة الفرص لتحقيق النمو المستدام. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، فضلا عن أفرقتها القطرية، أن تدعم سلطات الدولة في الوفاء بهذا "العقد الاجتماعي".

وينبغي أن تواصل ركائز السلام والأمن والتنمية في الأمم المتحدة العمل بشكل تآزري لمساعدة البلدان على إصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، ونزع السلاح، وجهود التسريح وإعادة الإدماج، وبسط سلطة الدولة. ويكتسي دور صندوق بناء السلام أهمية حيوية في تمويل هذه الأنشطة. وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز القدرة الاستثمارية للصندوق بتوسيع قاعدة مانحيه وتعزيز مفهوم التمويل المختلط. ويمكن للصندوق أن يؤثر على السلم والاستقرار على الصعيد الوطني على المدى الطويل إذا ما لاقت استثماراته

دعماً من خلال زيادة التمويل الذي يقدمه المستثمرون المؤسسون، لا سيما المصارف المتعددة الأطراف وشركات الأسهم الخاصة والمؤسسات والمنظمات الخيرية.

إن تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة له أهمية بالغة في تشجيع مجتمعات منصفة مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة بقاء الثروة الوطنية للبلدان النامية داخل حدودها. فتدفقات رأس المال إلى الخارج تستنفد الموارد الضئيلة للبلدان منخفضة الدخل وتديم الكفاح المرير من أجل البقاء بين جماهيرها. وينبغي إعادة هيكلة النظام المالي الدولي لكفالة قدرته على مساعدة الاقتصادات النامية على الاحتفاظ بالثروة الوطنية وتشجيع الاستثمارات المحلية. وهذا أمر أساسي لتوليد فرص العمل، وتعزيز النظام الاجتماعي وبناء مؤسسات متجاوبة في هذه البلدان.

وفي الوقت الراهن، يتدفق تريليون دولار سنوياً من البلدان النامية، وتُؤدَّع 7 تريليونات دولار في ملاذات ضريبية في الاقتصادات المتقدمة. ويجب أن ننهي التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية وأن نكفل إعادة الأصول المسروقة. ويمكن توجيه هذه الأصول المغسولة، إذا أعيدت إلى البلدان النامية، نحو احتياجات بناء الدولة في هذه البلدان التي تعاني من نقص السيولة النقدية.

وقد دأب رئيس الوزراء عمران خان على حث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن إعادة رؤوس الأموال من الأصول المسروقة للبلدان النامية والتحويلات غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية. وحذر من أن التقاعس عن العمل قد يؤدي إلى هجرة جماعية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

كلمة رئيس لجنة بناء السلام، أسامة عبد الخالق

أود في البداية أن أهنئ كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويسرني أن أدلي بهذا البيان، بصفتي رئيساً للجنة بناء السلام، في إطار هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن موضوع "التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام".

إن التنوع هو أعظم مواطن قوة الإنسانية. ولكن لسوء الحظ، تم في كثير من الأحيان، على مر التاريخ، التلاعب به وتسييسه، واستخدامه أداة للتعبئة من أجل التنافس على الموارد والسلطة. وقد يؤدي ذلك إلى الإقصاء والمظالم وتقويض العقد الاجتماعي والاستقرار وإشعال النزاعات في نهاية المطاف.

وقد طوّرت لجنة بناء السلام، خلال ممارستها لأدوارها الفريدة في تقديم المشورة والتقريب بين المواقف وعقد الاجتماعات، نهجا شاملا لبناء السلام وصونه، نهجا يقوم على التنوع والإدماج. وقد تجلّى ذلك في القرارين التوأمين اللذين اتخذهما مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن بناء السلام وصونه في عامي 2016 و 2020. وقد أكد القراران أن الشمول أمر أساسي لتولّي الجهات الوطنية زمام الأمور والقيادة في عمليات بناء السلام لكفالة أن تؤخذ في الحسبان احتياجات جميع قطاعات المجتمع. وشدّد القراران أيضاً على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز بعضها بعضاً.

ووفرت اللجنة أيضاً، من خلال مشاركتها القطرية والإقليمية، فضلاً عن المناقشات المواضيعية، منبرا فريدا لتبادل خبرات مختلف المناطق التي يمكن تطبيقها على نطاق واسع، والممارسات الرشيدة، والدروس المستفادة، فضلاً عن النهج والحلول المبتكرة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والنهوض بعمليات بناء السلام الشاملة للجميع.

وفي وقت سابق من هذا العام، عقدت اللجنة اجتماعا بشأن موضوع "بناء السلام وصونه من خلال المؤسسات"، مع تركيز الاهتمام على جهود بناء المؤسسات. وفي هذا الصدد، أود أن أعرض على المجلس النقاط التالية للنظر فيها.

أولاً، أظهرت أنشطة اللجنة أن استيعاب الجميع واحترام التنوع هما مفتاح بناء السلام والحفاظ عليه. ومن خلال الحوارات الوطنية الشاملة للجميع، يمكن للبلدان المتأثرة بالنزاعات أن تعالج المظالم الحالية والماضية والمحتملة في المستقبل. وينبغي أن تعزز هذه الجهود أيضاً المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب في بناء السلام.

ثانياً، لا تزال اللجنة قلقة للغاية بشأن التحديات التي تعوق الحفاظ على مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تفاقم المظالم والتفاوتات وتقوّض التماسك الاجتماعي والسلام. ولذلك، تدعو اللجنة إلى تكثيف الجهود الجماعية لدعم المساعي التي تمسك بزمامها وتتولى إدارتها البلدان لمنع الأزمات والنزاعات والتخفيف من حدتها وإعادة البناء بعدها على نحو أفضل.

ثالثاً، ينبغي أن يكون الوجود الميداني للأمم المتحدة مجهزا تجهيزا كاملا للعمل بفعالية مع مختلف الشركاء، تمشياً مع الأولويات الوطنية لبناء السلام، لتنفيذ الأنشطة المتصلة ببناء السلام الرامية إلى دعم

بناء المؤسسات والقدرات الوطنية والمحلية الحيوية لضمان الانتقال العادل والسلمي والوصول المتكافئ إلى الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً، يجب زيادة مواءمة موارد وجهود الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية مع الأولويات الوطنية لبناء السلام وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإشراك جميع شرائح المجتمع. أخيراً وليس آخراً، ينبغي أن تقترن جهود بناء السلام باستراتيجيات توعية تستخدم وسائط الإعلام الجديدة والتقليدية، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، لتعزيز التعايش السلمي والتصدي للتحريض والكراهية وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والأخبار المزيفة.

وفي الختام، فإن اللجنة في وضع جيد يمكنها من مواصلة تقديم المشورة إلى مجلس الأمن، متى وحيثما كان ذلك مناسباً، بما في ذلك أثناء استعراض ولايات حفظ السلام وعمليات الانتقال، بغية تقديم منظور لبناء السلام يُكَمِّل مداولات المجلس ويسترشده على نحو أفضل في أعماله.

بيان الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، مانويل رودريغيس كوادروس

بالإسبانية: [الأصل

مثلما فعل الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي قبلي، أود أن أشكركم على إدخالكم منظورا جديدا بشأن المسائل الحاسمة المتصلة بالسلام والأمن الدوليين في مناقشة مجلس الأمن، وهو منظور أساسي آن أوانه وبات ملحا بشأن موضوع التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام.

وهذه المبادرة ذات قيمة كبيرة جدا؛ وإنني على اقتناع بأن المناقشة التي من المتوقع أن تترتب عليها سيكون لها أثر إيجابي جدا على البحث عن سبل جديدة للوفاء بمهمتنا المشتركة المتمثلة في الحفاظ على السلام حيثما وجد واستعادته حيثما انهار. وتكمن قيمة المبادرة في أنها تقيم صلة بين العمليات التي يقوم عليها التماسك والسلام داخل الدول - والتي هي دالة على بنيتها وتنوعها في النواحي الاجتماعية والعرقية والثقافية - وبين السلام والأمن الدوليين.

إن نسبة كبيرة من النزاعات في النظام الدولي الانتقالي الحالي إما ذات أسباب داخلية أو أنها مواجهات مباشرة أو حروب أو حالات عنف داخل الدول تؤثر على السلام والأمن الدوليين وتقوضهما، وذلك بسبب خطورتها والصلات الخارجية للدول المعنية. وبسبب تلك النزاعات، لم تعد الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية الوحيدة. وكما لاحظ الأمين العام:

في كل أسبوع، يتردد في هذه القاعة صدى آخر مستجدات الصراعات الطاحنة التي تُخلف ندوبا في عالمنا وتكبدنا خسائر إنسانية مدمرة. ومن الاتجاهات التي لا يمكن إنكارها الزيادة الحادة في عدد الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في قلب هذه الصراعات. المتمردون والمنشقون والميليشيات والعصابات الإجرامية وجماعات الاتجار والإرهاب والتطرف المسلحة. وتجمع بين الكثير منها هويات مشتركة أو معتقدات مشتركة. والبعض الآخر انتهازي ومدفوع بالأرباح التي يجنيها من الجريمة أو وعد الفوز بالسلطة. ونشهد أيضا زيادة في الانقلابات العسكرية... كما خلصت إليه الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي "مسارات لتحقيق السلام".

ويتطلب صياغة رؤية مسؤولة ترمي إلى بناء السلام والحفاظ عليه في عالم يعاني في أغلب الأحيان من عدم اليقين التفكير والتركيز على أسباب النزاع الداخلي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية التي تؤدي إلى انهيار العقد الاجتماعي وتقضي من ثم إلى انهيار التماسك الاجتماعي المحلي والإقليمي والوطني، وكلها عوامل تولد ظروفًا مواتية للنزاع واستخدام القوة.

إن المجتمعات الوطنية التي يسود فيها احترام التنوع العرقي والثقافي واللغوي لسكانها ويكون العقد الاجتماعي فيها موجهًا نحو تحقيق تطلعات الجميع بكل تنوعهم دون إقصاء لأحد، هي ضمانات موثوقة للسلام والأمن الدوليين.

ونهج هذه المجتمعات إزاء السلام متجذر في احترام حقوق الإنسان. وكما قال جان-بول سارتر ذات مرة، إذا أردنا تلخيص حقوق الإنسان في عبارة واحدة، فهي "احترام الآخرين". وهؤلاء الآخرون ليسوا مجرد أفراد، بل هم أيضا فئات اجتماعية ومجتمعات محلية وجماعات عرقية وشرائح اجتماعية متنوعة ثقافيا

وجماعات ضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات، والفقراء، والأشخاص المستبعدون أو ضحايا العنصرية وكرهية الأجانب.

واحترام الآخرين هو جوهر السلام. ومن ناحية أخرى، فإن العنف والحرب مظهران متطرفان للازدراء والكرهية والتعصب تجاه الآخرين. والسلام في حد ذاته مفهوم شامل للجميع. وهو مترسخ في الدول وفي المجتمعات التي تُمثل فيها مختلف المكونات المجتمعية أو العرقية أو المتعددة الثقافات تمثيلاً كافياً ويُتاح لها الوصول إلى السلطة واستخدام السلطة على نحو مرضٍ والتي تحصل، على وجه الخصوص، على خدمات كافية من خلال توزيع الدخل وتُلبي احتياجاتها على نحو كاف. ويبين التاريخ أن المجتمعات المتسامحة في الدول الشاملة للجميع التي تتسم بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي يقل احتمال أن تشهد عنفاً داخلياً أو خارجياً.

إنها ليست مسألة خلق مجتمعات مثالية أو طوباوية يمكن أن تكون نموذجاً لما وصفه إيمانويل كانط في كتابه "مشروع للسلام الدائم". إنما هي مسألة إمكانيات واقعية صمدت أمام اختبار التاريخ. ويحتاج السلام الاجتماعي الداخلي إلى مجتمعات يسودها الإنصاف بدرجة معقولة وتشعر فيها جميع قطاعات السكان بأنها تحظى بالاحترام وبأنها تؤخذ في الحسبان من قِبل من هم في السلطة السياسية ومن جانب السوق. وفي الوقت نفسه، تشمل تلك الرؤية الواقعية والتحويلية الأولويات التي سبق تحديدها في توافق الآراء المُبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا يُعقل في عالم اليوم الرقمي، الذي خلقت فيه البشرية ثروة أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، أن يعاني ملايين وملايين الناس من الجوع المزمن وألا يحصلوا على الرعاية الصحية أو التعليم أو المسكن وأن يواجهوا عدم الاحترام لسماتهم الثقافية المحددة في سياق أوسع من احترام حقوق الإنسان وأن يُحرّموا من دولة تضمن حريتهم ورفاههم. ويشكل هذا الواقع تهديداً للسلام ويؤدي إلى تعقيد السلام، لأنه يضعف التماسك الاجتماعي.

إن الخطر الذي نواجهه - ومن هنا جاءت أهمية المبادرة التي اتخذها رئيس مجلس الأمن مارتن كيماي - هو أن عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي لم تظهر بالكامل بعد، تشير إلى أنه في كثير من المجتمعات النامية، ولكن أيضاً في العالم الصناعي، انهار التماسك الاجتماعي أو ضعف إلى أقصى حد أو ظهرت فيه تصدعات تزيد من احتمالات نشوب الصراع الاجتماعي.

ومن هنا أيضاً تنبع أهمية اقتراح الأمين العام بوضع جدول أعمال جديد للحكومة العالمية يركز على ميثاق اجتماعي جديد. ويجب أن يكون ذلك الميثاق ذا طابع دولي، ليس هذا فحسب، بل يجب أيضاً أن يكون أولوية للعمل السياسي داخل الدول.

وهذه ليست مجرد مهمة اقتصادية واجتماعية. بل سياسية أيضاً. وهي مسألة تتعلق بهياكل السلطة. ويجب أن تتاح لجميع القطاعات الاجتماعية إمكانيات التواصل مع الحكم الوطني. ويجب أن تنمو المشاركة السياسية للقطاعات الضعيفة، ولا سيما بالنسبة للنساء والفقراء. ويجب اعتماد نوع جديد من الحوكمة لا تتبع فيه الحكومة والمعارضة والسلطة التنفيذية والهيئة التشريعية عقلية مسبقة تقوم على المواجهة وسياسات المحصلة الصفرية، وهي أسرع طريق إلى الانهيار السياسي وإضعاف الديمقراطية وتصاعد الصراع الاجتماعي. إن الرؤية المتعلقة بحقوق الإنسان من حيث صلتها بالحوكمة رؤية تتفتح فيها الحكومة والمعارضة، كلٌّ من منظوراته، على الحوار والتفاهم والتنازلات المتبادلة من أجل إطلاق وتنفيذ جدول أعمال

شامل. وبدلاً من تقويض التماسك الاجتماعي، فإنها تعززه وتؤكد. وهذا يعني إعطاء الأولوية لأهداف اجتماعية واحترام الآخرين. والقضاء على لغة الكراهية. في العلاقات الدولية وفي الأنشطة السياسية الداخلية. ويتطلب بناء الدولة احترام التنوع وإدماج جميع القطاعات التي تشكل المجتمع. بما في ذلك، على سبيل الأولوية، الفئات السكانية الضعيفة.

ولا شك أن هذه عملية معقدة ومتعددة الأبعاد يجب تكييفها مع السمات الخاصة لكل حالة على حدة، مع مراعاة جوانب عرقية وثقافية ودينية محددة، والاختلافات في النظرة إلى العالم، والانتماءات السياسية والفلسفية، والاختلافات في المواقف بين مختلف القطاعات الاجتماعية داخل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والإقليمية والمحلية. ويتعلق الأمر بالسياسات اللامركزية الشاملة للجميع لتأكيد التماسك الاجتماعي والوطني من خلال التنوع. ومن ناحية أخرى، يجب أن يتم كل ذلك بالتركيز على حقوق الإنسان، والجمع بين احترام التنوع واحترام الخصائص الوطنية والمحلية المحددة مع احترام حقوق الإنسان، في حين تؤدي الدولة واجبها في العمل كضامن.

ومن أجل بناء سلام عالمي واقعي، لا يكفي القضاء على بؤر النزاع الساخنة على الصعيد الدولي من خلال مفاوضات ناجحة أو اتخاذ إجراءات وقائية فعالة، بل يجب أيضاً بناء السلام العالمي بالقضاء على النزاعات والعنف النشط أو السلبي داخل كل بلد، وفي كل دولة. والطريق الذي يبينه لنا التاريخ في هذا الصدد ليس طريق الاستبعاد الثقافي أو العرقي أو اللغوي، أو الحرمان من بعض الحقوق، بل هو طريق التماسك الاجتماعي الذي بني بشق الأنفس، بدءاً من المستوى المحلي لسكان الريف والحضر، وصعوداً إلى المستوى الإقليمي والمستوى الوطني للدولة نفسها. وهو نتاج حالات السلام الداخلي القائم على التماسك الاجتماعي؛ فعدم الاستبعاد هو ضمانة رئيسية للسلام العالمي وسيظل كذلك.

المرفق 29

بيان الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة، كريستوف ماريا سزيرسكي

إن العالم اليوم يواجه قدرا كبيرا من عدم الاستقرار تغذية الطبيعة المتطورة للتحديات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. وأصبحت النزاعات الجارية اليوم أكثر تعقيدا وأطول أمدا وأشدّ ثقلًا، إذ تنتشر عبر الحدود لتؤثر على مناطق أوسع. وطابعها المتعدد الأوجه لا يتطلب أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب السياسية فحسب، وإنما أيضا الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية للتوترات والاضطرابات المتزايدة.

وأنشطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والإرهاب والتطرف العنيف والتهديدات الإلكترونية والعنف الطائفي والنزوح الداخلي وتدفقات اللاجئين وتدهور البيئة المزمّن وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي ليست سوى أمثلة على التحديات اليومية التي نواجهها. ونحن بحاجة إلى معالجة كل منها على حدة، وكذلك معالجة تفاعلاتها المتعاضدة.

لقد كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) اختبارا غير مسبوق للقدرات الوطنية والدولية على إدارة تلك المخاطر المركبة. فلم تؤدّ إلا إلى تعميق مواطن الضعف الموجودة أصلا في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الهشة، مهددة بتبديد المكاسب التي تحققت في مجالي التنمية وبناء السلام.

وأكد قرار مجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام الصادر في عام 2020 أن بناء السلام الفعال يتطلب التزام منظومة الأمم المتحدة بأسرها عبر كل الركائز، وينبغي تعميمه في مختلف إجراءات الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع. ويضطلع حفظة السلام بدور بالغ الأهمية في تمهيد الطريق لتدابير بناء السلام. وفي هذا السياق، نحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن اعتبارات بناء السلام ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في أي ولاية لحفظ السلام.

وينبغي تنفيذ بناء الحوار السياسي مع الدولة المضيفة في إطار عملية بناء السلام تنفيذًا شاملا، يضم جميع الأطراف الفاعلة، من المجتمعات المحلية إلى المستويات السياسية العليا.

وينبغي تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في المرحلة الأولى من بناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن تتشاور الأطراف الفاعلة في عملية بناء السلام بانتظام مع المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحديد أولويات بناء السلام وكذلك الاحتياجات من حيث بناء القدرات. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء والشباب، الذين كثيرا ما يشكلون جزءا من الحركات المطالبة بالتغيير ولكنهم يُستبعدون عادة من عمليات بناء السلام.

إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام في صميم الالتزام الخاص لبولندا. وتظل حماية أشد الفئات ضعفا وإدماجها من بين أولوياتنا القصوى. ولا يمكن للمصالحة الوطنية وبناء السلام أن ينجح إذا تعرضت بعض الفئات الضعيفة أو الأقليات للتمييز أو التهميش. وهذا يتعلق بالنازحين وأفراد الأقليات العرقية والدينية والنساء والشباب والمعوقين، من بين آخرين.

وتود بولندا أيضا أن تؤكد على دور الزعماء الدينيين الذين يعملون جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية، والذين يمكنهم أن يضطلعوا بدور هام في منع نشوب النزاعات والمصالحة. ولذلك، يجب بناء منابر مشتركة للحوار والتعاون. وغالبًا ما يُنظر إلى الأديان والمعتقدات على أنها عامل مسبب للنزاع، لكن ينبغي ألا ننسى أنها قد تكون أيضًا جزءًا من الحل.

وثمة جانب رئيسي آخر من جوانب عملية بناء السلام هو مواءمة إستراتيجيات بناء السلام مع إستراتيجيات التعافي وخطط التنمية الوطنية. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام أيضا للبعد الاقتصادي لعملية بناء السلام، فضلا عن أثر التحديات الاقتصادية على الحفاظ على السلام. ومن الضروري في هذا الصدد، وضع إستراتيجيات للتمويل المستدام واستكشاف خيارات تمويل مبتكرة، بما في ذلك في سياق بعثات حفظ السلام.

ولذلك فمن الأهمية بمكان مواءمة الأعمال الرئيسية للقطاع الخاص مع الأهداف الإستراتيجية للمجتمع الدولي. إن المساعدة الإنمائية وحدها غير مستدامة في التصدي بشكل شامل لجميع تحديات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما الركود الاقتصادي.

ولدى التفكير في الخيارات العملية لتجميع الموارد في السعي لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، قد ننظر في تعبئة مزيد من الموارد الخاصة من أجل التنمية في شكل تمويل مختلط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة مواصلة الاستثمار في أساليب جديدة لتوليد الموارد المالية وأدوات مبتكرة لجمع المعلومات، وتحليل البيانات والتعلم الآلي، لكي نحدد بصورة أفضل الأماكن التي تكون فيها المخاطر والتهديدات على السلام والأمن أكثر إلحاحاً والتي تمس فيها الحاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي.

ومن المهم على نحو مماثل أن تظل الأمم المتحدة مشاركة عن كثب في دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مواجهة تحديات التنمية المستدامة. ومن واجبنا أن نحافظ على مكاسب هذه البلدان وإنجازاتها.

وتؤيد بولندا عمل صندوق بناء السلام. وقد ثبت أنه أداة فعالة للتصدي لتحديات بناء السلام باتخاذ إجراءات شاملة. و ندعم دعما كاملا إستراتيجية صندوق بناء السلام للسنوات 2020-2024 و تركيزها على إشراك النساء والشباب.

وبعد أربع سنوات من اتخاذ قرارات 2016 بشأن الحفاظ على السلام، يمكننا ملاحظة ما تحقّق من تقدم على صعيد اتباع نهج متعدد الركائز أكثر شمولاً في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. فقد أصبحت ركيزة السلام والأمن أكثر اتساقاً وتحسّنت قدرتها على تقديم الدعم في جميع مراحل مسار السلام. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به فيما يتعلق بالتزامنا بوضع سياسات وقائية.

ومن المهم تعزيز القدرات على تقييم المخاطر داخل مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وبعثات الأمم المتحدة في الميدان، من أجل التخفيف من حدة التهديدات بشكل فعال. ودور الوقاية الهيكلية، الذي يقوم على أساس ركائز الأمم المتحدة الثلاث كافة، دور حاسم أيضا. ويتطلب الحد من خطر نشوب النزاعات مؤسسات حكومية قادرة على الصمود وخاضعة للمساءلة وحوكمة رشيدة وتماسكا اجتماعيا، فضلا عن تنمية مستدامة وشاملة للجميع، تركز على حماية حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أبرز أن تعزيز السلام والمصالحة ينبغي أن يكون أعلى أولويات طموحاتنا. وبولندا، بوصفها مؤمنة إيمانا راسخا بأن جهود بناء السلام هي أنجع طريقة لضمان الاستقرار الدائم والأمن البشري، تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في أي مبادرة في إطار الأمم المتحدة تهدف إلى دعم جهود التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

بيان البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

ترحب البرتغال بهذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب. لقد جلبت مجالات العولمة والرقمنة العديد من المزايا لحياتنا اليومية، ولكن كان لها ثمن. فقد عززت إحساسنا بالمجتمع، لكنها كشفت أيضا، بوضوح شديد، عن اختلافاتنا، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات والشعور بإقصاء الكثيرين. لقد أعطتنا قوة المعلومات، ولكنها أعطت البعض أيضا قوة التضليل. لقد أزالنا الرقمنة كثيرا من مرشحاتنا الاجتماعية، وقللت من مشاعر التعاطف، وفي بعض الحالات، من احترام التنوع. إن شبه الكشف عن الهوية الذي تتيحه الرقمنة، يسمح بردود فعل أكثر عدائية وتهورا، يمهّد الطريق لزيادة الصراع الاجتماعي وخطاب الكراهية. وفي فضاء يتلاعب به الذكاء الاصطناعي والخوارزميات بالفعل، قد يؤدي ذلك بسهولة إلى تصعيد عنيف يُعرض السلام للخطر.

ويمكن للحكومات أن تُطوّر أدوات رقمية للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي المتورطة في تأجيج العنف من خلال التحريض أو خطاب الكراهية أو الأخبار المزيفة. ولكن ذلك لا يعدو أن يكون مُسكّنات في مجتمع مزقته بالفعل التوترات أو النزاعات العرقية والاجتماعية والقائمة على نوع الجنس. وبغية ضمان سلام طويل الأمد، يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية، وتبني التنوع وتعزيز الإدماج.

وفي هذا المسعى، من الضروري التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والحكومات المحلية، وخاصة المجتمع المدني، الذين هم جميعا في وضع جيد جدا لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات، كما أقر بذلك مجلس الأمن مؤخرا في بيان رئاسي (S/PRST/2021/9)، عقب المناقشة المفتوحة التي جرت في 19 نيسان/أبريل، بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين".

ولذلك، من الضروري إدراجهم جميعا منذ البداية في عملية السلام. ويكفل ذلك الشمولية وتولي الجهات المحلية لمقاليذ الأمور. وبفضل معرفة أعمق بالواقع في الميدان، وبالفضايا التي قد تقضي إلى النزاع، فإنها تساعد على تعزيز الطمأنينة والثقة والحوار من خلال تعزيز الهياكل الهشة للتنوع الثقافي.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، على وجه الخصوص، أن تؤدي دورا رئيسيا في العملية، مع الأخذ في الاعتبار أن النتائج الأفضل والأكثر فعالية للسلام الطويل الأمد تتحقق عندما لا تفرض من أعلى إلى أسفل بل تتطور على مستوى القواعد الشعبية. ويمكنها أن تضع مشاريع تركز على "الخير"، وتعزز التعلم بين الثقافات، وتعزز الروابط القائمة بين مختلف الفئات وتُمكن من خلق إحساس مختلف وأسمى بالانتماء على الرغم من الاختلافات.

ولدينا بالفعل الأدوات، وتؤيد البرتغال تأييدا كاملا الأمين العام ومبادراته "العمل المُعزّز من أجل حفظ السلام"، حيث أنها تشدد على أهمية التعاون مع البلدان المضيفة والحفاظ على حوار مفتوح وواضح مع السلطات والمجتمعات المحلية.

ولكن ينبغي ألا ننسى أهمية التمويل المستدام، ويجب أن نكون جميعاً جزءاً من ذلك الجهد، سواء كان ذلك بتعزيز صندوق بناء السلام، أو من خلال برنامج مستدام للمساعدات الإنمائية على المستوى الثنائي.

وفي عالم تسوده العولمة والرقمنة، لا يوجد ما يسمى بالنزاع البعيد أو المحلي جغرافياً. إننا جميعاً متأثرون، ونحن جميعاً في خطر. ولذلك، يجب علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لضمان سلام طويل الأمد.

بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

في ظل فداحة الآثار الإنسانية التي تتركها النزاعات المتفاقمة في أنحاء العالم، تزداد المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي، وخصوصاً مجلس الأمن، للسعي إلى منع حدوث النزاعات ووضع حد لها ومنع عودتها. وللقيام بذلك على نحو فاعل ومستدام، لا بد من دراسة العوامل الجذرية للنزاعات وسبل التصدي لها. وكما تؤكد الدراسات من جهة وتثبت التجربة يوماً بعد يوم، فإن من أهم السبل للوقاية من النزاعات ضمان وحدة المجتمعات، وعدم إتاحة الفرصة أمام الاختلافات بين المجموعات على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو غير ذلك لأن تتحول إلى خلافات ونزاعات وصراعات.

وفي هذا الخصوص، تؤمن دولة قطر أن السبيل الأنجع والأكثر فعالية لمنع حدوث تلك الخلافات على المدى الطويل هو نشر ثقافة السلام والتسامح بين أفراد المجتمعات، وتعزيز التعليم النوعي للجميع. ويشمل ذلك بالتأكيد تعليم الفتيات. ونرى أن دعم الحق في التعليم يكتسي أهمية أكبر في حالات النزاع والطوارئ. وعليه، فقد قامت دولة قطر بدور بارز في تعزيز وحماية الحق في التعليم خاصة في حالات الطوارئ على المستوى الدولي، وكذلك بذلت جهوداً مثمرة لإتاحة فرص التعليم للفتيات.

كما تدرك دولة قطر أهمية تعزيز العوامل الموازية للاستقرار والمثبثة لنشوء وتفاقم الصراع، من قبيل الشمولية في المجتمع والسياسة والاقتصاد، وبناء مؤسسات الدولة الفاعلة والقائمة على سيادة القانون والحكم الرشيد. وعليه، فقد شددت في سياستها الخارجية، قولاً وفعلاً، على هذه العوامل، وكرست جانباً كبيراً من جهودها الإنسانية والتنمية لمشاريع تساهم في تعزيز بناء مؤسسات الدولة، لا سيما في حالات الدول الخارجة من النزاعات، وتوفير فرص التدريب المهني وفرص العمل والرياضة وغير ذلك من المجالات التي توجه طاقات الشباب نحو الإنتاج الإيجابي وبناء دولهم ومجتمعاتهم بدل التأثير بنزاعات التطرف والتشرد. وتدعم دولة قطر برامج وأنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، مثل المساهمة في شبكة مختبرات تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تولي أهمية كبيرة لدعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من تأثير تغير المناخ وغير ذلك من العوامل التي تفاقم من هشاشة المجتمعات وتساهم في تقويض الاستقرار. وفي هذا الإطار، وحيث أن جائحة فيروس كورونا قد فتحت المجال لمزيد من عوامل تقويض الاستقرار الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، فقد سعت دولة قطر منذ بداية انتشار الجائحة إلى التعاون مع شركائها الدوليين نحو التخفيف من أثر الجائحة العالمية.

وإن تمتع الدول والمجتمعات بالمرونة تجاه التحديات التي تقوض استقرارها يتطلب فتح المجال لإشراك جميع الأطياف المجتمعية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعدم تهميش أي منها. ومن هذا المنطلق، فإن جهود دولة قطر في تسوية المنازعات عن طريق الوساطة، وهي جهود معروفة في حالات عديدة، دائماً ما تأخذ بالحسبان أن تكون الحلول المبتغاة شاملة لجميع الأطياف والمكونات المجتمعية والعرقية والإثنية والدينية والسياسية. كما تعمل دولة قطر على إشراك المرأة في محادثات السلام في إطار دعمها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإيمانها بضرورة إشراك المرأة في صنع السلام وبناء السلام. وبالمثل فإن دولة قطر تدعم إشراك الشباب وستستضيف الدوحة في 2022 المؤتمر العالمي رفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب.

وختاماً، نرحب بالاهتمام المتزايد الذي يبديه مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام بتعزيز أسس السلام المستدام، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام وعمليات السلام، ولا شك أنه سيكون لهذا التوجه أثر إيجابي في تحقيق السلام المستدام.

المرفق 32

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

شكرا لكم على لفت انتباهنا إلى هذا الموضوع البارز. وجمهورية كوريا، بوصفها عضوا منذ أمد بعيد في لجنة بناء السلام، كانت من أشد المؤيدين لبناء السلام والحفاظ عليه. وعلى سبيل المثال، في عام 2019، بادرت بتقديم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعنوان "دعم منطقة الساحل" للدعوة إلى مزيد من الاهتمام بالصلة بين التنمية المستدامة وبناء السلام في منطقة الساحل.

وإذ يُقدّر وفد بلدي ويدرك أهمية جهود بناء السلام في بحثنا عن السلام، تود كوريا أن تؤكد أن بناء السلام والحفاظ عليه لا يتعلقان بمنطقة واحدة فقط، وقد أصبحا الآن أكثر أهمية من ذي قبل.

وفي هذا الصدد، ترحب كوريا ترحيبا شديدا بقرار كينيا إجراء مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في المجلس اليوم. والسؤال الحاسم هو كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحتضن التنوع على نحو أفضل، وأن يراعي مختلف الأصوات في جهودنا الرامية إلى بناء السلام والتنمية المستدامين. ويرتبط موضوع اليوم ارتباطا مباشرا بالبيئة التي يعمل فيها حفظة السلام التابعون لنا، والتي تتسم بعداء متزايد. وهو بحثنا أيضا على النظر في كيفية تحسين تعاوننا مع المجتمعات المحلية في جهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات

وفي ضوء ما تقدّم، يود وفد بلدي أن يبرز النقاط التالية.

أولا، الشمولية هي أحد مفاتيح الحفاظ على العملية السياسية. ولا يمكن تحقيق عملية سياسية ناجحة إلا عندما نعزز تنوع أصحاب المصلحة ونُمكن النساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وتزداد أهمية ذلك في بيئات الانتقال. ولذلك تود كوريا أن تكرر التأكيد على الدور الحاسم لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة الانتقالية في التعامل مع المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية. ومع ذلك، يجب أن نعزز جهودنا لتوسيع دور فصيلة الاشتباك ودعم مشاركة كيانات الأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والشباب. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أيضا أن تتعاون بنشاط مع المنظمات الإقليمية في حث خطى العملية السياسية. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة المضيفة أن تقوم بدورها لإشراك المجتمع المحلي بشكل أكبر خلال عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات.

ثانيا، فيما يتعلق ببناء الدولة، تود كوريا أن تبرز أهمية سيادة القانون. إن سيادة القانون هي حجر الزاوية في كل مجتمع - فهي الأساس الرئيسي الذي عليه تقوم حماية الناس والذي يمكن من بناء الثقة الاجتماعية. وبدون سيادة القانون، لا يمكن أن يتحقق الحكم الرشيد، ولا يمكن للناس أن يتقوا في المؤسسات القضائية، أو السلطات الحكومية، أو حتى في بعضهم في بعض. إن كفالة سيادة القانون شرط أساسي للجمع بين الناس. وهذا هو بالضبط السبب في أهمية دور شرطة الأمم المتحدة. فهي تقدّم المساعدة اللازمة لتعزيز سيادة القانون في البلد المضيف. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي الدول الأعضاء على تقديم مساهمات ملموسة في الفترة التي تسبق الاجتماع الوزاري لحفظ السلام، ولا سيما في مجال الشرطة.

ثالثا، تود جمهورية كوريا أن تؤكد على الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم البلدان المتنازعة. ومن الضروري أن نؤكد على دور اللجنة في تقديم المشورة للمجلس وأن نستفيد منه على أفضل وجه. وقد كانت اللجنة، بفضل ولاياتها المتعلقة بالتقريب بين وجهات النظر وعقد الاجتماعات، مكانا

لا غنى عنه للتشجيع على التعاون النشط مع المجتمعات المحلية. لقد أصبحت مكانا لا نتكلم فيه الدول الأعضاء ببساطة "عن" الناس في الميدان، بل "معهم". ونأمل أن يعمل هذا المجلس على نحو أوثق مع اللجنة، لا سيما خلال الفترة الانتقالية.

وفي الختام، تود كوريا أن تؤكد مرة أخرى أننا بحاجة إلى مشاركة المجتمع بأسره من أجل الحفاظ على السلام. وعلى وجه الخصوص، من خلال كفالة مشاركة النساء والشباب، يمكننا تعزيز قدرة النظام السياسي والمجتمعات بأكملها على الصمود. وأخيرا، فإن الدول الأعضاء مرحب بها كثيرا لمواصلة مناقشتها بشأن صون السلام وبناء السلام خلال الاجتماع الوزاري المقبل بشأن حفظ السلام، المقرر عقده يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر في سول بجمهورية كوريا. ويرجو وفد بلدي أن يكون الاجتماع الوزاري منبرا قيما لتعزيز زخم جهود المجتمع الدولي لبناء السلام المستدام.

المرفق 33

بيان البعثة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة

إن عملية خروج سيراليون من جدول الأعمال الرسمي للجنة بناء السلام دليل واضح على التقدم الهائل الذي أحرزته سيراليون كبلد منذ نهاية الحرب الأهلية في عام 2002. ويُمثل خروج سيراليون قصة نجاح رائعة لا لنفسها فحسب، إنما أيضا للأمم المتحدة وشركائها في التنمية والمانحين والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

لقد حققت سيراليون بالفعل مكاسب كبيرة في جهودها لتعزيز بناء السلام منذ إدراجها في جدول أعمال اللجنة في 23 حزيران/يونيه 2006، ونالت استحسانا عاما باعتبارها قصة نجاح. وهذه المكاسب هي مظاهر لمسارنا الديمقراطي والسلمي والأمني والإنمائي.

والواقع أن قصة نجاحنا ما كانت لتتحقق لولا الدعم الفعال من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومجلس الأمن، والشركاء، والمؤسسات المالية الدولية، ولجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، من بين جهات أخرى. ولذلك تشدد سيراليون على ضرورة التنسيق السليم على جميع المستويات لتعزيز السلام والأمن والتنمية.

ومن ثم، يسعى هذا البيان إلى تبادل الأفكار والتجارب وبيان الكيفية التي يمكن بها لهذه التجارب أن تُثري السعي العملي لبناء السلام وصونه.

ومن الجدير بالملاحظة أن نشوب نزاعات داخل الدول على أساس الهوية والتنوع يتطلب تطبيقا دقيقا لآليات حل النزاعات التي تأخذ في الاعتبار جميع مصالح الأطراف المتضررة وشواغلها. وذلك لأن كل إنسان له هوية وينتمي إلى عرق أو منطقة أو بلد أو جماعة عرقية أو في بعض الحالات إلى دين وحزب. إن مصالح وشواغل الناس الذين يشكلون مجتمعا من المجتمعات تتدفق إلى جانب مسائل الهوية هذه، التي ينبغي معالجتها معالجة شاملة ومحيدة.

وفي سيراليون، نعتقد أن جميع البشر متساوون أمام الله، ولكل إنسان الحق في حرية تكوين الجمعيات، ولهذا السبب تشجع سيراليون جميع الدول الأعضاء على التسامح مع التنوعات القائمة، بهدف مشترك هو تحقيق السلام المستدام والتنمية والأمن لأن هذه التطلعات تتجاوز التنوعات الراسخة.

وفي سياق سيراليون، كانت الزيجات المختلطة وسيلة رئيسية لتحقيق مستوى محمود من التسامح الديني والعرقي. فهذه الزيجات المختلطة تساعد على سد فجوة الانقسام العرقي. ويرى السيراليونيون أن القبيلة الأخرى التي ينتمي إليها زوج الواحد منهم هم أقاربهم بالمصاهرة، ولذلك يمنحونهم الاحترام والحب اللذين يستحقونهما. وكذلك، على الرغم من أن السكان يتألفون من قبائل مختلفة، لا تعتبر أي قبيلة أعلى أو أدنى مرتبة من الأخرى. وبهذه العقلية، نتعايش بسلام.

غير أن المرء يرغب في فهم متاهة القضايا التي عجلت بالحرب الأهلية في سيراليون. وهناك الآن أدلة دامغة تؤكد أن سوء الحكم هو العامل الرئيسي الذي جعل الحرب الأهلية ممكنة. إن آثار سوء الحكم، التي تؤدي إلى اقتصاد متعطل ودولة محتضرة، هي أوضاع يتجاوز الشعور بها ومعاناتها الحدود القبلية والمناطقية، ولذلك هناك حاجة واضحة إلى تغيير في هيكल الحكم في البلد.

ومن هذه التجربة الكثيرة، وعلى طريق المضي قدماً، تعمل الحكومة الحالية باجتهاد من أجل توطيد إطار الحكم الرشيد لمنع البلد من الانزلاق إلى الصراع. ومع إدراك سيراليون نية بعض الأفراد والجماعات، في سعيهم الأناني إلى السلطة السياسية، في التلاعب بالهوية والتنوع - المناطقية والقبلية والخلافات الحزبية - لتحقيق هدفهم، فإنها أدارت إلى حد كبير قضايا الهوية والتنوع لصون السلام وبناءه والحفاظ على التماسك المدني من أجل زيادة تعزيز السلام والحكم الشامل للجميع في كل مجالات المجتمع. ويراعي هذا الاعتبار في قرار الحكومة بإنشاء اللجنة الوطنية للسلام والتماسك الوطني عقب سن التشريع التمكيني. وتدعو سيراليون الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل مماثلة إلى محاكاة هذه الآلية.

وفي سيراليون، نُقِرَ بأهمية غرس ثقافة السلام من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تبيننا مبادئ الاتفاق الجديد والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يؤكد على أهمية تطوير عمليات وهاياكل وطنية شاملة للجميع من أجل الحوكمة المستقرة والتنمية الفعالة من خلال إقامة شراكات متينة بين جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية، من المجتمع المحلي إلى المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ومن الواضح أنه لا يمكن الحفاظ على السلام في أي بلد أو منطقة إذا وُجِدَ فيها حرمان اقتصادي واجتماعي واسع النطاق وعدم تمتع بحقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التعبير. ولذلك، فإننا، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا الالتزام بمبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن وتعددية الأطراف والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والعمل على تطبيقها. ومن شأن اتباع هذه الدعوة حرقاً تأمين مستقبلنا المشترك الذي يعمه السلام.

ومن واجبنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نركز جهودنا على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام من خلال التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة والتركيز على التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل في زمن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونحن بحاجة إلى اتباع نهج قوي ومتكامل يشمل ويعزز الاتساق بين الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية وجوانب حقوق الإنسان وسيادة القانون في معالجة الأسباب الأساسية لكل أزمة. وفي هذا الصدد، غني عن القول أنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار بصورة كاملة أهمية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاع.

ومن المهم أيضاً تحويل تركيزنا من استثمار الموارد في الاستجابة للأزمات إلى العمل الإنساني الأفضل مردوداً بكثير المتمثل في منع نشوب النزاعات. وندعو إلى تعزيز الوساطة واتخاذ تدابير أكثر استباقية لمنع نشوب النزاعات في الأمم المتحدة، وإلى وجوب زيادة الاستثمار في أنشطة التعاون على الصعيد الإقليمي. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن تخصيص المزيد من الموارد لجهود منع نشوب النزاعات وزيادة التركيز على الانخراط في جهود حل النزاعات الإقليمية.

في الختام، من المهم التأكيد على ضرورة أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بزيادة التعاون والدعم من أجل التنمية والتحول في الدول الهشة كوسيلة لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

المرفق 34

بيان الممثل الدائم لسيلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ملينار.

أود أن أتوجه إليكم بالشكر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة بشأن موضوع "بناء السلام والسلام المستدام: التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام"، التي ستتيح فرصة لتبادل الأفكار والخبرات لدى مختلف الجهات الفاعلة وكيفية الاستفادة بهذه الآراء في إثراء السعي العملي لبناء السلام والحفاظ عليه.

يتزايد عدد النزاعات والأزمات، ويضطر عدد من الناس أكثر من أي وقت مضى إلى مغادرة ديارهم بسبب الظلم والافتقار إلى الشمول وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة والإقصاء وتغير المناخ وسوء إدارة الموارد الطبيعية وغياب التسويات السياسية والمؤسسات القادرة.

وتعلق سلوفاكيا أهمية كبيرة على اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين، بسبل منها الحوار الشامل للجميع والوساطة والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

ومن الأهمية بمكان تأكيد المسؤولية الأساسية للحكومات والسلطات الوطنية عن تحديد أولويات وإستراتيجيات وأنشطة الحفاظ على السلام وتسييرها وتوجيهها، والتشديد في هذا الصدد على أن استيعاب الجميع أمر أساسي للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني ضماناً لأخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار.

ولذلك، فإن أحد العوامل الحاسمة للنجاح هو تعزيز المسؤولية الوطنية الشاملة للجميع. ولمنع نشوب النزاعات وبناء السلام بفعالية، يتعين على الدول أن تكون قادرة على إدارة النزاعات الداخلية، سواء كانت عرقية أو عنصرية أو دينية أو حتى اجتماعية واقتصادية، بين مختلف السكان. وعلاوة على ذلك، فإن الدول التي يُنظر إليها على أنها تفضل جماعة أو بعض الجماعات على غيرها، أو أنها لا تقدم خدمات أساسية كافية لجميع مواطنيها، قد تصبح عرضة لصراع الهوية.

ويجب تقاسم المسؤولية الوطنية عن الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام على نطاق واسع بين جميع الطبقات والفئات الاجتماعية الرئيسية. ولا بد من الاستماع إلى طائفة واسعة من الآراء السياسية والجهات الفاعلة الوطنية، ولا سيما النساء والشباب. وينبغي إيلاء اهتمام مبكر للمساواة بين الجنسين ولإعلاء صوت المرأة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البيئات الهشة وبيئات ما بعد النزاع.

إن سلوفاكيا مقتنعة بأن قطاع الأمن عنصر رئيسي في استجابة الحكومة لمختلف التحديات في البلدان والمناطق الهشة. ومنذ سنوات، تعتبر سلوفاكيا حوكمة القطاع الأمني وإصلاحه أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات بطريقة فعالة والنجاح في إعادة البناء وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. وتُبين التجربة المباشرة لكثير من البلدان بوضوح أن حوكمة القطاع الأمني وإصلاحه بقيادة وطنية شاملة للجميع أمر أساسي لبناء مؤسسات في قطاع الأمن لديها القدرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأمنية المحددة ويمكنها أن تعالج بفعالية مسببات الهشاشة. وفي هذا السياق، ينبغي إعطاء الأولوية لدعم توسيع نطاق الإدماج والتنوع حتى يصبح زمام عمليات بناء السلام بيد القوى الوطنية بكل معنى الكلمة.

وعلىنا أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والهشاشة والعنف وبإيجاد مسارات واضحة للخلاص من الهشاشة والاتجاه نحو تعزيز القدرة على الصمود كوسيلة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة ودورها في التعجيل بالتقدم في هذا المجال، إذ يشير الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بوضوح إلى الدور الهام الذي يمكن لمؤسسات الدولة أن تؤديه في إدارة التنوع إدارة سلمية. وفيما يتعلق ببناء قدرات الدول ومشروعيتها لإدارة التحديات في المجتمعات المتنوعة، فإن التطلعات الرئيسية لهذا الهدف - إقامة مجتمعات يسودها السلام ولا يهْمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات - في غاية الأهمية.

المرفق 35

بيان البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتهنئة جمهورية كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشيد بالممثل الدائم للبلد الشقيق جمهورية أيرلندا على قيادته المثالية على رأس المجلس في أيلول/سبتمبر.

إن هذه المناقشة بشأن السلام والاستدامة لدليل مناسب على أهمية هذه الهيئة التي ما فتئت تعمل لبذل الجهد النبيل المتمثل في الحفاظ على السلام في أنحاء عالمنا الهش المضطرب.

إنه لشرف لي أن أخطب مجلس الأمن وأن أسهم في مناقشة هامة، ومما يجعل الأمر أكثر إثارة للمشاعر أن تكون صوماليا، ممثلاً للدولة الصومالية. دولة ساندتها هذه الهيئة خلال أحلك لحظاتها، وهي تبحث عن السلام. دولة يسعدني أن أقول إنها تخرج مرة أخرى من رماد الحرب الأهلية والنزاع، واثقة من مستقبلها، يعززها الأمل والطموح لشعبها المقعم بالنشاط والناضض بالحياة من أجل السلام والازدهار.

ما من بلد يعيش بمفرده، وبطبيعة الحال، فإن مستقبل الصومال مرتبط إلى حد كبير بمستقبل دول منطقتنا: فسلامنا هو سلامهم وازدهارنا هو ازدهارهم وأمنهم هو أمننا.

إن تحقيق السلام لمنطقتنا والحفاظ عليه يظل جانبا هاما من جوانب تحقيق تطلعات شعبنا، ولكن يجب علينا جميعا أن نكون واضحين، لا سيما في سياق منطقتنا: إن تحقيق السلام لا يتطلب إسكات البنادق فحسب، بل يتطلب أيضا التزاما بمكافحة العوز والخوف والتزاما بحرية الديانة والتعبير والتزاما بحقوق الإنسان، بحيث لا يجد مواطنونا ما يخشونه من حكومتهم الشرعية.

وفي هذا السياق، فإن تحقيق السلام المستدام ليس عملية بناء دولة أحادية البعد مدفوعة بالحاجة إلى بناء مؤسسات الدولة بدعم من المساعدة الخارجية، بل هو جهد متعدد الأبعاد مستمد من السياق والحقائق على أرض الواقع تقوده السلطة الشرعية للدولة لتعزيز المسؤولية الوطنية.

لذلك فإن بناء الدولة لا يقتصر على تطوير آلية مؤسسات الدولة، بل يعزز أساسا تعميق الديمقراطية وتحقيق توازن معادلة الحقوق والواجبات بين المواطنين والحكومة. ويتطلب التمثيل الفعال للمؤسسات الحكومية وشفافيتها وخضوعها للمساءلة تحسين المعرفة التي يتمتع بها المواطنون في مجال الحوكمة. وهذا يلخص مفهوم تعميق الديمقراطية؛ هذا هو المسار الصحيح لأن به تتجج الديمقراطية.

وتزداد حتمية هذا الأمر نظرا لبيئة السلام والأمن المعقدة التي تواجهها منطقتنا. ويشمل ذلك أوجه التفاوت التي طال أمدها؛ والفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ والتدهور البيئي؛ والتوسع العمراني والضغط الديموغرافية التي تقاومت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويتطلب السلام المستدام المسؤولية الوطنية التي تدعم العمل المتعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي مع الالتزام بالقانون الدولي. ويظل النظام القائم على القواعد الذي يمكن الاعتماد عليه على مستوى الدولة، وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، والمقبول من الجميع، شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن والاستقرار وبالتالي لتحقيق السلام المستدام.

ومن الحيوي أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالقانون الدولي وأن تلتزم بالمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، أي المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية لصون السلم والأمن الدوليين.

وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه مجتمع دولي مزدهر يعمه السلام والإنصاف. ويجب أن تكون هذه هي المسؤولية المشتركة لجميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز النظام الدولي القائم على سيادة القانون. إن مخالفة القانون الدولي أو رفض الالتزام به هو في حد ذاته خطر على السلام والاستقرار. وبعبارة أخرى، لقد أثبت التاريخ أن عدم اتباع القانون الدولي القائم والسوابق والأحكام بحسن نية يؤدي إلى مخاطر انعدام الأمن والنزاع والتوترات في جميع أنحاء العالم.

وتواجه منطقة القرن الأفريقي عدة حقائق تتسم بها بيئتها الإقليمية، ويجب معالجتها بالعمل الجماعي من أجل بلوغ هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق السلام الطويل الأجل. والحقيقة الأولى هي العلاقة بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي سيكون لها تأثير حاسم في الحالة الأمنية والتقدم الاقتصادي للمنطقة.

ويجب زيادة التركيز على أهمية المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية لتعزيز المصالح المشتركة. ويجب أيضا أن يكون هناك قبول بأنه بالنسبة لدول مثل الصومال، الذي يتوفر على أطول خط ساحلي في أفريقيا، يمكن معالجة مسألة السيادة وحماية مواردها الطبيعية، فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة، إلى الحد الذي يؤكد فيه الصومال حقوقه على إقليمه البحري ويمكنه ضمان احترام الآخرين لتلك الحقوق.

وفي صباح يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها الملزم بشأن النزاع البحري بين الصومال وكينيا. وقد أعربت الحكومة الاتحادية للصومال دائما عن استعدادها للالتزام بحكم محكمة العدل الدولية وقبول كلمتها النهائية في هذا النزاع المؤسف مع جارتنا.

لقد سعت الحكومة الاتحادية الصومالية دائما إلى ضمان حقوق الأمة الصومالية من خلال اللجوء إلى الأساليب السلمية لتسوية المنازعات، و تعتبر قرار محكمة العدل الدولية دليلا على الدور الهام للأمم المتحدة في دعم القانون الدولي وتخفيف المخاطر التي يتعرض لها السلام.

ولذلك، فإن تحقيق الأمن والسلام والازدهار في منطقتنا في الأجل الطويل يعتمد على تعزيز المزيد من الروابط والتعاون في جميع القطاعات من الأمن والقضايا الاجتماعية إلى التجارة. والصومال على استعداد للمضي قدما في تعزيز علاقات الجوار بيننا بعد هذا الحكم.

وأخيرا، تبقى الحقيقة البسيطة هي أن الروابط مع جيراننا تفوق بكثير المسائل التي قد تفرقنا وتتماشى مع الهدف النبيل للمجلس في السعي إلى التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي. إن الأمة الصومالية تسعى إلى تحقيق الاستقرار لمنطقة القرن الأفريقي، وهي مستعدة لمعالجة أي شواغل قد تهدد الاستقرار ما دامت في حدود القانون الدولي وعادلة أخلاقيا.

وأخيرا، أود أن أهنئ الشعب الصومالي بمناسبة الذكرى السنوية السابعة والستين ليوم علمنا الوطني.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني.

أود أن أشكر الرئاسة الكينية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن موضوع "بناء السلام والسلام المستدام: التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام"، ونهنئ كينيا على قيادتها القوية للمجلس خلال هذا الشهر الحافل. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

في البداية، أود أن أشدد على أن جنوب أفريقيا ترى أن بناء السلام هو إحدى الركائز الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، وفي التصدي للتحديات المشتركة على النحو المبين في التقرير الأخير للأمم العام المعنون "خطتنا المشتركة". وكما أبرزت بحق المذكرة المفاهيمية التوجيهية لهذا الاجتماع، فإن السلام الفعال وبناء الدولة لمنع نشوب النزاعات أمر حتمي، وهو ما حددته الدول الأعضاء بوضوح في المناقشة العامة الأخيرة. لقد أثّرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تتجلى آثارها في جميع أنحاء العالم، على التنمية الاقتصادية المستدامة وفرص العمل والحد من الفقر وتقديم الخدمات الأساسية - وكلها أمور مهمة لمعالجة الحواجز التي تحول دون تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وفي القارة الأفريقية، قوضت الجائحة التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق السلام والتنمية الدائمين، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات في القارة. وأثّرت أيضا على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات المنطقة التي يتبناها الاتحاد الأفريقي في خطته لعام 2063.

إن عملية المصالحة والتعمير في جنوب أفريقيا تستند إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وأتاحت فرصة لتيسير المصالحة بين مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والناجين منها، مما ييسر التواصل بين مختلف الطوائف العرقية والجنسانية والعنصرية والدينية وغيرها من الطوائف.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن التغلب على عقود من الانقسام وانعدام الثقة والسعي إلى مستقبل أفضل للجميع يعتمد على عملية متواصلة لتعزيز فكرة "الوحدة في التنوع". ولهذا السبب تنظر جنوب أفريقيا إلى بناء السلام بوصفه جزءا من متوالية السلام المستدامة التي تشمل منع نشوب النزاعات.

ولا يمكن تحقيق سلام دائم ومستدام إلا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمؤثرة والمتساوية للنساء وكذلك الشباب والمجتمعات المحلية الذين ظلوا مهمشين تاريخيا وما زالوا مهمشين.

والمسؤولية الوطنية والحلول الشاملة التي يقودها السكان المحليون ضرورية لإنشاء أدوات للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للتصدي للتحديات التي تفرزها حالات النزاع. وكثيرا ما تتفاقم هذه الصعوبات بسبب الإقصاء القائم على نوع الجنس، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، أو الانتماء العرقي، أو العرق، أو الدين، أو القدرة، أو غيرها من الهويات. وتواجه هذه المجتمعات تحدياتها بشكل مباشر، ومساندتها في إيجاد حلولها سيتيح لها التصدي بشكل أفضل للتحديات المتعددة المستويات والفريدة التي تواجهها.

وفي هذا الصدد، يقع على عاتق المجتمع الدولي، وصانعي السياسات، والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الأمم المتحدة، النظر في نهج متعددة القطاعات. وفي سياق الأزمة الصحية العالمية نحو تحقيق التعافي من جائحة كورونا والتحديات الأخرى، ستعزز هذه النهج الجهود الرامية إلى معالجة التفاوتات الهيكلية، والأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزز آليات منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ومن المهم، في تعزيز المهارات وتنفيذ المبادرات المشتركة للتخفيف من حدة النزاعات التي يفجرها الإقصاء، أن يدعم المجتمع الدولي البلدان المتأثرة بالنزاعات لتحقيق أولوياتها الوطنية وأهدافها الإنمائية.

وينبغي للأمم المتحدة، من خلال هيئاتها مثل لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، أن تواصل تنسيق مشاركتها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن بناء المؤسسات. ويمكن أن يُعزّز ذلك الجهود، لا سيما في مجالات تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، وبناء السلام والحفاظ عليه. وسيُقلّل التعاون مع الكيانات الإقليمية أيضا من أي تدخل وازدواجية في الجهود، وقد يعزز الثقة بين مختلف المجتمعات المحلية وبين المجتمعات المحلية والسلطات، وهي أمور ضرورية أيضا لبناء الثقة والمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تحدث عمليات انتقال لحفظ السلام، من الضروري أيضا أن تواصل عمليات حفظ السلام العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتحديد الأولويات وبناء القدرات المحلية وتعزيز المؤسسات المحلية.

ويُعدّ حشد الشراكات وبناء المؤسسات أيضا عنصرين رئيسيين للنجاح في بناء السلام. ومما له أهمية متزايدة في مشهد السلام والأمن دور التكنولوجيا، ووسائل التواصل الاجتماعي، والاتصالات، التي تؤدي دورا في التماسك الاجتماعي وبناء الأمة والمصالحة. كما أنها تلعب دورا بنفس القدر من الأهمية في تأجيج الخطاب الانقسامي وخطاب الكراهية، والمعلومات المضللة، والتحريف. ويجب على الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وصناعات القطاع الخاص التي تهيمن على ملكية هذه المنابر وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل وسائل الإعلام والصحفيين، فضلا عن المجتمع المدني، تعزيز الشراكات لمواجهة الأثر السلبي الذي قد ينجم عن هذه التكنولوجيات على السلام والاستقرار.

ويتعيّن علينا أيضا مضاعفة جهودنا لتعزيز الاستخدام السلمي لوسائل التواصل الاجتماعي، وجميع التكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجتمعاتنا. وهذا أمر بالغ الأهمية حيثما يعمل حفظ السلام. ولا تزال بيئة عمل حفظ السلام متقلبة، لا سيما في الحالات التي يستمر فيها تصاعد الفظائع. وجنوب أفريقيا، بوصفها بلدا مساهما بقوات وأفراد شرطة، تدرك أن حفظ السلام ينتشرون في بيئات سياسية وأمنية متدهورة ومعقدة، ويواجهون تهديدات غير متماثلة، ويصبحون على نحو متزايد هدفا للهجمات. وتحقيقا لهذه الغاية، ستستضيف جنوب أفريقيا الندوة السادسة لشراكة الأمم المتحدة من أجل التكنولوجيا في حفظ السلام في عام 2022. وتتيح الندوة فرصة فريدة لفك الصلة بين المشاعات الرقمية والحفاظ على السلام والاستقرار، حيث رأينا أن وسائل الإعلام والتكنولوجيا بجميع أشكالها يمكن استخدامها كأداة لتعزيز السلام، ولكن أيضا لتقويضه.

ومن الحقائق الشائعة أن الأمم المتحدة يجب أن تحسن قدراتها في المجالات المتعلقة بالوساطة، ومنع نشوب النزاعات وحلها من أجل دعم العمليات السياسية. وفي هذا الصدد، يجب أن نؤكد على الجهود الموجهة نحو الدبلوماسية الوقائية وأن نُقرّ بالدور الرئيسي الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في منع الانتكاس إلى نزاعات عنيفة. وعلى مستوى الأمم المتحدة، يظل التنسيق بين هيئات مثل لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمرا حاسما بالنسبة لقضايا السلام والأمن والتنمية.

وأود أن أختتم ببيان، سيدي الرئيس، بتسليط الضوء على أنه يجب علينا أن نواصل العمل من أجل أن تكون جهودنا واستجاباتنا متوائمة مع الأولويات الوطنية والاحتياجات المحلية، وأن تكون فعالة واستباقية وشاملة للجميع.

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تشكر سويسرا كينيا على تنظيم هذه المناقشة الحالية والمتكلمين على إسهاماتهم القيمة.

وكما ذكر عدد منهم بالفعل، فإن بناء السلام والحفاظ عليه لا يرتبطان فقط بحالات البلدان التي هي في حالة نزاع، والتي يتولى مجلس الأمن المسؤولية عن معالجتها، لكنها أيضا مهمة دائمة لجميع الدول.

وكما أشارت فيلسوفة جنيف جين هيرش، فإن السلام المصمم لخدمة البشرية لا يمكن تعريفه بمجرد غياب النزاع المسلح. ويجب احترام حقوق الإنسان، إذ يجب أن يقوم السلام الدائم على الاختيار الحر الواعي للنساء والرجال للعيش معا، مع الاعتراف بحقوق الجميع وحياتهم واحترامها.

ففي سويسرا، على سبيل المثال، منذ عام 1848، أتيحت لنا الفرصة لاكتساب خبرة طويلة الأمد في أصول السلام والظروف المؤدية إليه. ويقوم هذا السلام على مبادئ الحكم ونظام قانوني يراعي التنوع الثقافي واللغوي والديني والاقتصادي لمواطنيها. وهكذا فإن نظام حكمنا يوفر حرية كبيرة، ولكن هذه الحرية مصحوبة دائما بالالتزام باحترام حقوق الآخرين.

ولدينا ثلاث ملاحظات رئيسية تتعلق بموضوع المناقشة المفتوحة الحالية.

أولا، يجب أن يكون السلام شاملا للجميع لكي يكون مستداما، ويجب تقييم استدامة السلام باستمرار.

ولا ينبغي أبدا التهوين من احترام الأفراد بعضهم لبعض، ويجب بانتظام تقييم شمولية النظم الاجتماعية، حتى تلك التي يعتقد أنها مستقرة. فعلى سبيل المثال، وافقت حكومتنا في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 على تنفيذ اتفاقيتين شقيقتين لمجلس أوروبا: الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات. وبالإضافة إلى ذلك، صوت الشعب السويسري بأغلبية ساحقة في 26 أيلول/سبتمبر 2021 لصالح الزواج للجميع، مما مكّن الرجال والنساء الذين استبعدوا لفترة طويلة من التمتع الكامل بالحقوق والالتزامات المرتبطة بالزواج.

وثانيا لمجلس الأمن دور مهم ينبغي أن يؤديه في هذا المجال.

ومع أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق هذه الشمولية، فإن مجلس الأمن أدرك على مدى السنوات القليلة الماضية، أهمية الحفاظ على السلام، ومؤخرا في قراره 2558 (2020)، الذي يركز على المجموعة الكاملة من أنشطة بناء السلام، وقراره 2594 (2021)، الذي يتصل بعمليات الانتقال لبعثات حفظ السلام. وعليه، فإن مجلس الأمن لديه الشرعية والوسائل والولاية لتحقيق هدف بناء السلام والحفاظ عليه.

ونرحب بجهودكم وجهود رؤساء مجلس الأمن السابقين لزيادة عدد المتكلمين وتنوعهم أيضا.

وندعو المجلس أيضا إلى مواصلة تصميم ولايات بعثاته للسلام بما يضمن إجراء مشاورات واسعة النطاق، تشمل جميع الجهات الفاعلة التي تسهم في بناء السلام، بما في ذلك السلطات الوطنية وأصحاب

المصلحة في المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب. وندعو أيضا إلى التنسيق والاتساق والتعاون القوي مع لجنة بناء السلام.

ثالثا، على الرغم من أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة، يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تسهم في ذلك.

وعلى سبيل المثال، فإن سويسرا ملتزمة بدعم عمليات بناء السلام ليس فقط من خلال هيكل بناء السلام ولكن أيضا من خلال التعاون الثنائي، بما في ذلك في هايتي، حيث نخطط لزيادة دعمنا للحد من العنف المجتمعي. وسويسرا، بوصفها عضوا في ائتلاف الحرية على الإنترنت، ملتزمة أيضا بتعزيز حرية الإنترنت ومكافحة انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت. وينبغي زيادة الاستثمار في هذه المبادرات، التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات وليس مجرد التغلب عليها، زيادة كبيرة، وندعو جميع الدول إلى الاستجابة لنداء الأمين العام في "خطةنا المشتركة" لضمان التمويل المستدام لبناء السلام.

وعلى الرغم من أننا شددنا على مسؤوليات منظماتنا ومجلس الأمن والدول الأعضاء، يجب علينا أيضا أن نذكر بالواجب الذي يقع على كاهلنا جميعا كأفراد. لأن الناس يبنون السلام من خلال التسامح تجاه الآخرين. وكما ذكرت جين هيرش، "إن التسامح الحقيقي له نفس جذور حقوق الإنسان؛ وهذه الجذور هي أيضا جذور الحرية والصدق".

المرفق 38

بيان البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

تود تايلند في البداية أن تعرب عن تقديرها لكينيا لعقد هذا المناقشة المفتوحة لتبادل الآراء واستكشاف سبل المضي قدماً في التصدي للتحديات المعاصرة التي تعترض الحفاظ على السلام. والواقع أن هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب تتوافق مع تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، الذي يؤكد مرة أخرى على مواطن ضعفنا المشتركة وما يوجد بيننا من ترابط. وخيبة الأمل من المؤسسات والقيادة التي كشفت عنها وفاقمتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

السلام والتنوع وبناء الدولة عناصر مترابطة. إن المؤسسات الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة القادرة على الاستجابة لاحتياجات جميع شرائح المجتمع هي جزء لا يتجزأ من الحفاظ على السلام. ومن شأن هذه المؤسسات أن تعزز العقد الاجتماعي، ومن ثم الثقة في الحكومة لكفالة القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل، مع التصدي لمخاطر التلاعب بالهوية أو التنوع كمصدر للصراع.

وفي هذا الصدد، تود تايلند أن تُعبر عن وجهات النظر التالية في ضوء بناء السلام وصونه.

أولاً، التنوع قوة. وتسهم منظورات المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في صنع القرار في إيجاد حل شامل ومستدام للنزاعات. إن تمكين المرأة والشباب يسمح بحث خطى التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويُمكن من تحقيق التنمية الطويلة الأجل. وكيفية رعاية الدول لأضعف الفئات والأشخاص من مختلف الهويات هي معيار للعدالة الاجتماعية والمساواة. ويجب على مؤسسات بناء الدولة والمؤسسات الوطنية أن تُسخر وتحضن مواطن القوة هذه لكي يكون المجتمع مسالماً على نحو مستدام ولا يتخلف أحد عن الركب.

ثانياً، ينبغي أن تركز جهودنا في جميع المراحل المتوالية للسلام على دعم بناء السلام الشامل للجميع على الصعيد الوطني والأولويات الإنمائية الطويلة الأجل. وتسهم شبكات الأمان الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، والأهم من ذلك في أوقات الجائحة هذه، الرعاية الصحية الشاملة، وإتاحة لقاحات فيروس كوفيد-19 على نحو منصف في التعافي العالمي، ليس هذا فحسب، بل هي تعزز أيضاً الأساس لمجتمعات متناغمة ومزدهرة.

ثالثاً، ينبغي أن نزيد التركيز على عمليات الانتقال عند التخطيط لإستراتيجية سياسية لحالات النزاع. ويمكن لحفظة السلام، من البداية، أن يقوموا بدور أساسي في الانتقال إلى بيئات ما بعد النزاع، وذلك بدعم بناء المؤسسات، وتقديم الخدمات الأساسية. ويشمل ذلك تقديم لقاحات كوفيد-19 عبر "خطوط الصدع" حيث قد لا تكون اللقاحات والخدمات الأساسية متاحة على قدم المساواة للسكان داخل المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

وأخيراً، فإن دور الأمم المتحدة على الصعيد الوطني دور حاسم في منع نشوب النزاعات. والمنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري من بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الخطوط الأمامية التي يمكنها أن تضع إصبعاً على النبض وترصد النزاعات الناشئة المحتملة في وقت مبكر. ولكي يحقق الإنذار المبكر والاستجابة غرضهما، يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة في الميدان مجهزة وموجهة نحو بناء الثقة مع الحكومات المضيفة. وعلاوةً على ذلك، فكون الفريق القطري قوياً ومتماسكاً، مع تقسيم واضح للعمل بين

الوكالات والصناديق والبرامج، سيتمكنه من العمل بكفاءة أكبر في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى مجتمعات تنعم بمزيد من السلام والقدرة على الصمود والاستدامة.

وتايلند، بوصفها عضوا فخورا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، تظل ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز السلم والأمن الدوليين وبالسعي إلى بناء السلام وصونه.
